



الحادي عشر

عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

للفترة من 2/8/2022م وحتى 7/31/2023م





الحـادي عشــر

عن أعمـال اللجنـة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان

للفترة من 1/8/2022م وحتى 7/31/2023م

المحتويات

05	اولا: المقدمه
06	ثانياً: المنهجية
06	ثالثاً: السياق
06	على الصعيد السياسي
07	على الصعيد الأمني والعسكري
08	على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي
09	رابعاً: علاقة اللجنة مع أطراف النزاع والجهات ذات الصلة بعملها
09	الحكومة اليمنية
10	التحالف العربي لدعم الشرعية
11	جماعة الحوثي
11	خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير
12	في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات
14	في مجال التحقيق في الانتهاكات
14	أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات
18	ب. جلسات الاستماع العلنية والسرية
19	السلطة القضائية
20	التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية
22	التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان
24	سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة
24	القسم الأول: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني
24	أولاً- قتل وإصابة المدنيين
34	ثانياً : تجنيد الأطفال
37	ثالثاً: زراعة الألغام الفردية
40	رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية
43	خامساً: استهداف الطواقم الطبية والمنشئات الصحية
46	القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان
46	أولاً: القتل خارج إطار القانون
52	ثانياً: الاعتقال والاختفاء القسري
57	ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة
61	رابعاً: تفجير المنازل
62	خامساً: الاعتداء على حرية الرأي والتعبير
65	القسم الثالث: الانتهاكات ضد النساء
69	القسم الرابع: ضحايا قصف الطائرات الأمريكية
71	التحديات والصعوبات
72	التوصيات

أولاً: مقدمة

بموجب ولاية اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان بالتحقيق في كافة الانتهاكات المرتكبة على جميع الأراضي اليمنية من جميع الأطراف بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن الدولي ومنها القرار رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم "2140" لسنة 2014م والقرار رقم "2140 لسنة 2014م وكذا قرارات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بوضع حقوق الإنسان في لسنة العام 2011م، والتي كان آخرها القرار رقم (A/HRC/RES/51/39) الصادر في اليمن منذ العام 2011م، والتي كان آخرها القرار رقم (A/HRC/RES/51/39) الصادر في على استفساراتها وتسهيل وصولوها لجميع الأطراف بالتعاون مع اللجنة والرد على استمرار قيام المفوضية السامية لحقوق الانسان بتقديم دعمها للجنة في المجالات الاستشارية والقانونية والفنية، وبما يسهم في تحقيق أهداف اللجنة وتطوير عملها ،تواصل اللجنة أعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي أرتكبت بالمخالفة للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية من قبل جميع الأطراف.

يأتي إطلاق هذا التقرير في ظل هدنة غير معلنة بين الأطراف، تم الإعلان عن التوصل إليها بداية من قبل المبعوث الأممي هانز غروندبرج بتاريخ 2022/4/2 لمدة شهرين، واستمر تجديدها بشكل غير معلن طوال الفترة الماضية، وعلى نحو ما سنبينه ضمن هذا التقرير، وتهدف اللجنة من خلال هذا التقرير إلى إطلاع الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي على آخر تطورات حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن، ويتضمن هذا التقرير موجزاً عن أهم أعمال وأنشطة اللجنة خلال الفترة من 1/8/2022م، وحتى 1/3/2023م، والجهود التي بذلتها في أعمال الرصد والتوثيق والتحقيق للانتهاكات في جميع المناطق اليمنية، كما يتضمن بياناً لأعداد الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها وإحالتها خلال فترة التقرير، وعلاقتها بالأطراف ذات الصلة بعملها وعرض لعدد من نماذج وقائع الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي حققت فيها واجهتها اللجنة، والتوصيات التي توصلت إليها، إضافة لأبرز التحديات والصعوبات التي واحهتم الدولي، واحهتها اللجنة، والتوصيات الموجهة منها إلى كافة أطراف النزاع والمجتمع الدولي، ولما فيه تعزيز حماية حقوق الإنسان والحد من الانتهاكات وتحقيق مبدأ المساءلة وانصاف الضحايا.

يُعـد هـذا التقريـر مكمـلاً ومتصـلاً للتقاريـر السـابقة الـتي أصدرتهـا اللجنـة وجـزءاً لا يتجــزأ منهـا خصوصـاً فيمـا يتعلـق ببيـان الولايـة والإطـار القانـوني والمنهجيـة وأسـاليب العمـل.

ثانياً: المنهجية

تؤكد اللجنة على التزامها بالمنهجيّة والمعايير والمبادئ المعمول بها في لجان التحقيق الدولية المماثلة، ومن أهمها الشفافية والاستقلالية والحياد والموضوعية والمهنية والسرية، ووفقاً لما ينص عليه قرار إنشاء اللجنة رقم (140) لسنة 2012م في الفقرة (ج) من المادة (2) والذي يلزم اللجنة بأداء مهامها وفقاً للمعايير الدولية والتشريعات الوطنية والعهود والمواثيق المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية.

حرصت اللجنة على رصد وتوثيق كافة الانتهاكات المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، وتتم عملية الرصد والتوثيق لهذه الانتهاكات بالطريقة المباشرة من قبل راصدي اللجنة المتواجدين في عموم محافظات الجمهورية، إضافة إلى تلقي البلاغات بالانتهاكات من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة بهذا المجال ومن خلال الشكاوى المباشرة التي تصل إلى مقر اللجنة في العاصمة المؤقتة عدن أو فرعها في محافظة تعزومأرب أو موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت.

كما تعتمد منهجية اللجنة على إجراء المقابلات المباشرة مع الضحايا وذويهم وشهود العيان والاستماع إلى إفادات المبلغين، كما تقوم بالاستعانة بخبراء في مجال الأسلحة والأدلة الجنائية والطب الشرعي وفقاً لما هو متاح لها والامكانيات التي لديها.

وتُعد آلية النزول الميداني إلى مواقع الانتهاكات والمناطق التي يشتعل فيها النزاع المسلح إحدى منهجيات العمل التي تقوم بها اللجنة، سواء من خلال النزول المباشر للأعضاء والمحققين المساعدين والراصدين في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية، أو من خلال الراصدين المتواجدين في المحافظات التي تقع خارج نطاق سيطرة الحكومة الشرعية.

ثالثاً: السياق

يتأثر وضع حقوق الإنسان سلباً وإيجاباً مع ما يشهده البلد من أحداث وما يمر به من أزمات على كافة الأصعدة، وانطلاقاً من ذلك سنحاول الإشارة هنا إلى بعض أهم المستجدات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي أثرت على وضع حقوق الإنسان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، والتي من أهمها ما يلي:

على الصعيد السياسي:

يمكن القول أن الركود السياسي كان سيد الموقف خلال فترة التقرير، خصوصاً فيما يتعلق بالمفاوضات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي، أو ما يُسمى بأنصار الله، حيث لم تعقد أي جولة مفاوضات مباشرة بين الطرفين وذلك بالرغم من تعدد الزيارات التي قام بها مبعوث الأمين العام إلى صنعاء وعدن والرياض ومسقط وعدد من الدول الأخرى.

وتكرار المقابلات التي عقدها مع القيادات السياسية في الحكومة الشرعية وجماعة الحوثي باستثناء عدد من الاجتماعات التي عقدت بشأن ملف ما يُسمى بالأسرى والمختطفين والذي سبق الاتفاق على إطلاق جميعهم لدى كل الاطراف بموجب اتفاق استوكهولم في نهاية العام 2018م، وفي خطوة يمكن اعتبارها متعارضة، مع هذا الاتفاق الذي يفترض بموجبه إطلاق الجميع تم تبادل حوالي 887 معتقلاً بتاريخ 14 و16/4/2020م وبمشاركة فاعلة من الصليب الأحمر، وكان من ضمن المفرج عنهم وزير الدفاع الأسبق محمود الصبيحي الذي نص أحد قرارات مجلس الأمن على وجوب الإفراج عنه، بالإضافة إلى ناصر

منصور هادي الأخ الشقيق للرئيس عبدربه منصور هادي، وفيما عدى هذه المفاوضات المتعلقة بالأسرى لم يتم عقد أي مفاوضات مباشرة ومعلن عنها بين الأطراف، كما لم يتم تحقيق أي تقدم بشأن تنفيذ باقي النصوص المقررة بموجب اتفاق ستوكهولم والتي من ضمنها فتح الطرقات في مدينة تعز وتسليم المرتبات لجميع الموظفين العاملين في الدولة وغيرها من باقي البنود.

وبرغم توقف المفاوضات بين أطراف النزاع في اليمن منذ فترة، إلا أن الأوضاع السياسية وبالتحديد المتعلقة منها بإمكانية تحقيق السلام في اليمن شهدت خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يمكن تسميته ببوادر انفراج طفيف تمثلت في عقد عدد من جلسات المفاوضات المباشرة والغير معلنة بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثي؛ تكللت هذه المفاوضات بزيارة قام بها السفير السعودي لدى اليمن إلى العاصمة صنعاء بتاريخ 8/4/2023م، وبالرغم من إعلان جماعة الحوثي عقب الزيارة عن عدم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين خلالها؛ إلا أنه تلى ذلك قيام عدد من قيادي جماعة الحوثي بزيارة السعودية لأداء مناسك الحج في مكة المكرمة؛ وهو ما يعني أن الآمال لازالت قائمة في إمكانية استمرار اللقاءات بين الطرفين، وهو ما سينعكس بدوره على آفاق التوصل إلى سلام دائم بين أطراف النزاع في اليمن.

من جانب آخر وعلى صعيد الأوضاع السياسية الداخلية استمر مجلس القيادة الرئاسي والحكومة الشرعية في ممارسة أعمالهم من العاصمة المؤقتة عدن منذ صدور إعلان نقل السلطة، ولم تشهد الساحة السياسية المحلية أي حدث يستدعي الإشارة إليه باستثناء بعض الفعاليات السياسية التي قامت بها بعض الأطراف مثل قيام المجلس الانتقالي الجنوبي 5/2/2023م، بعقد مؤتمر تحت مسمى مؤتمر المصالحة الجنوبية في عدن، والاعلان عن تأسيس مجلس حضرموت الوطني ، والذي أعلن عنه في ولا 2023/6/19 من العاصمة السعودية الرياض.

على الصعيد الأمني والعسكري:

الهـدنــة:

طوال الفترة التي يغطيها التقرير استمرت الهدنة غير المعلنة بين الأطراف والتي تمت برعاية أممية قائمة نسبياً في جميع الجبهات، وبرغم قيام طيران التحالف بوقف كافة العمليات العسكرية طوال هذه الفترة، فقد شهدت الأوضاع على الأرض عدداً من التجاوزات حصلت معظمها من قبل جماعة الحوثي؛ ومن أهم هذه التجاوزات: استهداف ميناء الضبة في محافظة حضرموت في شهري أكتوبر ونوفمبر 2022م، والذي تسبب في وقف تصدير النفط من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية؛ مما أدى لإلحاق الضرر البالغ بالاقتصاد الوطني وتدني الإيرادات العامة من العملة الصعبة، بالإضافة إلى ذلك شهدت محافظة تعز عدداً من حوادث القنص والقصف بالطيران المسير في مدينة تعز، ومديريات جبل حبشي ومقبنة وموزع التي نتج عنها سقوط عدد من المدنيين، وتكررت التجاوزات نفسها في مديريات حيس والتحيتا في محافظة الحديدة، بالإضافة إلى حصول عدد من الاشتباكات وتجددها بين حين وآخر في محافظتي الضالع ومأرب.

كما تواصل سقوط الضحايا المدنيين نتيجة انفجار الألغام الفردية في محافظات الجوف ومأرب والحديدة وتعز والبيضاء ولحج والضالع وحجة.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير قامت اللجنة برصد عدد (609) واقعة استهداف للمدنيين قد قامت بها جماعة الحوثي سقط فيها (217) عتيلاً و (502) جريحاً ، ورصد عدد (161) واقعة تفجير ألغام سقط فيها (55) قتيلاً و (124) جريحاً ، وسيتضمن تقريرنا هذا بعض من نماذج هذه الوقائع التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها.

أما على صعيد الجانب الأمني: فقد زادت القبضة الأمنية لجماعة الحوثي على جميع الإدارات، والأجهزة الأمنية في كافة المناطق التي تسيطر عليها بما في ذلك أقسام الشرطة، وعقال الحارات، واصبح المشرفون التابعون للجماعة في هذه الأجهزة والإدارات هم أصحاب الكلمة الفعلية وإليهم وحدهم يعود الحق في اتخاذ أي قرار، أو تنفيذه، وقد أدى هذا الى أن أصبحت أفكار ومعتقدات الجماعة وأديباتها هي الأساس الذي يتم البناء عليه في توجهات الأجهزة الأمنية ،والإجراءات التي تقوم بها، وانطلاقاً من ذلك أصبح التضييق على المتقوق، والحريات بما في ذلك حرية الرأي، والتعبير والتظاهر وتكوين المنظمات والجمعيات وممارستها لأنشطتها مالم تكن متفقة مع أفكار الجماعة، فيما يتعرض المعارضون من النشطاء، والمواطنين للعديد من أساليب التعذيب، والاعتقال ،والاخفاء القسري ،وكذلك القمع والترهيب والتهديد، بالإضافة إلى تقييد الحركة، والتنقل خاصة للنساء التي فرضت عليهن الجماعة استخراج وثيقة موافقة موقعة من ما يسمى بالمحرم ،كشرط لأي تنقل بين المحافظات، أو إلزام المرأة بمرافقة أحد محارمها الذكور أثناء السفر كما تتعرض الناشطات والاعلاميات لحملات تشويه ممنهجة عبر المواقع والقنوات التابعة للجماعة.

من جانب آخر: تشهد المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها، حالة من الضعف الأمني يعود سببه الأساسي إلى عدم وجود قيادة موحدة لكافة الأجهزة الأمنية وعدم خضوعها للحكومة ممثلة بوزارة الداخلية، وتفرّد كل طرف من الأطراف المحسوبة على الشرعية بالسيطرة على عدد من المناطق، مع غياب شبه كامل للتنسيق فيما بين هذه الأطراف، وأدى ذلك إلى حدوث العديد من التجاوزات التي تمس الحقوق والحريات للمواطنين منها: الاعتقال التعسفي، والاخفاء القسري، والتعذيب، والحد من حرية الحركة والتنقل، بالإضافة إلى عدد من حالات الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير.

على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

لاشك أن إطالة أمد الحرب واستمرار التدهور الأمني وتجدد الأعمال القتالية والاشتباكات العسكرية في الكثير من المناطق قد أثر سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عموم اليمن، كما أن عدم تفعيل الموارد الإيرادية للدولة ومنع الحكومة من تصدير النفط من خلال استهداف المنشأت النفطية من قبل جماعـة الحـوثي، وتهديـد السـفن كما حصـل في ميناء الظبـة بمحافظـة حضرموت، واسـتمرار وقف إنتـاج وتصدير الغاز وقيام جماعة الحوثي باستيراد الغاز من الخارج ووقف شراء الغاز المنتج في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومـة الشرعيـة، بالإضافـة إلى عـدم توريد الإيـرادات الحكومية مـن جميع المحافظـات إلى بنك مركـزي واحد، قـد أدى هـذا كلـه إلى تفاقـم المشـكلة الاقتصاديـة في اليمن، وهو الأمـر الذي ظهـرت مؤشراته جلية في اسـتمرار تدهـور سـعر العملـة اليمنيـة الـتي وصلت إلـي مبلـغ يقـارب "1500" ريـالاً مقابل الـدولار الواحـد، وقـد ترتب على ذلـك زيـادة أسـعار المنتجـات والخدمـات ممـا تسـبب في زيـادة العـبء علـى المواطنـين، لاسـيما في ظـل توقف الكثير من مؤسسات القطاع الخاص والمشاريع المتوسطة والصغيرة، واستمرار عدم صرف الرواتب لموظفي الدولة في المناطق الخاضعة لجماعة الحوثي، نتيجة عدم توريد الإيرادات الحكومية من قبل الجماعة إلى البنك المركزي في عدن، كما أن استمرار رفض جماعة الحوثي لتداول العملة التي قامت بطباعتها الحكومة الشرعية قد تسبب في إيجاد فجوة اقتصادية بين المناطق الخاضعة للحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة جماعـة الحـوثي، وترتـب عليـة زيـادة معانـاة المواطنـين في مناطـق سـيطرة الحوثيـين، بالإضافـة إلـي اسـتمرار تعرضهم للابـتزاز والجبايـات غـير القانونيـة الـتي أثـرت بدورها علـى الوضـع الاقتصادي الـسيء أصـلاً والمتردي في كافة المناطق، وبتاريخ 21 فبراير الماضي أعلنت الحكومة اليمنية عن توقيع البنك المركزي اليمني مع المملكة العربيـة السـعودية اتفاقيـة وديعـة بمبلغ مليـار دولار لدعم الاقتصـاد الوطني, وتعزيز اسـتقرار العملـة المحلية.(1)

¹⁻ موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ.

وبشكل عام نتج عن التدهور الحاصل في الوضع الاقتصادي تردي في مستوى الخدمات خصوصاً المقدمة من الدولة في كافة المجاملات، لا سيما الصحية والتعليمية والبيئية وحتى شبكات الطرق والاتصالات والوضع المعيشي للمواطنين الأمر الذي تسبب بزيادة معاناة المواطنين ومضاعفة الأعباء الواقعة عليهم وارتفاع مستويات الفقر والبطالة، ولم تفلح الجهود التي تبذلها بعض المنظمات الدولية العاملة في الغوث الإنساني في التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يعيشها اليمنيون بسبب شبهات الفساد وسوء الإدارة التي تعاني منها الكثير من المنظمات العاملة في هذا المجال، إضافة إلى ما تتعرض له من عمليات عرقلة ومنع واستيلاء من قبل بعض الأطراف.

رابعاً: التواصل مع أطراف النزاع

قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالعديد من أنشطة التواصل مع أطراف النزاع، ومن أهمها ما يلي:

الحكومة اليمنية والجهات المحسوبة عليها:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أخذ التواصل والتنسيق بين اللجنة والحكومة الشرعية أشكال مختلفة وفي مواضيع متعددة، ومنها اللقاءات المباشرة، وتحرير المذكرات التي تتعلق بطلب الرد على استفسارات اللجنة بشأن الوقائع التي تحقق فيها والمنسوبة إلى جهات وأشخاص تابعة للحكومة الشرعية، إضافة إلى قيام اللجنة بتقديم العديد من التوصيات إلى الجهات الحكومية بغية تحسين بيئة ووضع حقوق الإنسان.

ومن أهم أنشطة التواصل مع الحكومة والجهات المحسوبة عليها ما يلى:

اللقاءات المباشرة مع الحكومة الشرعية والوزراء وقيادات السلطة المحلية التابعين لها:

- عقد لقاء مع فخامة الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس الرئاسة، بأعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق في قصر معاشيق بتاريخ 2022/10/27م، حيث تم خلال اللقاء تسليم التقرير العاشر الصادر عن اللجنة والوقوف على أهم الصعوبات والتحديات التي تواجهها اللجنة، وخلال اللقاء أصدر الأخ رئيس المجلس الرئاسي توجيه إلى رئيس الحكومة للتعميم على كافة الجهات والوزرات والأجهزة الحكومية بالتعاون مع اللجنة وتسهيل مهامها. (2)
- عقد اللجنة للقاءات مباشرة خلال الفترة أبريل مايو -يونيو 2023م مع محافظي محافظات وقيادات السلطة المحلية ومدراء الأمن وقادة المحاور العسكرية ومدراء الأمن السياسي والاستخبارات العسكرية في محافظات عدن والحديدة والضالع وتعز ومأرب وشبوة، إضافة إلى اللقاء مع قائد المنطقة العسكرية الرابعة ورئيس جهاز الأمن السياسي، وقيادة المكتب السياسي للمقاومة الوطنية، لمناقشة عدد من وقائع انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة لهذه الجهات، ووضع حقوق الإنسان في تلك المناطق، وتسهيل عمل اللجنة والوصول إلى المناطق والضحايا.
- مخاطبات اللجنة مع الجهات التابعة للحكومة الشرعية، لاستكمال عملية التحقيق في الوقائع المنسوبة لأفراد يتبعون عدداً من الجهات الأمنية والعسكرية:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، واتباعاً لآليتها في استكمال التحقيق من خلال استفسار الجهات المنسوب لها الانتهاك، والوقوف على إجراءات المساءلة الداخلية، وضمانات حماية حقوق الإنسان، قامت اللجنة بتوجيه عدد (94) مذكرة رسمية مكتوبة إلى الحكومة والمؤسسات والأجهزة التابعة لها منها:

²⁻ صورة توجيه فخامة الأخ رئيس المجلس الرئاسي، والتعميم الصادر بموجبه من رئاسة الوزراء (ص76,75)

رد الجـهة	مضمـــون المــذكــــرة	الجـهـــــة	۴
لم يتم الرد	مذكرة حول اعتقال طفل	وزير الدفاع	1
لم يتم الرد	مذكرة بشأن إخفاء ضحية	رئيس جهاز الأمن السياسي	2
لم يتم الرد	مذكرة حول وضع سجن تعز المركزي.	محافظ محافظة تعز	3
لم يتم الرد	مذكرة بشأن اعتقال تعسفي وتدمير ممتلكات	محافظ الضالع	4
تم الرد	ادّعاء بحجز حرية	مدير أمن عدن	5
لم يتم الرد	بشأن تكليف عضو نيابة البحث في شبوة للنظر في قضايا المحتجزين على ذمة البحث.	رئيس مجلس القضاء الأعلى	6
		مدير أمن عدن	7
لم يتم الرد	مذكرة بشأن اعتقال تعسفي	مدير أمن شرطة محافظة الحديدة	8
لم يتم الرد.	مذكرة حول اعتقال تعسفي وتدمير ممتلكات.	مدير أمن الضالع	9
تم التجاوب	تسهيل النزولات الميدانية للمخيمات	الوحدة التنفيذية للنازحين	10
رد شفهي بشأن ضحية واحد	مذكرة بشأن 3 ضحايا معتقلين تعسفياً	مدير فرع الأمن السياسي- مأرب	11
تم الرد على 3	تحرير عدد (4) مذكرات بشأن وقائع قتل خارج نطاق القانون		12
مذكرات فقط .	واعتقال تعسفي ونهب ممتلكات منسوبة إلى أفراد ينتمون للمحور	قيادة محور تعز	12
لم يتم الرد عليها	تحرير عدد(3) مذكرات بشأن وقائع اعتقال تعسفي وإخفاء قسري	مدير أمن تعز	13
تم الاستجابة لطلب اللجنة	مذكرة للتعاون في تسير وصول الباحثين	مذكرة إلى قائد الشرطة العسكرية تعز	14
تم الرد والاستجابة	مذكرة بشان توفير بيانات ضحايا الألغام المتوفرة لديهم	المركز التنفيذي للألغام في تعز	15
تم الرد	مذكرة حول واقعة تعسف إداري	رئيس هيئة مستشفى الجمهورية- عدن	16
تم التجاوب	تسهيل مقابلة ضحايا الألغام	مستشفى مأرب العام	17
تم الرد	اعتقال تعسفي	قائد المنطقة العسكرية الرابعة	18
تم على واحدة.	عدد (2) مذكرات اعتقال تعسفي	قائد الحزام الأمني-م عدن	19
لم يتم الرد	اعتقال تعسفي	قوات الوية العاصفة	20

التحالف العربي لدعم الشرعية:

واصلت اللجنة الوطنية للتحقيق، اتخاذ إجراءات التحقيق في الوقائع المنسوبة إلى طيران التحالف العربي المرتكبة خلال الفترة الماضية على إعلان الهدنة ولضمان جودة التحقيق قامت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بالتواصل مع قيادة التحالف عبر ضابط الاتصال المكلف من قبلهم، لمناقشة عدد من وقائع قصف طيران التحالف حيث قامت اللجنة بتوجيه مذكرة بتاريخ 2023/7/13م، إلى قيادة التحالف بشأن طلب

الرد على استفسارات اللجنة المرسلة إليهم بشأن عدد (53) واقعةً من وقائع قتل وإصابة المدنيين المنسوبة إلى طيران التحالف التي تحقق فيها اللجنة، وقد تلقت اللجنة رداً على ذلك من قيادة التحالف تضمن الإشارة الى أنه قد تم إحالة هذه القضايا الت تم الاستفسار عنها الى الفريق المشترك لتقييم الحوادث والجهات المعنية لاستكمال الإجراءات حيال تلك الاستفسارات.

- وفي وقت سابق التقت اللجنة الوطنية في الرياض مع الفريق المشترك لتقييم الحوادث لتطوير سبل التعاون المشترك وضمان تحقيق المساءلة الداخلية ومناقشة استفسارات اللجنة المرسلة للتحالف حول المعلومات المتعلقة بعدد من الوقائع المنسوبة لطيران التحالف، والتي تواصل اللجنة التحقيق فيها وجمع أدلتها.
- عقد بمكتب اللجنة الوطنية في لقاءات متفرقة ضم رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية بفريق لتقييم الحوادث المشترك خلال زيارة الأخير إلى العاصمة المؤقتة عدن خلال الفترة من 2022/12/27-20م، قامت خلالها اللجنة الوطنية بتسهيل لقاء فريق تقييم الحوادث المشتركة مع عدد (30) ضحية من الجنسين من محافظات تعنز والحديدة وعدن ولحج.

جماعة الحوثى:

مواصلة من اللجنة لجهودها في التواصل مع جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء، لتحديد ضابط اتصال يتولى عملية استلام مذكرات اللجنة المتعلقة بالاستفسارات حول وقائع الانتهاكات المنسوبة لجماعة الحوثي، والتي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها والحصول على رد بشأنها، تابعت اللجنة تحرير المذكرات الموجهة إلى رئيس المكتب السياسي للجماعة، وكان آخر هذه المذكرات المحررة من اللجنة المذكرة المؤرخة في إلى رئيس المكتب السيامي لحظة كتابة التقرير لم ترد على مذكرة اللجنة بهذا الشأن، وهو الإجراء الذي تتعامل به الجماعة مع معظم الجهات والمؤسسات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

- ومع هذا تستمر اللجنة منذ بداية عملها في يناير 2016م، وحتى اليوم في أعمال الرصد والتحقيق بكافة انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت وتقع في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، عبر باحثيها وراصديها في محافظات أمانة العاصمة وصنعاء وحجة وصعدة وذمار وعمران والمحويت وإب والحديدة والبيضاء، وفي كافة المحافظات الواقعة تحت سيطرة الجماعة والذي قامت اللجنة بمضاعفة عددهم خلال الفترة أغسطس 2022 - يوليو 2023م، والذين يقومون بمقابلة الضحايا وذويهم والاستماع إلى شهادات الشهود في تلك المحافظات، إضافة لعملية المعاينة لأماكن وقوع الانتهاكات.

وتأمل اللجنة من قيادة جماعة الحوثي التعاون معها وتحديد ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة بشأن الادعاءات المنسوبة إلى الجماعة وذلك في أقرب وقت.

خامساً: أهم الأعمال التي أنجزتها اللجنة

خلال الفترة من 1/8/2022مم وحتى 2023/7/31م

تمكن فريق اللجنة وطاقمها العامل بمختلف وحداته خلال الفترة التي يغطيها التقرير من تنفيذ عدد من المهام والأعمال التي تدخل ضمن أعمال اللجنة في الرصد والتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك القيام بالعديد من الأنشطة التي من شأنها إنجاح عمل اللجنة وتطوير التعاون بينها وبين القضاء

والمجتمع المدني لتعزيز وضع حقوق الإنسان، والحد من آثار الانتهاكات على الضحايا، إضافة إلى التهيئة لآليات العدالة الانتقالية ولتفعيل آليات المحاسبة وجبر الضرر وتسليم الملفات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها إلى النيابة العامة، إضافة إلى أنشطة متعددة مع آليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وذلك بموجب خطة اللجنة السنوية.

ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة في هذا الصعيد ما يلي:

أولاً: في مجال الرصد والتوثيق:

تشمل عملية الرصد والتوثيق التي يقوم بها راصدو اللجنة على: إجراء المقابلات المباشرة مع ضحايا وشهود انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيق المعلومات التي يتم الادلاء بها، وفق المبادئ الأخلاقية والمهنية التي تم تدريبهم بها، ومن أهمها السرية والتحقق من صحة ودقة المعلومات بالإضافة إلى الموضوعية والحياد، ولهذا تولي اللجنة موضوع الرصد والتوثيق الاهتمام الكبير والمتابعة اليومية، كونه يحقق تواجدها المباشر في جميع المحافظات اليمنية ويضمن الوصول إلى كافة الضحايا.

وخلال الفترة المشمولة في التقرير، استمر راصدو اللجنة البالغ عددهم (42) راصداً وراصدة، في أعمال الرصد اليومي والأسبوعي والشهري لوقائع انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الضحايا والمرتكبة من جميع الأطراف دون استثناء وفي كافة المحافظات، هذا بالإضافة إلى التعاون مع عدد من المتطوعين في المديريات النائية والبعيدة، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا، ورصد كافة الانتهاكات التي طالت مختلف الفئات والشرائح في المجتمع، وفي جميع المناطق والمحافظات اليمنية، ومن أهم الأعمال التي قامت بها اللجنة على هذا الصعيد ما يلي:

نتائج أعمال الرصد والتوثيق خلال فترة التقرير:

تمكنت اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير - من القيام بأعمال الرصد والتوثيق المباشر عبر راصديها وراصداتها لما يزيد على (2997) حالة ادعاء بالانتهاك في مختلف محافظات الجمهورية موزعة على أكثر من (31) نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان، سقط فيها عدد (3287) ضحية من الجنسين، وبذلك يكون قد بلغ إجمالي الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها خلال فترة عملها ابتداء من يناير 2016م وحتى تاريخ صدور هذا التقرير عدد (25511) واقعة انتهاك، بلغ اجمالي عدد الضحايا فيها (48866) ضحية.

استمعت اللجنة - خلال الفترة التي يغطيها التقرير- إلى ما يزيد عن (11988) شاهداً ومبلغاً وضحية، واطلعت على حوالي (17982) وثيقة، فضلاً عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

رفع قدرات راصدي ومحققي اللجنة:

حرصاً من اللجنة على بناء قدرات باحثيها من الجنسين، ورفع كفائتهم المعرفية القانونية ومهاراتهم الفنية الميدانية، لضمان جودة مخرجات عملية التحقيق، تم خلال الفترة التي يغطيها التقرير تنفيذ:

- تنفيــذ ورشــة تدريبيــة لمــدة يومــين للمحققـين المســاعدين للجنــة الوطنيــة حــول النــوع الاجتماعي في منتصـف ديســمبر 2022م، بتمويــل وتنفيــذ مــن المفوضيــة الســامية لحقوق الإنســان.
- تنفيـذ لقـاء دوري لعـدد (45) راصداً ميدانياً لمناقشـة عدد من إشـكاليات العمل الميـداني في التوثيق والأدلة

الحديثة «لمدة ثلاث أيام من الفترة 13-15 مارس 2023م، بتمويل من المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

- تنفيذ ورشة تدريبية خلال الفترة من 5 إلى 8 سبتمبر2022م، في العاصمة اللبنانية بيروت لعدد 39 راصداً وراصدة حول آليات العدالة الانتقالية بتمويل وتنفيذ من المركز الدولي للعدالة الانتقالية.
- عقد ورشة تدريبية لراصدي اللجنة والمحققين المساعدين البالغ عددهم (49) راصداً، وذلك في الأردن لمدة سبعة أيام حول: حول التحقيق بالمصادر المفتوحة خلال الفترة 19-26 يوليو2023م، في الأردن بتنقيد وتمويل المركز الدولى للعدالة الانتقالية.
- تنفيـذ ورشـة تدريبـة لعـدد (45) راصـداً وراصـدة حـول «خصوصيـات التحقيـق والمسـائلة في انتهاكات حقـوق الإنسـان خـلال الفـترة 2-28يوليـو 2023م ، بتمويـل مـن المفوضية السـامية لحقوق الإنسـان.

جـدول يبـين أهـم أنـواع انتهاكات حقوق الإنسـان الـتي قامـت اللجنة برصدهـا والتحقيـق فيها، خـلال الفترة من 2022/8/1م وحـتى 2023/7/31م.

								٠٠٥-٥-١٥ و ڪي ١٥-١٥-١٥-١	
ä	ىئــوليــا	المس	حايا	بف الض	تصني	عـدد	عـدد	٠ الدي ١١	
أخرى	الحوثي	الحكومة	طفلاً	امرأة	رجلاً	الضحايا	الوقائع	نــوع الانتـهـــاك	ŕ
79	609	94	199	73	673	945	782	قتل وإصابة المدنيين	1
0	161	0	40	9	130	179	161	زراعة الألغام الفردية	2
0	4	2	-	-	-	-	6	الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية	3
2	18	3	-	-	-	-	23	الاعتداء على الأعيان الدينية والثقافية والتاريخية	4
14	52	0	-	-	-	398	66	التهجير القسري	5
0	116	1	137	-	-	137	117	تجنيد الأطفال	6
0	20	0	-	-	-	-	20	تفجير المنازل	7
6	6	3	-	-	-	-	15	التدمير والأضرار بالممتلكات العامة	8
91	507	99	-	-	-	-	697	التدمير والأضرار بالممتلكات الخاصة	9
2	19	3	2	1	22	25	24	الاعتداء على السلامة الجسدية	10
20	499	149	46	15	868	929	668	الاعتقال التعسفي	11
1	17	3			22	22	21	الإخفاء القسري	12
17	35	15	9	2	70	81	67	القتل خارج نطاق القانون	13
2	15	3	-	5	18	23	20	التعذيب	14
0	5	4	-	-	-	-	9	المنع من الحركة والتنقل	15
3	18	1	-	-	-	-	22	الاعتداء على المدارس	16
0	0	6	-	-	8	8	6	الاعتداء على التجمعات السلمية	17
0	3	3	-	-	-	-	6	الاعتداء على الصحفيين وسائل الإعلام	18
0	16	2	-	-	-	63	18	المحاكمات الغير قانونية	19

0	5	0	-	-	-	-	5	إعاقة المساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها	20
0	2	2	-	-	-	-	4	الاعتداء على المنظمات والنقابات	22
0	18	1	-	-	-	-	19	التعسف الإداري	23
0	1	1	-	2	-	-	2	الاغتصاب والعنف الجنسي	24
4	0	0	-	-	7	7	4	قصف الطائرات الأمريكية من غير طيار	25
10	78	7	-	-	-	-	95	إرهاب المدنيين وإثارة الرعب	26
0	3	0	-	-	-	-	3	استخدام المواطنين دروع بشرية	27
0	2	2	-	-	-	-	4	المساس بحرية الرأي والمعتقد	28
18	73	0	54	11	104	169	91	زراعة ألغام المركبات والعبوات الناسفة	29
4	17	4	-	-	-	301	22	انتهاكات أخرى	31
273	2319	408	-	-	-	3287	2997	الإجــمـــالــي	

ثانياً: في مجال التحقيق في الانتهاكات:

اتبعت اللجنة منذ بدء عملها ووفقاً للقرار الجمهوري المنشئ لها آليات مختلفة لضمان جودة عملية التحقيق، والتي تهدف إلى إثبات الوقائع، وتحديد المتسببين بها، وفق القوانين الوطنية والمواثيق الدولية المنطبقة على كل واقعة، وبما يضمن مساءلة مرتكي الانتهاكات وجبر ضرر الضحايا وانصافهم.

وفي سبيل ذلك قامت اللجنة بعدد من الأعمال المتعلقة بالتحقيق ومنها ما يلي:

أ. النزول الميداني للمحافظات والمناطق التي تشهد وقائع انتهاكات حقوق الإنسان:

في الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة عدداً من الزيارات الميدانية إلى عدة محافظات، بهدف تقييم وضع حقوق الإنسان والتحقيق الميداني المباشر في عدد من الوقائع الجسيمة التي شهدتها وتشهدها تلك المحافظات، ومعاينة أماكن وقوع الانتهاكات والأدلة الميدانية المتوفرة والاستماع إلى الشهود والمبلغين، إضافة إلى زيارة ومعاينة السجون ومراكز الاحتجاز وتحديد مستوى حصول السجناء والمحتجزين على حقوقهم المكفولة في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ورصد وتوثيق أي انتهاكات قد تعرضوا لها تمهيداً للتحقيق فيها، والاستماع إلى إفادات ومطالب السجناء والمحتجزين من الجنسين والرفع باحتياجاتهم إلى الجهات المختصة، وسنشير هنا إلى أهم أعمال النزول والمعاينة والتحقيقات الميدانية التي نفذتها اللجنة خلال الفترة التي يشملها التقرير.

النزول الميداني إلى محافظة تعز:

نفـذت اللجنـة خـلال الفـترة المشـمولة في التقريـر زيـارات ميدانيـة متفرقـة إلـى محافظـة تعــز تـم فيهــا إجــراء عــدد مــن التحقيقــات الميدانيــة ومنهــا:

1. النزول إلى مناطق التماس في مديريات صالة وصبر الموادم:

قام فريق اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالتوثيق والتحقيق الميداني في وقائع قصف عشوائي وزراعة ألغام لكل من حي الدعوة في صالة وحي بريد الروضة وحي الكمب، تم خلال التحقيقات إجراء مقابلات مباشرة مع عشرات الشهود والضحايا من سكان الأحياء الذين يزيد عددهم عن 342 أسرة.

2. النزول إلى مديرية الصلو جنوب غرب محافظة تعز:

قام فريق اللجنة المكلف خلال الفترة 17-21 فبراير 2023م بالنزول إلى عزل الصيار والقابلة والحود والصيرتين والمقاطرة والضبة في مديرية الصلو ورصد عدد (180) واقعة انتهاك، والاطلاع والمعاينة لعدد من الأدلة والأماكن التي تم فيها ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تجاه المدنيين خاصة النساء ومنها استهداف الأحياء السكنية ومنع المساعدات وزراعة الألغام والتهجير القسري وقصف المدارس والاعتقالات التعسفية.

3. زيارة السجن المركزي وسجن الأمن السياسي وسجن النساء:

اطلع فريق اللجنة على الوضع الحالي للمنشاة، والوضع الذي يعاني منه السجناء والمحتجزون الذين يصل عددهم إلى توفير الغذاء الكافي، والرعاية يصل عددهم إلى توفير الغذاء الكافي، والرعاية الصحية وما تسببه بطء إجراءات التقاضي من تراكم للسجناء، إضافة إلى الوضع غير القانوني لقرابة (86) محتجزاً على ذمة القضاء العسكري.

4. زيارة مركز احتجاز المعتقلين على ذمة مشاركتهم في الحرب:

عاين أعضاء اللجنة مركز الاحتجاز التابع للاستخبارات العسكرية والذي يتواجد فيه المحتجزون على ذمة الحرب، والاطلاع على أوضاع عدد (119) محتجزاً على ذمة الحرب من محافظات مختلفة، وتقييم أوضاعهم الصحية ومدى تمتعهم بالحقوق المقررة وفق القانون.

النزول الميداني إلى محافظة حضرموت:

1. زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي وسجن النساء:

قام فريق اللجنة بزيارة كلاً من مركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي في المكلا والذي كان يتواجد فيه أثناء زيارة اللجنة عدد (22) محتجزاً، والسجن المركزي في المكلا الذي يحوي عدد (658) محتجزاً على ذمة قضايا جنائية مختلفة بينهم (12) امرأة و (26) محتجزاً محكومين بقضايا متعلقة بالإرهاب، انتهت فترة محكوميتهم، أُبلغت اللجنة أنه تم لاحقاً الإفراج عن (13) شخصاً منهم، كما تم اللقاء بإدارة السجن وتدوين مطالبهم المتمثلة بتوفير التأهيل والتدريب للسجناء، وقد لاحظت اللجنة أن أوضاع السجن والسجناء أفضل حالاً من حيث التغذية والرعاية الصحية مقارنة ببقية السجون، مع وجود تراكم للسجناء بسبب تأخر النظر والبت في قضاياهم.

2. التحقيق بواقعة قصف ميناء الضبة:

بتاريخ 2023/1/31م قام أعضاء اللجنة بالنزول إلى منشاة بترو مسيلة للتحقيق بواقعة قصف ميناء الضبة التي حدثت بتاريخ 2022/11/22م، وفتح محضر تحقيق واستماع لشهود الواقعة من إدارة وعمال الشركة، كما تم الحصول على صور ومقاطع فيديو لآثار القصف، ولم يتم التعاون من قبل إدارة الشركة مع فريق اللجنة في تسهيل النزول إلى مكان القصف.

3. لقاء أعضاء اللجنة مع عدد من الضحايا والكيانات الممثلة عنهم:

خـلال تواجـد أعضاء اللجنـة في مدينـة المـكلا بمحافظـة حضرمـوت، تـم بتاريـخ 2023/1/30م، اللقـاء مـع عـدد مـن ضحايـا الاحتجـاز التعسـفي والاعتـداء علـى التجمـع السـلمي والحـق في حريـة التعبـير، واسـتلام شـكواهم وتوجيـه الراصديـن بتوثيـق الواقعـة ورفعهـا إلـى اللجنـة للسـير في إجـراءات التحقيـق فيهـا.

النزول الميداني إلى محافظة مأرب:

نفذت اللجنة خلال الفترة من 24-20 مايو2023م نزولاً ميدانياً إلى محافظة مأرب، والتي شهدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من وقائع الانتهاكات المختلفة، وقد تم أثناء النزول القيام بالأعمال التالية:

1. زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي وسجن الأمن السياسي وسجن النساء:

للوقوف على أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز بمحافظة مأرب، والاطلاع على الأوضاع القانونية والإنسانية للمحتجزين والسجناء، قام أعضاء اللجنة بمعاينة كلاً من السجن المركزي والبحث الجنائي وقسم النساء في السجن المركزيء عدد (657) سجيناً وقسم النساء في السجن المركزي عدد (657) سجيناً ومحتجزاً بينما بلغ عدد المحتجزين في مقر البحث الجنائي عدد (135) محتجزاً، كما تم الاطلاع على وضع ، عدد (17) سجينة ومحتجزة في قسم النساء، حيث لُوحظ الإزدحام الكبير بالمنشأتين، وقلة النظافة، والحاجة لنقل الجميع إلى المبنى الجديد الذي يتم إعداده ولم يتم الانتهاء منه بعد.

كما قام أعضاء اللجنة بزيارة مقر الأمن السياسي، والاطلاع على أوضاع عدد (182) محتجزاً بينهم (4) نساء والوقوف على ظروف احتجازهم، خصوصاً من حيث حقوقهم القانونية وعدم تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة ومدى حصولهم على التغذية والرعاية الطبية، وكذا من حيث سعة العنابر وتهويتها، وقد قام الفريق بالجلوس والاستماع لحالات عشوائية من المحتجزين والوقوف على أوضاعهم القانونية .

2. افتتاح مكتب مأرب:

لتسهيل الوصول إلى أكبر قدر من الضحايا في محافظة مأرب التي يتواجد فيها الآلاف من النازحين اللذي تعرض معظمهم لانتهاكات خطيرة في القانون الدولي الإنساني في محافظاتهم، وتنفيذ لخطة اللجنة في فتح مكاتب في عدد من المحافظات، قامت اللجنة بتاريخ 23/5/2023م بافتتاح مكتب لها في محافظة مأرب، ودعوة المهتمين والمجتمع المدني في المحافظة للمشاركة في الافتتاح، والدعوة لكافة الضحايا للإبلاغ والوصول إلى مكتب اللجنة مباشرة لتوثيق ما تعرضوا له من انتهاكات.

3. الجلوس مع عدد من المفرج عنهم في صفقة التبادل بتاريخ 16 ابريل 2023م:

خلال تواجد أعضاء اللجنة في مأرب من 10-2023/5/23 م، تم الجلوس مع عدد (11) من المعتقلين المدنيين الذين تم الإفراج عنهم ضمن صفقة التبادل بين الأطراف برعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر بتاريخ 2023/4/16م، والذين قضوا أكثر من 6 سنوات في مقر الأمن السياسي في صنعاء، وتعرضوا لسلب وتقييد حريتهم وحقوقهم الأساسية، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وتم عكس ذلك في ملفات الضحايا التي تم توثيقها من سابق من قبل باحثي اللجنة.

النزول إلى محافظة شبوة:

1. زيارة السجن المركزي وسجن البحث الجنائي في محافظة شبوة:

قام أعضاء اللجنة بمعاينة منشأة السجن المركزي ومركز الاحتجاز التابع للبحث الجنائي بمحافظة شبوة، وتقييم مدى مناسبتهما لبقاء المحتجزين والسجناء البالغ عددهم (217) محتجزاً وسجيناً على قضايا جنائية مختلفة، والاستماع لعدد منهم، وتدوين مطالبهم المتمثلة في تحسين أوضاعهم وسرعة البت في قضاياهم من قبل النيابات والمحاكم المختصة.

النزول إلى محافظة الضالع:

قام أعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق وراصدوها بتنفيذ نزول ميداني إلى محافظة الضالع خلال الفترة 7-9 يونيو 2023م، تم فيها القيام بأنشطة مختلفة تهدف إلى تحسين بيئة مراكز الاحتجاز، وأوضاع المحتجزين والسجناء والتحقيق المباشر بعدد من الوقائع التي تمس الحق في السلامة الجسدية والحرية والكرامة.

1. زيارة السجن المركزي في الضالع:

للوقوف على أوضاع المحتجزين والسجناء بمحافظة الضالع، البالغ عددهم (243) سجيناً ومحتجزاً ومحتجزاً وتوثيق أهم مطالبهم القانوينة، عاين أعضاء وراصدو اللجنة قسمي سجن الضالع المركزي الكائنين في كلٍ من إدارة أمن الضالع ومنطقة سناح، ووقفت اللجنة على احتياجات السجناء وشكاويهم وحاجتهم إلى توفير في الرعاية الصحية، كما تم الجلوس مع عدد (13) محتجزاً على ذمة الجزائية المتخصصة بتهم وقائع اغتيالات ولم يتم التحقيق معهم.

2. زيارة مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي:

للاطلاع على مدى مراعاة قيادة الامن السياسي لمبادئ وضمانات حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الوطني والمواثيق المصادق عليها اليمن، قام أعضاء اللجنة وراصدوها بمعاينة مركز الاحتجاز التابع للأمن السياسي المتواجد فيه (4) محتجزين، وتوثيق أوضاعهم القانونية ومطالبهم الإنسانية.

3. مقابلة عدد من الضحايا وذويهم من أبناء دار السقمة في الضالع:

قام أعضاء اللجنة وراصدوها بمقابلة عدد من الضحايا وذي والضحايا من أبناء وسكان قرية أبناء حمر في دار السقمة بالضالع، الذين تم توثيق ما طالهم من ادعاءات انتهاكات تمس الحق في الحرية والكرامة والسلامة الجسدية، وذلك من قبل أحد المنتسبين للواء 30 وآخرين من الكتيبة التي يتبعها المشكو به وقد سارت اللجنة في إجراءات التحقيق في هذه الواقعة.

النزول الميداني إلى الساحل الغربي من محافظتي الحديدة وتعز:

نفذت اللجنة خلال الفترة من 17 الى 20/يونيو 2023م، نزولاً ميدانياً إلى مناطق ومديريات الساحل الغربي من محافظتي الحديدة وتعز، والتي شهدت خلال العامين المنصرمين وبهدف التحقيق في عدد من وقائع الانتهاكات وفي مقدمتها قصف الأحياء السكنية وسقوط المقذوفات والاستهداف بالطائرات المسيرة، وكذا انفجار الألغام الفردية التي أدت لمقتل العشرات من المدنيين، إضافة للوقوف على وضع المحتجزين ومراكز الاحتجاز وتقييم احتياجاتها وخلال النزول تم القيام بالأنشطة التالية:

1. معاينـة المجمـع الحكومـي في ذوبـاب، و (2) مـن المراكـز الطبيـة وعـدد مـن الأعيـان المدنيـة في مركـز ذوبـاب، واللقـاء بعـدد مـن الضحايـا في حـي الكهربـاء:

عاين فريق اللجنة آثار النزاع على المنازل وممتلكات المواطنين في عزل مديرية ذوباب، وما تعرض له كلا من مستشفى ذوباب ومستوصف الجديد في مديرية ذوباب من دمار والذي أدى إلى حرمان المواطنين من الخدمة والرعاية الصحية خاصة النساء اللاتي تضطر الأسر لنقلهن وهن في حالة الولادة المتعسرة إلى مدينة المخا، مما يتسبب في حدوث وفيات وحالات إجهاض وغيرها، من المخاطر على صحة الأمهات والمواليد، كما قام الفريق بمقابلة عدد من ضحايا انفجار الألغام أغلبهم من الأطفال.

2. زيارة مركز الاحتجاز في إدارة أمن مدينة المخا:

عاين فريق اللجنة مركز الاحتجاز التابع لإدارة أمن المخا والذي بلغ عدد المحتجزين فيه عند نرول اللجنة عدد (40) محتجزاً على ذمة قضايا مختلفة، والمكون من (3) غرف غير مؤهلة لأن تكون حتى مكان توقيف، خاصة مع الظروف المناخية المعروفة بارتفاع درجة الحرارة والرطوبة في السواحل اليمنية عامة.

3. زيارة مركز الاحتجاز في مديرية الخوخة:

قــام فريــق اللجنــة بمعاينــة مركــز الاحتجــاز التابـع لمديريــة أمــن الخوخــة، والــذي بلــغ عــدد المحتجزيــن فيــه أثنــاء نــزول اللجنــة عــدد (100) محتجــزٍ علــى ذمــة قضايــا جنائيــة مختلفــة، حيــث وجــدت اللجنــة أن معظــم الســجناء والمحتجزيــن يعانــون مــن تأخــر البــت في قضاياهــم مــن قبــل القضــاء، الأمــر الــذي

أدى إلى زيادة عدد السجناء، مع عدم صلاحية المركز لاستيعاب هذا العدد، خاصة غرفة الاحتجاز الغير إنسانية التي توضع بها النساء، وأوصت اللجنة بضرورة وجود سجن مركزي خاص بمديريات الساحل الغربي.

4. زيارة مركز الاحتجاز في مديرية حيس:

عاين أعضاء اللجنة وضع مركز الاحتجاز التابع لإدارة أمن مديرية حيس، والمتواجد فبه عدد (20) محتجزاً، واستمعت إلى شكوى إدارة المركز بشأن عدم ملائمة المركز ليكون مقراً ملائماً للاحتجاز شأنه شأن بقية مراكز الاحتجاز في مديريات الساحل الغربي.

5. الجلوس ومقابلة عدد من ذوي الضحايا في حيس:

قــام أعضــاء اللجنــة أثنــاء تواجدهــم في محافظــة الحديــدة، بالجلــوس مــع عــدد مــن الضحايــا وذوي الضحايـا مـن ســكان مديريـة حيـس الذيــن تعرضـوا لانتهــاكات مختلفـة في النصـف الأول مــن العــام 2023م، مــن بينهــم ضحايــا تعرضـوا لقصـف منازلهــم بالطــيران المســير كمــا تعــرض بعضهــم للاعتقــال التعســفي ونهــب الممتلــكات.

6. عقد لقاء مع أعضاء السلطة القضائية:

التقى أعضاء اللجنة ضمن برنامج زيارتهم إلى الحديدة، بكلٍ من رئيس محكمة استئناف الحديدة، ووكيل نيابة الخوخة وحيس والمناطق المحررة من محافظة الحديدة، واطلعت اللجنة على الصعوبات التي يواجهها أعضاء السلطة القضائية والمتمثلة في: عدم اكتمال تعيين باقي قضاة محكمة الاستئناف وصدور القرار من قبل مجلس القضاء بتعيين رئيس للمحكمة فقط، وهو الأمر الذي يترتب عليه استحالة قيام المحكمة بأعمالها، أو عقد أي جلسات، والأمر نفسه يتعلق بالمحكمة الابتدائية والنيابة العامة الذي اقتصرت قرارات التعيين الصادرة من مجلس القضاء على تعيين رئيس محكمة ابتدائية ووكيل نيابة فقط دون تعيين أعضاء آخرين، وهو ما ترتب عليه تراكم القضايا واستحالة البت فيها.

ب. تنفيذ جلسات استماع:

مـن ضمـن أعمـال التحقيـق الـتي قامـت بهـا اللجنـة خـلال فـترة التقريـر، تنفيـذ عـدد مـن جلسـات الاسـتماع الفرديـة والجماعيـة لعـدد مـن ضحايـا الانتهـاكات في مختلـف المناطـق والمحافظـات ومـن أهمهـا مـا يلـي:

1. جلسة استماع لعدد من الصحفيين بمناسبة اليوم الدولي للصحافة:

مواصلة من اللجنة لاهتمامها بالانتهاكات الماسة بالحق في حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومة، وبمناسبة اليوم الدولي للصحافة، واليوم الدولي لمناهضة إفلات الجناة من العقاب في الجرائم ضد الصحفيين، نفذت اللجنة جلسة مع عدد من الصحفيين الضحايا الذين تعرضوا لانتهاكات مختلفة يتقدمها الإخفاء القسري والاعتقال الغير قانوني والتعذيب والمعاملة الغير إنسانية والمنع من الكتابة، من بينهم الصحفيين الأربعة التي صدرت بحقهم أحكام إعدام من قبل جماعة الحوثي بصنعاء، وتم الإفراج عنهم ضمن صفقة التبادل التي تمت برعاية الأمم المتحدة والصليب الأحمر بتاريخ 16/4/2023م، وذلك بهدف تحليل أنماط الانتهاكات والمنهجيات التي أُتبعت في الإضرار بهذه الفئة والتأثير على حرية التعبير.

2. عقد جلسة استماع لضحايا الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال:

قامت اللجنة خلال الفترة 18-2022/10/25م، بتنفيذ جلسات استماع فردية مغلقة مع عدد (10) من الأطفال الذين تعرضوا للإصابات والتشويه من ضحايا انفجار الألغام وكذلك القصف على المدارس، ضمن تحقيقاتها في الانتهاكات الجسمية الستة المرتكبة بحق الأطفال بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني.

3. جلسة استماع لعدد من النساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان:

حرصت اللجنة خلال فترة التقرير على عقد جلسات استماع فردية مغلقة بمكتبها في عدن وفرعها في تعز لعدد (9) من النساء ضحايا القنص وانفجار الألغام والتهجير القسري في محافظات مختلفة منها الحديدة ولحج وعدن وتعز وحجة، تم فيها توثيق الانتهاكات التي تمت بحق النساء من جميع الأطراف والاطلاع على تجارب النساء في الحرب، ومطالبهن المتعلقة بالإنصاف وجبر الضرر.

4. جلسـة الاسـتماع لعـدد مـن ضحايـا الاعتقـال التعسـفي والتعذيـب ونهـب الممتلـكات وتقييـد حريـة التنقـل:

خلال زيارة فريق اللجنة إلى محافظة مأرب (الفترة 21-2023/5/23م) نفذ فريق اللجنة جلسات استماع مغلقة لعدد (9) ضحايا، ممن تعرضوا للتعذيب والاعتقال التعسفي، بعد احتجازهم لأكثر من ست سنوات في الأمن السياسي في صنعاء، إضافة لتنفيذ جلسات استماع متفرقة في مكتبها في تعز لعدد من ضحايا الاحتجاز التعسفي ونهب الممتلكات وتقييد حركة التنقل من الجنسين، من سكان محافظات المحويت والحديدة وتعز واب وصنعاء، قدم فيها الضحايا شهاداتهم التفصيلية بالانتهاكات التي طالتهم وأثرت على مجرى حياتهم، والسياسات التي أُتبعت بارتكاب تلك الانتهاكات، ومطالبهم في المحاسبة والتعويض.

ثالثاً: في مجال تفعيل المحاسبة والعمل مع القضاء:

حرصاً من اللجنة على تعزيز وتفعيل آليات المساءلة وضمان عدم الإفلات من العقاب، قامت اللجنة بالعديد من الأعمال والأنشطة مع الجهات المعنية في السلطة القضائية خلال الفترة المشمولة في التقرير ومنها:

1. عقد لقاء في مبنى المجمع القضائي، جمع أعضاء اللجنة الوطنية للتحقيق والقاضي محسن رئيس مجلس القضاء اللقاء بتاريخ 2022/10/06م تم فيها الاتفاق على استمرار التعاون والتنسيق بين اللجنة ومجلس القضاء الأعلى في مجالات: ضمانات إجراءات المحاكمة العادلة، والتجاوب مع

مذكرات وتوصيات اللجنة، واطلاع رئيس مجلس القضاء الأعلى على رؤية اللجنة بشأن محاسبة مرتكبي الانتهاكات والمناقشة الأولية للمحتوى، ودور اللجنة الوطنية للتحقيق في رفع قدرات القضاء عبر شركائها الدوليين.

- 2. عقد لقاء في مبنى المجمع القضائي، بين رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية من جهة، ورئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى من جهة، بتاريخ 7/31/2023م، تم فيه مناقشة اوجه القصور التي لامسها أعضاء اللجنة اثناء زياراتهم الميدانية الى عدد من المحافظات خاصة محافظات الحديدة وتعز وشبوة ، وعدم اكتمال نصاب محكمة استئناف الحديدة، وعدم وجود العدد الكافي من القضاة وأعضاء النيابات في عموم محاكم ونيابات الساحل الغربي، وكذا وضع المحتجزين على ذمة المحكمة الجزائية المتخصصة في السجن المركزي في تعز، وعدد من القضايا الهامة الأخرى.
- 3. عقد لقاءات مع أعضاء السلطة القضائية في محافظات تعز والحديدة والضالع ومأرب وشبوة ولحج وعدن، بما فيهم رؤساء نيابات ومحاكم استئناف وابتدائية ووكلاء النيابات الجزائية، تم فيها مناقشة ملاحظات اللجنة على زياراتها للسجون ودور القضاء في تخفيف اكتظاظ السجون وكفالة مبادئ المحاكمة العادلة.

رابعاً: في مجال تعزيز حقوق الإنسان والتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية:

تؤمن اللجنة الوطنية بالدور الرئيسي الذي يقوم به المجتمع المدني النشط والقوي في حماية حقوق الإنسان، واحترام سيادة القانون ومساءلة مرتكي الانتهاكات والدعوة إلى إعمال الحقوق، وأهمية التشبيك والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني، ومن هذه القناعة كثفت اللجنة من تواصلها المباشر والغير مباشر مع مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الإنسان ومناصرة الضحايا، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي تعمل على الحد من الانتهاكات وتخفيف أثرها على الضحايا، وعكست اللجنة هذه الاستراتيجية في خطتها السنوية وأنشطتها خلال الفترة المشمولة في التقرير، والتي من أهمها:

ورش العمل:

عقدت اللجنة عدد من ورش العمل المباشرة مع المنظمات الفاعلة، بالتزامن مع زيارات اللجنة الوطنية عدد من المحافظات، وكذا في المشاركات الخارجية الدولية، بهدف مراجعة وضع حقوق الإنسان وتبادل المعلومات، وإحالة الضحايا من المنظمات المحلية إلى اللجنة لتوثيق الانتهاكات المرتكبة بحقهم، وضمان حقوقهم في المحاسبة والانصاف وجبر الضرر، ومن ذلك:

- تنفيذ حلقة نقاش مع المجتمع المدني في جنيف بتاريخ 2022/9/23م، الانتهاكات حول استعراض مستجدات حقوق الإنسان في اليمن وأعمال اللجنة الوطنية في الرصد والتوثيق والتحقيق والمساءلة على هامش الدورة (51) لمجلس حقوق الإنسان شارك فيها قرابة 22 مؤسسة مجتمع مدني محلي وإقليمي ودولية فاعلة في مجال توثيق الانتهاكات والمناصرة للضحايا.
- تنفيــذ لقــاء موســع بتاريــخ 2023/1/30م مــع عــدد مــن منظمــات المجتمــع المــدني العاملــة في مجــال التوثيــق في محافظـة حضرمــوت، والخــروج بتوصيـات تتعلـق بتفعيــل آليــة إحالـة الضحايـا مــن المجتمــع المــدني إلــى اللجنــة الوطنيــة لاســتكمال أعمــال التحقيــق بالانتهــاكات.

- تنفيــذ حلقــة نقــاش مــع عــدد مــن مؤسســات المجتمــع المــدني في محافظــة مــأرب بتاريــخ 2023/5/23 م، حـول «المسـاءلة وتوثيـق انتهـاكات حقـوق الإنسـان»، بمناسـبة افتتـاح مكتـب اللجنــة في محافظــة مــأرب، ومــد جســور التعــاون مــع المجتمــع المــدني الفاعــل بالمحافظــة.
- عقد عدد من اللقاءات مع رؤساء وممثلي المنظمات المحلية والدولية في العاصمة المؤقتة عدن، ومحافظة تعز منها نقابة الصحفيين ونقابة المعلمين، ورابطة أمهات المخفيين، وعدد من روابط الضحايا.
- عمـل بيـان مطالبـة مـن قبـل عـدد 190 منظمـة محليـة ودوليـة عاملـة بحقـوق الإنسـان والمسـاءلة والعدالـة الانتقاليـة بتاريـخ 2022/9/23م، إلـى مجلـس حقـوق الإنسـان في دورتـه (51) لاسـتمرار تقديم الدعـم للجنـة لأداء مهامهـا بكونهـا آليـة الحمايـة الوطنيـة الفاعلـة في اليمـن.
- عقد حلقة نقاش بمكتب اللجنة بتاريخ 2023/7/24م بعنوان « الاليات الوطنية لتحقيق المساءلة وانصاف الضحايا « شارك فيها عدد (23) شخصية من الجهات الرسمية العاملة بالتحقيق والمحاكمة و منظمات المجتمع المدني، تناولت فيها عدد من أوراق العمل ، وخرجت حلقة النقاش بعدد من التوصيات المتعلقة بضرورة المساءلة واتصاف الضحايا عبر الاليات الوطنية.
- عقد ورشة عمل افتراضية بتاريخ 2023/7/28م بعنوان: « المساءلة واحترام حقوق الانسان أساس بناء السلام والحفاظ عليه: شارك فيها عدد (56) منظمة دولية ومحلية ومكاتب الأمم المتحدة وعدد من البعثات لدى اليمن خرجت بتوصيات متعلقة باشراك الضحايا في اتفاقات السلام، وتفعيل المساءلة وانشاء محكمة لحقوق الانسان.

التقارير الصادرة عن المجتمع المدنى:

قامت اللجنة خلال الفترة التي يشملها التقرير بمراجعة التقارير الصادرة عن عدد من مؤسسات المجتمع المدني المحلية ونقابة الصحفيين حول الانتهاكات ووضع حقوق الإنسان، وعكس المعلومات المفيدة منها إلى راصدي اللجنة في المحافظات للتأكد منها، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني المحلي والدولي في مناقشة تقارير اللجنة الدورية وبياناتها الصحفية.

العمل والتعاون في مجال العدالة الانتقالية:

استمر التعاون والتواصل بين اللجنة والمركز الدولي للعدالة الانتقالية بناء على مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في أبريل 2021م، للاستفادة من الخبرة المقارنة والمعرفة المؤسسية التي طوّرها المركز في مجالات دعم عمليات البحث عن الحقيقة وجبر الضرر والمساءلة الجنائية الوطنية، وحيث نفذ المركز عدد من الدورات التدريبية التأهيلية لراصدي ومحققي اللجنة الوطنية، إضافة إلى تنفيذ ورشة عمل في العاصمة الأردنية عمان لأعضاء اللجنة الوطنية والسلطة القضائية في اليمن حول: تحديد الاستراتيجيات في الملاحقات المحلية لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الفترة 9 - 12 يناير 2023م.

والتزاماً من اللجنة الوطنية في التهيئة لفرص العدالة الانتقالية في اليمن ومشاركة منها في بناء السلام التي الفاعل الشامل باليمن القائم على حقوق الإنسان من خلال مناقشة رؤى حوارات واتفاقات السلام التي يرعاها المبعوث الأممي لدى اليمن وبقية الدول والجهات الإقليمية والدولية، قامت اللجنة بعدد من

الأعمال ومن ذلك: عقد لقاءين بين اللجنة الوطنية للتحقيق ولجنة المصالحة والسلم الاجتماعي، وقيام اللجنة الوطنية برفد هيئة المصالحة في تعز ببيانات التواصل مع ذوي ضحايا الإخفاء القسري التي حدثت في مديريات المدينة طيلة فترة الحرب، لدعم جهود تبادل الأسرى.

شاركت اللجنة في مؤتمر العدالة وسيادة القانون الذي نفذته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عدن خلال الفترة 11-13 ديسمبر 2022م، وعرضها لتجربتها ورؤيتها في المساءلة والعدالة الانتقالية بمعية ممثل عن هيئة المصالحة والتشاور ومكتب النائب العام ومختص العدالة الانتقالية بمكتب المفوضية في جنيف.

الإحالة والحد من آثار انتهاكات حقوق الإنسان:

نظرا للأوضاع الحرجة التي لاحظتها اللجنة على الكثير من الضحايا الذين تم التحقيق في الانتهاكات التي طالتهم، لاسيما المصابين والمشوهين والمبتورين بسبب المقذوفات والألغام، وكذلك المدنيين المحرومين من الغوث الإنساني في مناطق التماس، ولتفعيل مخرجات التواصل مع المجتمع المدني في مجال الإحالة، تم خلال الفترة المشمولة في التقرير إحالة عدد (60) ضحية من الجرحى بينهم 20 من الأطفال لمؤسسة رعاية الأطفال المحرك الموسلة و 3 عدد (14) ضحية لغم إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC للحصول على مساعدة طارئة، و4 حالات إلى DRC واحالة (260) أسرةً في حي الدعوة وكمب الروس في تعز لمؤسسات مجتمع مدني عاملة بالإغاثة وإيصال المساعدات الإنسانية بما فيها مركز الملك سلمان ومؤسسات رسالتي ووقف الواقفين ودروب النور.

خامساً: في مجال العمل مع آليات الأمم المتحدة المعنية بوضع حقوق الإنسان في اليمن، والمجتمع الدولي:

1. فريق العقوبات التابع لمجلس الأمن:

التقى رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية بمكتبهم في العاصمة المؤقتة عدن بفرق لجنة العقوبات التابع لمجلس الأمن، وذلك بتاريخ 2023/5/27 ، تم مناقشة مستجدات حقوق الإنسان في اليمن خاصة أثناء الهدنة، وتبادل المعلومات المتعلقة بالوقائع التي يتابعها فريق لجنة العقوبات منها الانتهاكات في الجانب الاقتصادي وتجنيد الأطفال وزراعة الألغام.

2. المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

تنص قرارات مجلس حقوق الإنسان بشأن اليمن منذ العام 2015م وحتى الدورة (51) في أكتوبر 2022م، على قيام المفوضية بتقديم الدعم للجنة الوطنية للتحقيق في مجال رفع القدرات والدعم الاستشاري والقانوني والتقني باعتبارها الجهة المعنية بتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان وسكرتاريته العامة وعليها يقع تعزيز حقوق الإنسان في العالم، خاصة في الدول التي يتواجد فيها مكاتب للمفوضية السامية، ومن هذا المنطلق بُنيت العلاقة بين اللجنة الوطنية وبين مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن، حيث عقدت عدة لقاءات في مكتب اللجنة في عدن بين أعضاء اللجنة ومدير مكتب المفوضية في اليمن، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت المفوضية ورشة تدريبية لعدد(9) محققين مساعدين حول النوع الاجتماعي، كما قامت بتمويل عدد (2) لقاءات تيسير بين اللجنة وراصديها البالغ عددهم (44) راصداً وراصدةً، الأول خلال الفترة 15-15 مارس 2023م والثاني خلال الفترة 28-30/18202م، إضافة إلى توفير خبير قانون دولي إنساني لمدة (6) أشهر لصالح اللجنة الوطنية للتحقيق، وكذلك خبير عسكري يقدم الدعم الخبراتي الفني في مجال الأسلحة في التحقيقات التي تقوم بها اللجنة.

3. السفارات والدول المهتمة بملف حقوق الإنسان في اليمن:

بهدف تعريف المجتمع الدولي واطلاعه على مستجدات حقوق الإنسان في اليمن والجهود التي تبذلها اللجنة في مجال توثيق الانتهاكات والتحقيق فيها، وغيرها من مجالات المساءلة والانصاف، ورغبة من اللجنة في توسيع آليات التعاون مع هذه الجهات بما يعزز من تحقيقها لأهدافها، قامت اللجنة خلال الفترة المشمولة في التقرير بعدد من اللقاءات الجماعية والفردية مع سفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية المهتمة بوضع حقوق الإنسان في اليمن ومنها ما يلي:

- عقد لقاء مع رئيس البعثة الهولندية في جنيف بتاريخ 2022/9/22م: عبر فيها السفير عن اهتمام هولندا وتفهمها للعمل المهم الذي تقوم به اللجنة وأهمية جمع المعلومات وحفظ الأدلة كونها تؤدي إلى إيجاد العدالة والانصاف وأملها أن تساعد تقارير اللجنة في إنهاء الحرب وتفادي الانتهاكات مستقبلاً ،إضافة الى اللقاء مع نائبة السفير الهولندي والملحق السياسي بتاريخ 2023/7/20، لمناقشة اعمال اللجنة المتعلقة بالعدالة الانتقالية.
- بتاريخ 2022/9/23م، التقى رئيس وأعضاء اللجنة بالسفيرة الأمريكية في جنيف ميشيل تايلور، تم فيها مناقشة جوانب حقوق الإنسان في اليمن وأدوار اللجنة بالتحقيق بالانتهاكات والتهيئة لإنصاف الضحايا، وأهمية وجودها كآلية وطنية كونها تساعد في مراقبة وضع حقوق الإنسان في اليمن وضمان عدم الإفلات من العقاب.
- لقاء اللجنة الوطنية مع بعثة الاتحاد الأوربي في جنيف بتاريخ 2022/9/21م بحضور ممثل كلٍ من الاتحاد الأوروبي في جنيف والبعثة الهولندية وملف حقوق الإنسان في بلجيكا ومختصة حقوق الإنسان في بعثة هولندا وبعثة فرنسا والملحقية الأيرلندية والبعثة البرتغالية ولوكسمبرج.
- لقاء اللجنة الوطنية مع البعثة العربية في جنيف بتاريخ 2022/9/21م، هامش مشاركة اللجنة بالدورة (51) لمجلس حقوق الإنسان، أكد خلاله السفراء على دعمهم وتقديرهم لجهود التي تبذلها اللحنة الوطنية.
- عقد لقاء موسع مع سفراء الدول لـدى اليمن بحضور أكثر من (40) سفيراً ودبلوماسياً بسفارة اليمن في الرياض بتاريخ 2022/11/27م، فيها عرض تقرير اللجنة العاشر ومناقشة آلية عمل اللجنة.
- لقاء اللجنة مع السفير الهولندي لدى اليمن بمكتبه في الأردن بتاريخ 2023/1/11 مناقشة طبيعة ومستوى العلاقة الحالية بين القضاء واللجنة، وأسباب تأخر بت القضاء وتحركه في الملفات المحالة للجنة، واهتمام هولندا بتعزيز آليات التوثيق والمساءلة واختصاص اللجنة الوطنية بهذا الدور وقطعها لشوط كبير في هذا المجال.
- عقد لقاء في عدن بتاريخ 18/1/2023م، مع كلٍ من الملحق السياسي للسفارة البريطانية لدى اليمن، ورئيس القسم السياسي بالسفارة البريطانية، تم خلاله الوقوف على زيادة جهود اللجنة في الوصول إلى الضحايا خاصة مع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، بالرغم من الهدنة الإنسانية وربط التحقيق بعملية المساءلة من خلال التعاون مع القضاء في التهيئة لبدء محاكمات.

سادساً: في مجال إصدار البيانات الصحفية الشهرية والتقارير الداخلية:

استمرت اللجنة في ربط الرأي العام المحلي والدولي بنتائج أعمالها بشكل منتظم، من خلال إصدار البيانات الصحفية الشهرية، وكذلك البيانات الصادرة بالتزامن مع عدد من المناسبات الحقوقية

العالمية، حيث أصدرت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد(10) بيانات صحفية منها ما يتعلق بأعمالها الشهرية في التحقيق، إضافة لنشر أخبار متعلقة بنزول اللجنة الميداني ومعاينتها لعدد من مناطق سقوط ضحايا الانتهاكات، أكدت اللجنة من خلالها على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحماية حقوق الطفل ومناهضة العنف ضد المرأة وعدم إفلات الجناة من العقاب، هذا بالإضافة إلى بيان ختامي توضيحي أصدرته اللجنة يبين نتائج أعمالها خلال العام 2022م.

سادساً: نتائج التحقيقات التي أجرتها اللجنة:

• القسم الأول: الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

يوصف النزاع المسلح الذي يجري حالياً في اليمن بكونه نزاعاً غير دولي، وبالتالي فإن القوانين والتشريعات الوطنية فضلاً عن أحكام القانون الدولي الإنساني وتحديداً أحكام المادة (الثالثة) المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع هي الإطار القانوني الذي يجب تطبيقه والإلتزام به من قبل أطراف النزاع، إضافة إلى أحكام البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس 1949م، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، كما أن كلاً الأطراف ملزمة أيضا باحترام قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، وما يتضمنه من قواعد تتعلق بمبادئ التمييز والتناسب، والإنسانية وحماية المدنيين، والأشخاص العاجزين عن القتال، والمعاملة الإنسانية، وتنظيم أساليب القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحميين.

وسيعرض التقرير فيما يأتي نماذجاً لعدد من وقائع الانتهاك المتعلقة بادعاءات انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي قامت اللجنة بالتحقيق فيها والمرتكبة من كافة الأطراف:

نماذج لأهم التحقيقات التي قامت بها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني:

تحرص اللجنة بشدة على ضمان حماية الشهود والمبلغين والضحايا، وتقدر كثيراً حساسية المعلومات المتعلقة بالانتهاكات وخصوصيتها، وتراعي ذلك عند اختيارها للقضايا التي تنشرها كنماذج في تقاريرها الدورية، وانطلاقاً من ذلك كان اختيار اللجنة لنماذج القضايا التي انتهت من التحقيق فيها في عدد من أنواع الانتهاكات والتي من أهمها ما يلي:

أولاً: قتل وإصابة المدنيين:

أولت اللجنة هذا النوع من الانتهاكات حيزاً كبيراً من جهودها في الرصد والتوثيق، كونه يمثل اعتداء على الحقوق الأساسية المحمية، ولما لهذا الانتهاك من آثار سلبية، سواء من ناحية عدد الضحايا أو نوعية النصرر الذي تخلفه الهجمات العشوائية والخاطئة على المدنيين والأحياء السكنية، والمتمثلة في القتل والإصابات وإثارة الرعب بين المواطنين.

وقد انعكس اهتمام اللجنة بهذا النوع من الانتهاكات على نتائج الرصد والتحقيق الذي قامت به، حيث بلغ إجمالي الحالات التي تم رصدها والتحقيق فيها من قبل اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير عدد (782) واقعة قتل وإصابة لمدنيين، سقط فيها (288) قتيلاً منهم (21) امرأة، و(48) طفلاً و(657) جريحاً منهم (151) طفلاً و(52) امرأة، وتوزعت المسؤولية بين أطراف النزاع المسلح وفقاً للآتي:

- عدد (217) قتيلاً وقتيلة وعدد (502) جريحًا وجريحة منسوبة لجماعة الحوثي.
- عدد (55) قتيـلاً وقتيلـة، وعـدد (96) جريحـاً وجريحـة سـقطوا نتيجـة لضربـات طـيران التحالـف العربي والقـوات الحكومية.

أ. نماذج من وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تقع المسؤولية فيها على جماعة الحوثي

1. واقعــة قصـف مــنزل عبــد الباســط محمــد عبــد اللطيــف - مديريــة مــوزع محافظــة تعــز بتاريــخ 2023/04/22م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه في تمام الساعة (01:00) بعد الظهر بتاريخ 2023/04/22م، ثاني أيام عيد الفطر، سقط مقذوف ناري على منزل المواطن عبد الباسط الحبيشي الكائن في قرية المجش الأعلى بمديرية موزع محافظة تعز، مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص بينهم طفلان وإصابة ثمانية آخرين بينهم طفل.

العمر	الاسم	٦
20 عاماً	محمد عبد الباسط محمد عبد اللطيف	1
6 أعوام	مريم عبد الباسط محمد عبد اللطيف	2
	نجوی حسان مقبل بجاش	3

أسماء القتلى

العمر	الاسم	۴
22 عاماً	أسامة عبد الباسط محمد عبد اللطيف	1
19 عاماً	فكري عبد الحفيظ محمد عبد اللطيف	2
55 عاماً	سعيد طالب أحمد	3
35 عاماً	أحمد سعيد طالب	4
25 عاماً	أسامة سعيد مهيوب	5
30 عاماً	شهاب سعید مهیوب	6
25 عاماً	عبد الغفار عبد الله محمد	7
3 أعوام	محمد عبد الغفار عبد الله	8

أسماء الجرحي

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة وما احتوته الصور ومقاطع الفيديو الذي سجلها الفريق وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ح.م.ب) و(ف.ع.م.ع) و (ع.م.ع) فإنه وفي حوالي الساعة (01:00) ظهراً بتاريخ 2023/04/22م، والذي صادف ثاني أيام عيد الفطر المبارك، وأثناء ما كان يتواجد المواطن عبد الباسط محمد عبد اللطيف في ديوان منزله بمعية أسرته وبعض أقاربه الذين جاؤوا لمعايدته كما هو معمول به في العادات اليمنية في مناسبات الأعياد، سقط فجأة مقذوف ناري على الغرفة التي يتواجد فيها أفراد الأسرة وسمع الجيران الانفجار وشاهدوا الدخان يعلو من المنزل، وأدى ذلك إلى مقتل ثلاثة أشخاص بينهم طفلان، وإصابة (8) آخرين كانوا متواجدين في المنزل، إضافة لأضرار كبيرة في المنزل، وعند وصول الجيران

إلى المكان صدمتهم المشاهد المرعبة للضحايا حيث شاهد الجيران الطفل محمد عبد الباسط، وبقايا مخه خارجة من رأسه، كما شاهدوا الطفلة مريم مقطعة وموزع على جسمها شظايا متفرقة والدماء تسيل منها، إضافة إلى سقوط باب الغرفة فوق جسدها، ووجدوا أيضاً ثمانية من الضحايا بينهم طفل مصابين بإصابات متفرقة، وعلى الفور استدعوا سيارة الإسعاف التابعة للمقاومة الوطنية وتم إسعاف الجرحى إلى مستشفى أطباء بلاحدود في مدينة المخا، ونقل القتلى إلى المستشفى السعودي في المخا، وقد أفاد الشهود أنه لا يوجد في القرية عند حصول الانفجار أي أشخاص غرباء أو مسلحين ولا مواقع عسكرية، وأن القصف كان من اتجاه الشمال الشرقي من اتجاه منطقة البرح التي تسيطر عليها جماعة الحوثي.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المنخي قام بمعاينة موقع القصف والمكان الذي سقط فيه المقذوف وبقايا المقذوف التي تم معاينتها من قبل الخبير العسكري التابع للجنة، وما ورد في شهادة الشهود وأقوال الضحايا تبين للجنة بأن السلاح المستخدم كان عبارة عن قذيفة موجهة تم إطلاقها بواسطة مدفع هاوتزر عيار 155/5150مم، وأن مكان الإطلاق كان من الجهة الشمالية الشرقية للمنزل ومن مسافة لاتزيد عن 2,7 كم التي تقع تحت سيطرة جماعة الحوثي، وأن القذيفة يرجح أنها من نوع كراستوبول الروسية والتي تنتجها إيران تحت مسمى بصير، والتي تمتلكها جماعة الحوثي وبناء عليه، واستناداً لما تقدم فإن الثابت لدى اللجنة أن المسؤول عن الواقعة هي عناصر جماعة الحوثي المتمركزة في منطقة البرح وقيادتها في محافظة تعز بقيادة المدعو اللواء عبداللطيف حمود يحي المهدي قائد المنطقة العسكرية الرابعة التابعة للجماعة والمدعو العميد أحمد عبدالله الشرفي قائد محور تعز التابع للجماعة والعقيد سعيد مرشد سمنان قائد المدفعية في تعز .

علماً أن واقعة القصف تمت خلال فترة الهدنة المعلنة من قبل الأمم المتحدة.

2. واقعــة اســتهداف (38) ضحيـة مـن المدنييــن بمنطقـة خـط المطـار- مديريــة المدينـة- منطقـة الروضـة – محافظــة مـأرب ،بتاريـخ 3/ 10/ 2021 م.

تتلخـــص الواقعـــة بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، وبحسـب مـا جـاء في الوثائـق والتقاريـر المرفقـة بالملـف بأنــه بتاريـخ 3/ 10/ 2021م عـصر يـوم الأحـد، تعــرضت منطقـة خـط المطـار- مديريــة المدينـة - محافظــة مـأرب لقصـف صاروخـي متعـدد؛ ممــا أدى إلــى مقتـل وإصابـة (38) ضحيـة مــن المدنيــين والإضرار بممتلكاتهــم.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لـدى اللجنة، وما ورد في إفادات الضحايا، وما جاء في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ح.ع) و (ب.أ.م) و(م.ح.أ) فإنه وبتاريخ 3/ 10/ 2021م، وفي عصر يوم الأحد تـمَّ استهداف منطقة الروضة الكائنة في مديرية المدينة - محافظة مأرب؛ الذي يقطن فيه سكان جميعهم من المدنيين ولا يوجد في نطاقها أي هدف عسكري، تفاجأ السكان بسقوط ثلاثة صواريخ بالستية.

حيث وقع الصاروخ الأول بالقرب من مخيم الميل الذي يقطن فيه النازحون، في حين وقع الصاروخان الآخران في حي سكني بالروضة، مما أثار الهلع والرعب بين أوساط المدنيين الساكنين في تلك المنطقة وتسبب في خسائر في الأرواح البشرية؛ حيث أدى إلى مقتل ثلاثة أطفال وإصابة (25) آخرين بجروح بليغة ومتعددة؛ تمَّ على إثرها إسعافهم إلى هيئة مستشفى مأرب العام ومستشفى الجفرة ومستوصفات وعيادات طبية أخرى في المدينة لتلقي العلاج. كما نجم عن سقوط هذه الصواريخ تضرر عدد من المنازل ومركبات المدنيين.

أسماء الضحابا:

الحالة	العمر	الاسم	م	الحالة	العمر	الاسم	۴
إصابة	16	أماني أحمد يحيى	20	قتل	10	الطفل رداد فيصل أحمد	1
إصابة	35	طائفة زيد سنان	21	قتل	15	الطفلة غزلان فيصل أحمد	2
إصابة	35	آية علي ناصر	22	قتل	1	الطفل ريان يحيى علي	3
إصابة	30	أصيل خالد صالح مشعوف	23	إصابة	13	الطفل عارف علي عبده العقبي	4
إصابة	20	نسيبة محمد حسن الخدري	24	إصابة	12	الطفل عبدالمجيد عبدالله محمد	5
إصابة	50	عبد الله يحي محمد وثاب	25	إصابة	12	الطفل ناصر عمير معجب الصلاحي	6
إصابة	20	محمد عبد الله يحي وثاب	26	إصابة	10	الطفل سام محمد حسن الخدري	7
إصابة	35	رواء أحمد مسعود البارق	27	إصابة	12	الطفل نسيم محمد حسن الخدري	8
إصابة	30	عصماء عبد الكريم مسعود	28	إصابة	15	الطفل حماس محمد حسن الخدري	9
إصابة	24	جهاد عبد الله يحي محمد وثاب	29	إصابة	13	الطفل إسماعيل أحمد مسعود البارق	10
إصابة	42	أحمد هملان حسن مكفح	30	إصابة	10	الطفل فيصل أحمد مسعود البارق	11
إصابة	45	ملوك علي صالح وثاب	31	إصابة	12	الطفل نبيل حسن قائد	12
إصابة	18	عبد الله عبد الله صالح وثاب	32	إصابة	8	الطفل حسان حسين صالح قاسم	13
إصابة	22	سمية حميد علي نعمان لطف	33	إصابة	10	الطفل أسامة محمد الخدري	14
إصابة	24	نضال علي مهدي الحمدي	34	إصابة	12	الطفل خليل عبد الله يحيى محمد وثاب	15
إصابة	23	محمد عبد الكريم مسعود	35	إصابة	10	الطفل معاذ عبد الله يحي وثاب	16
إصابة	55	محمد حسن الخدري	36	إصابة	8	الطفلة صفاء عبد الله يحي وثاب	17
إصابة	35	سيئون عبد اللطيف البارد	37	إصابة	5	سهام سهيل محمد سلمان	18
إصابة	25	محمد حسين صالح مشعوف	38	إصابة	8	الطفلة أريج حامد العامد	19

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في إفادات الشهود والضحايا الذين استمعت لهم اللجنة، وما احتواه ملف القضية من معلومات وصور، فقد ثبت لدى اللجنة أن الصواريخ تمَّ إطلاقها من قبل جماعة الحوثي، وأن قيادة جماعة الحوثي المشرفة على محافظة مأرب ممثلة بالمحافظ المعين من قبلها علي محمد طعيمان وقائدها العسكري مبارك صالح المشن الزايدي، هم المسؤولين عن ارتكاب هذا الانتهاك.

3. واقعــة قصـف مــنزل أحمــد أبكــر في قريــة الــرون - مديريــة حيــس - محافظــة الحديــدة بتاريــخ 2022/06/26م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في تمام الساعة (07:00) مساءً بتاريخ 202/06/26م، سقطت قذيفة على منزل المواطن أحمد أبكر الكائن في قرية الرون مديرية حيس/ محافظة الحديدة، مما أدى إلى مقتل طفل وإصابة (6) مدنيين آخرين بينهم امرأة وخمسة أطفال.

العمر	الاسم	۴	1+211 1 5
7 أعوام	أيمن عبده أحمد أبكر	1	أسماء القتلى

العمر	الاسم	۴
7 أعوام	معاذ علي أحمد أبكر	1
5 أعوام	فرح محمد أحمد أبكر	2
4 أعوام	روعة عبده أحمد أبكر	3
50 عاماً	زهراء أحمد أبكر	4
13 عاماً	رمضانة عبده أحمد أبكر	5
 8 أعوام	وداعة عبد الله داود صالح	6

أسماء الجرحي

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة وما احتواه الملف من صور ومقاطع فيديو الذي سجلها الفريق عند قيامة بالنزول، وما جاء في شهادة الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ع. ا. ا. ن) و (ع. م. م. س) و (س. م. ح) فإنه وفي حوالي الساعة (7:00) مساءً بتاريخ 2022/06/26م، وأثناء ما كان أطفال المواطن أحمد أبكر يلعبون في حوش منزلهم الكائن في قرية الرون مديرية حيس محافظة الحديدة، والتي تقع تحت سيطرة الحكومة الشرعية، تم استهداف المنزل بمقذوف ناري، مما أدى إلى مقتل طفل وإصابة (5) أطفال آخرين وامرأة، وبمجرد سماع صوت الانفجار هرع الجيران إلى مكان الواقعة، وقاموا بنقل وإسعاف الأطفال الضحايا إلى المستشفى الميداني في حيس لعمل الإسعافات الأولية ومن ثم تم نقل المصابين إلى مستشفى أطباء بلاحدود في المخا، وقد شاهد وسمع الجيران وأبناء القرية الطيران المسير وهو يحوم في السماء كما تمت مشاهدته فوق المنزل أثناء القصف، وكذلك وهو يغادر بعد القصف باتجاه منطقة مديرية الجراحي التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، والمنزل محل الاستهداف يتواجد بتجمع سكاني في قرية أغلب سكانها من الأقارب وقليل من النازحين، ولايوجد بالقرية أي تواجد لهدف عسكري، وتبعد أقرب نقطة عسكرية عن القرية حوالي 5 كيلو متراً، كما أن القصف تم خلال فترة الهدنة المعلنة من قبل الأمم المتحدة.

النتيجة

مـن خـلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكـورة وما تضمنه تقريـر فريـق النـزول الميدانـي الـذي قـام بمعاينـة موقـع القصـف والمكان الذي سقط فيه المقذوف، ومـا ورد فـي شـهادة الشـهود وأقــوال الضحايا، ومـا احتـواه ملـف القضيـة مـن صـور وتقاريـر ومقاطع فيديـو تبيــن للجنــة بــأن المسـؤول عــن الواقعــة هـي جماعــة الحوثـي المتمركزة في مديرية الجراحي بمحافظة الحديدة بقيـادة المدعـو يوسـف المـداني المعـين مـن قبـل جماعـة الحـوثي قائـداً للمنطقـة، والمدعـو مطهـر يحـي حسـن الهـادي المعـين مـشرف للمربع الجنـوبي لمديريـات جنـوب الحديـدة.

4. واقعة قصف حي الروضة - مديرية القاهرة محافظة تعز بتاريخ 2022/07/23م:

تتلخص الواقعـة بحسـب مـا تضمنـه ملـف الواقعـة لـدى اللجنـة، وبحسـب مـا جـاء في الوثائـق والتقاريـر المرفقة بالملف بأنــه فــي تمــام الســاعة (05:30) مساءً، بتاريخ 2022/07/23م، ســقطت قذيفــة علــى حي الروضـة بمديرية القاهرة في محافظــة تعــز، ممــا أدى إلــى مقتــل طفـل وإصابة 11 طفـلاً آخرين.

العمر	الاسم	۴	1+*11 1
6 أعوام	البراء مراد عبد الله	1	أسماء القتلى

العمر	الاسم	۴
8 أعوام	ليان مراد عبد الله الشريف	1
8 أعوام	يوسف تميم أحمد محمد	2
4 أعوام	بشرى تميم أحمد محمد	3
3 أعوام	هدی تمیم أحمد محمد	4
11 عاماً	سندس أحمد محيي الدين	5
12 عاماً	أحمد حمزة عبد الواسع شداد	6
6 أعوام	ملاك أنس عبد الواسع شداد	7
3 أعوام	محمد أنس عبد الواسع شداد	8
3 أعوام	رهف أسامة عبد الواسع شداد	9
عامان	محمد عمر عبده قاسم	10
6 أعوام	ترکي عمار محمد	11

أسماء الجرحي

وبحسب ما ورد في إفادات الضحايا وذويهم، وما ورد في تقرير فريق النزول الميداني التابع للجنة، وما احتوته الصور ومقاطع الفيديو التي سجلها الفريق الذي قام بمباشرة النزول بعد حصول القصف بوقت قصير، وما جاء في شهادة الشهود الذين تمَّ الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم (ت.ام. س) و(م. م. ع. ح) و (و. خ. ق) فإنه وفي حوالي الساعة (5:30) مساءً بتاريخ 2022/07/23 ، وحين كان عدداً من أطفال حي الروضة يلعبون بالشارع جوار منازلهم سقطت قذيفة هاون في المكان الذي يلعب فيه الأطفال، مما أدى إلى مقتل طفل وإصابة (11) طفلاً آخرين، كما أدى الانفجار إلى إثارة الرعب والخوف لدى المارة والسكان في المنازل المجاورة، ووفقاً لمعاينة فريق النزول وإفادة شهود الواقعة من السكان أن الحي تجمع سكني ولا يوجد فيه أي مواقع عسكرية أو تواجد لمسلحين ويبعد عن خطوط التماس والمواجهات قرابة (2) كيلو، كما أن الوضع كان هادئاً قبل سقوط القذيفة ولاتوجد أي أصوات إطلاق رصاص أو مواجهات مسلحة في ضواحي المدينة بسبب اتفاق الهدنة الذي بدأ في أبريل 2022م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة المذكورة وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني الذي سقط فيه المقذوف والشظايا التي تم جمعها من المكان ومعاينتها من قبل الخبير العسكري التابع للجنة، وكذلك ما ورد في شهادة الشهود وأقول الضحايا تبين للجنة بأن المسؤول عن الواقعة هي عناصر جماعة الحوثي المتمركزة شرق مدينة تعز بقيادة المدعو اللواء حمود يحيى المهدي قائد المنطقة العسكرية الرابعة واللواء حمود مدهش قائد اللواء كا ميكا التابع للجماعة، والمدعو حسين الضلعي قائد الجبهة العسكرية في شرق تعز.

ب. نماذج وقائع قتل وإصابة المدنيين التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة والتي تقع المسؤولية فيها على القوات الحكومية وطيران التحالف العربي:

1. واقعة قصف منزل عبد الله عبده حمود في قرية الشرف مديرية الصلو بتاريخ 2016/10/29م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تثبته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف، بأنه في تمام الساعة (05:30) صباحاً بتاريخ 2016/10/29م، سقط مقذوف ناري على منزل عبده حمود في قرية الشرف مديرية الصلو محافظة تعز، مما أدى إلى مقتل 11 شخصا بينهم 4 أطفال وجميعهم من أسرة واحدة كانوا متواجدين داخل المنزل.

٦	الاسم	العمر
1	درية عبد الله عبده حمود	55 عاماً
2	عمر عبد الله عبده حمود	9 أعوام
3	عائشة عبد الله عبده حمود	8 أعوام
4	منصور عبد الله عبده حمود	26 عاماً
5	فائزة عبد الله عبده حمود	35 عاماً
6	ميرفت عبد الله عبده حمود	22 عاماً
7	كاتبة عبد الله عبده حمود	25 عاماً
8	منار عبده سعید	8 أعوام
9	خيرية عبده شرف	55 عاماً
10	عبد الله عبده حمود الشهاب	60 عاماً
11	ناصر عبد الله عبده حمود	12 عاماً

أسماء الضحايا

وبحسب مـا ورد في إفـادات ذوي الضحايا، ومـا جـاء في شـهادة الشـهود الذيـن تم الاسـتماع إليهـم من قبل اللجنـة، ومنهـم: (ا. م.ق.ع)، و(ق. ع. ع) و(ع. محمـد ع. س)، فإنـه وفي حوالـي السـاعة (05:30) فجـراً مـن يـوم السبت بتاريـخ 2016/10/29م، قـام طيران التحالـف بقصف منزل المواطـن عبد الله عبده حمـود في قرية الشرف وبداخلـه رب الأسرة عبـد الله عبـده حمـود وزوجتـه وأولاده مـن الزوجة الأولـي والثانيـة وزوجة إبنـه، مما أدى إلـي مقتلهـم جميعـاً وعلى الفـور وبمجرد سـماع دوي الانفجار هرع الجيران إلـي منزل المذكور ووجـدوا الضحايا مجـرد أشـلاء تـم إخراجها من بـين أنقـاض وركام المنزل الـذي كان مكوناً مـن دورين وتـم تدميره تمامـاً، ووفقاً معا تضمنـه تقريـر المعاينـة المرفـوع مـن قبل فريـق اللجنة المكلـف بالـنزول، ومـا ورد في إفادة سـكان القرية الذيـن تـم الاسـتماع إليهـم مـن قبل اللجنـة، فإنه لـم يكن هنـاك أي مواقـع عسـكرية في المنطقة وكانـت أقرب نقطـة عسـكرية تابعـة لمسـلحي جماعة الحـوثي تبعـد حوالي (500) مـتر عن المـنزل الذي تم اسـتهدافه.

النتيجة:

من خلال التحقيق الذي قامت به اللجنة، وما تضمنه تقرير الفريق الميداني، وأقوال ذوي الضحايا، وشهادة شهود الواقعة والمسعفين الذين استمعت إليهم اللجنة، وكذا الوثائق والتقارير والصور التي تضمنهـا الملـف، تبـين للجنـة صحـة وقـوع الانتهـاك ومســئولية طيــران قــوات التحالــف العــربي المســاند للشـــرعية عـن هــذا الانتهاك.

2. واقعـة قصـف مبـنى الإنشـاءات التابـع لـوزارة المواصـلات, مركـز مديريـة المحويـت - محافظـة المحويـت بتاريـخ 2021/12/24م.

تتلخص الواقعة :بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة الوطنية بأنه في الساعة 9:45 مساءً بتاريخ 2021/12/24م قام طيران التحالف العربي بقصف مبنى الانشاءات التابع لوزارة الاتصالات الكائن بمدينة المحويت محافظة المحويت منطقة عجامة أثناء تواجد عدد من الموظفين وأسرهم بالمبنى أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة 7 آخرين وتدمير في المبنى:

٦	الاسم	العمر
1	هناء عبد الله الحوري	31 عاماً
2	أحمد هشام الحوري	عام
3	أحمد سيف غالب الحميدي	25 عاماً

أسماء القتلي

العمر	الاسم	۴
35 عاماً	حنان يحيى الهاذلي	1
51 عاماً	منصور عوض الجلالي	2
46 عاماً	هشام أحمد الحوري	3
عامان	خليل أحمد الجعدي	4
عامان	علي هشام الحوري	5
50 عاماً	آمنة يحيى الطلعي	6
عامان	شفاء أحمد الجعدي	7

أسماء الجرحى

وبحسب تقرير النزول الميداني لراصد اللجنة والصور الفوتوغرافية المرفقة وما جاء في إفادة المبلغ (م.ع.م.ج) والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.ع.ا) و(ع.م.ع) الذين أفادوا أنه في حوالي الساعة 9:45 مساءً بتاريخ 2021/12/24م تم سماع صوت تحليق للطيران تبعه مباشرة قصف بثلاثة صواريخ الساعة 9:45 مساءً بتاريخ 2021/12/24م تم سماع صوت تحليق للطيران تبعه مباشرة قصف بثلاثة صواريخ لمخازن وسكن حراسة إدارة مبنى فرع الانشاءات التابع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بمحافظة المحويت، وكانت الانفجارات بنفس الوقت، وأن أحد الصواريخ استهدف مبنى الحارس المكون من دورين والذي تتواجد فيه أسرته وتم استهدف الهنجر الكبير الذي توجد بداخله قطع كابلات وقطع غيار ومعدات الدور الثاني، والصاروخ الثاني استهدف الهنجر الكبير الذي توجد بداخله قطع كابلات وقطع غيار ومعدات تابعة للاتصالات ومعدات أبراج الاتصالات، أدى إلى تدمير الهنجر والمعدات التي بداخله والصاروخ الثالث استهدف الهنجر الصغير؛ إلا أنه أدى إلى اختراقه وحفر حفرة عميقة في أرضية الهنجر سقط بها الصاروخ وسط التراب ولم ينفجر، وقد نتج عن القصف توفي ثلاثة اشخاص وإصابة سبعة آخرين بينهم أطفال ونساء ومعظمهم من أسرة حارس المبنى الذين يسكنون معه، كما نتج عن القصف تدمير مبنى سكن الحارس، وتدمير كلي للهنجر الصغير وتدمير جزئي لسور المبنى.

كمـا أفـاد المبلـغ والشـهود أنهـم لـم يعلمـوا بوجـود أي صواريـخ أو اسـلحة مخزنـة في المبـنى وإنمـا كان فيـه معـدات خاصـة بالاتصـالات.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة ومن خلال تقرير النزول الميداني الذي قام به راصد اللجنة وما ورد في أقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وما تحكيه الصور الخاصة بالضحايا وبمكان القصف والمرفقة بملف القضية، فإنه تأكد للجنة صحة حصول الانتهاك ومسؤولية طيران التحالف العربي والقوات الحكومية عن هذا الانتهاك.

3. واقعــة قصـف مــنزل /عبــدالله أحمــد عبــدالله شــميل مديريــة الوضيــع قريــة آل شــميل محافظــة أبــين بتاريــخ 2016/8/1م

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في تمام الساعة الحادية عشر مساءً بتاريخ 2016/8/1م، قصف طيران التحالف العربي قرية آل شميل مديرية الوضيع محافظة أبين بصاروخين سقطا على منزل / الضحية عبد الله أحمد عبدالله شميل الكائن في مديرية الوضيع قرية آل شميل محافظة مما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة امرأة.

العمر	الاسم	٦	
40 عاماً	عبد الله أحمد عبد الله حسين شميل	1	1**11 1 - 1
13 عاماً	الخضر عبد الله أحمد حسين شميل	2	أسماء القتلى
11 عاماً	أمجاد عبد الله أحمد حسن شميل	3	
العمر	الاسم	۴	II 1 f
37 عاماً	فاطمة محمد على محسن	1	أسماء الجرحى

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني ومقابلة عدد من أقارب الضحايا وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود والمسعفين ومنهم (أ.ش.ع.ش) و (ن.ح.م.أ) والذي أفادوا أن طيران التحالف العربي كان يحلق فوق سماء مديرية الوضيع قرية آل شميل وذلك في مساء يوم الاثنين الساعة الحادية عشر وكان الناس آمنين وفجأة تم سماع سقوط صاروخين على منزل / الضحية عبد الله أحمد عبد الله حسين شميل مما أدى إلى مقتل الضحية / عبد الله أحمد حسين شميل وولديه الخضر وأمجاد وإصابة زوجته فاطمة بإصابات بالغة تسببت إعاقتها وأصبحت مقعدة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة ومن خلال تقرير الفريق الميداني وأقوال ذوي الضحايا وشهادة شهود الواقعة والمسعفين الذين استمعت إليهم اللجنة، وكذا الاطلاع على شهادات الوفاة للضحايا والتقارير الطبية للضحية المصابة وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية اليمنية خلال فترة الحرب تنفرد بها قوات التحالف العربي لدعم الشرعية، فإنه وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن طيران التحالف والقوات الحكومية هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

4. واقعـــة قصــف طيـــران التحالــف لسـيارة مواطن في منطقة الروضة - مديريــة حريب – محافظة مـأرب، بتاريـخ 2022/1/24 م.

تتلخص الواقعة بحسب ما احتواه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما تضمنته الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه في تاريخ 2022/1/24م الساعة 2.00 ظهراً خرج الضحية محمد سالم عاتق المصري ومجموعة من عائلته مستقلون سيارته ومتجهون من موقع سكنهم في الروضة إلى سوق حريب، وفي طريق العودة تعرضت السيارة لقصف صاروخي أسفر عن مقتل ثلاثة وإصابة ستة آخرين من الركاب في السيارة وتدمير السيارة كلياً.

الحالة	العمر	الاسم	۴
قتل	47 عاماً	محمد سالم عاتق المصري	1
قتل	17 عاماً	حسين محمد سالم عاتق	2
قتل	17 عاماً	أحمد نشاط سالم عاتق	3
إصابة	32 عاماً	حسين سالم عاتق المصري	4
إصابة	32 عاماً	صادق عاتق سالم المصري	5
إصابة	30 عاماً	عادل عاتق سالم المصري	6
إصابة	16 عاماً	أكرم نشاط سالم المصري	7
إصابة	17 عاماً	صالح نشاط سالم	8
إصابة	12 عاماً	نبيل محمد سالم عاتق	9

أسماء وبيانات الضحايا:

وقد باشرت اللجنة التحقيق في الواقعة من خلال النزول الميداني ومعاينة موقع القصف فور حدوثه وتم مقابلة عيد من أقرب الضحايا، وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود، ومنهم (م. فور حدوثه وتم مقابلة عيد من أقرب الضحايا، وكذا الاستماع إلى عدد من الشهود، ومنهم (م. أ. أ) و (أ، ن. أ. أ)، والذين أفادوا أنهم شاهدوا وسمعوا أصوات الطيران تحلق فوق سماء المنطقة وذلك في الوقت الذي كانت فيه السيارة التي تقل الضحايا، وعددهم تسعة أشخاص بينهم طفل في طريقها إلى منزل الضحية في منطقة الروضة؛ وأنهم أثناء ذلك سمعوا دوي انفجار هائل ناتج عن قصف السيارة بصاروخ.

وأنه على إثـر ذلـك هـرع أهالي المنطقـة إلى المـكان، وقامـوا بجمـع أشـلاء القتلى وإسعاف المصابين في حـين كانـت السـيارة لا زالـت تحـترق بعـد أن تـم تدميرهـا كليـاً، كمـا أفـاد الشـهود ومـن تـم سـماعهم من أبناء المنطقه بأنه لــم يكـن هناك أي ثكنــة أو هــدف عســكري فــي المنطقــة التـي تـمَّ اســتهدافها أو اشــتباكات قريبــة.

النتيجة:

من خلال التحقيق الذي قامت بها اللجنة، ومن خلال تقريب الفريق الميداني، والاطلاع على شهادات الوفاة وسماع أقوال أقارب الضحايا، وشهادة شهود الواقعة، الذين أفادوا بسماع أصوات الطيران ومشاهدة قصف الطيران للسيارة وعدم وجود أي ثكنة عسكرية في هذا الطريق، فأنه يتأكد لدى اللجنة صحة حصول الانتهاك، ومسئولية طيران قوات التحالف العربي المساند للشرعية والقوات الحكومية عن ارتكاب هذا الانتهاك.

ثانياً: تجنيد الأطفال:

يُعـد تجنيـد الأطفـال مـن الانتهـاكات الجسـيمة الــتي تحظرهــا التشريعــات الوطنيــة والمواثيــق الدوليــة المعنيــة بحمايــة الأطفـال، وعلـى وجــه الخصـوص «اتفاقيــة حقــوق الطفــل» المصـادق عليهـا مــن قبــل الجمهوريــة اليمنيــة، والبرتكــول الاختيــاري الأول الملحــق بالاتفاقيــة»، واللــذان يحظــران اســتخدام الأطفــال في النزاعــات المســلحة وتجنيدهــم، بالإضافــة إلــى «قانــون حقــوق الطفــل اليمــني» المتوائــم مــع الاتفاقيــة.

ولهـذا فقـد اهتمـت اللجنـة بهـذا النـوع مـن الانتهـاكات لاسـيما مـع توافـر الكثـير مـن صـور اسـتخدام وتجنيـد الأطفـال أثنـاء الـنزاع المسـلح سـواءً بالمشـاركة المبـاشرة في القتـال أو في تقديـم العـون للمقاتلـين، ممـا تسـبب في تعريـض أولئـك الأطفـال للخطـر.

وفي هـذا الجانب فقـد رصـدت اللجنـة خـلال الفـترة الـتي يغطيهـا التقريـر (117) حالـة ادعـاء تجنيـد أطفال مـا دون ســن (18) عامـاً، منهـا عــدد (116) واقعــة تقــع المســئولية فيهـا علـى جماعــة الحــوثي ، وواقعــة واحــدة تقـع المســئولية فيهـا علـى الحكومــة والجهـات المحســوبة عليهـا.

فيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها:

أ. جماعة الحوثي:

1. تجنيد الطفل أ.س.ل مديرية القفر محافظة اب بتاريخ 1/2017/10/1م:

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، في قيام جماعة الحوثي بتجنيد الطفل/أ. س. ل من مواليد 2004م بمديرية القفر في صفوف مسلحيها بتاريخ 2017/10/1م ووإرساله إلى جبهات القتال في محافظة الحديدة، وانقطاع أخباره بعد ذلك بحيث لا تعرف أسرة الطفل ما هو مصيره حتى اليوم.

وبحسب ما ورد في إفادة وأسرة وأقارب الضحية وشهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (س.ع.ق) و (ع.أ.م) و (م. ز.ع) فإن مشرف جماعة الحوثي في مديرية القفر في حينه المدعو أبو ضحيان العمري، قام بالنزول إلى مدارس مديرية القفر وإلقاء محاضرة يدعو فيها الأطفال إلى المشاركة بالجبهات وتدربهم على حمل السلاج، ووعدهم وإغراءهم بإعطائهم رتباً عسكرية ومرتبات، وكان من بين الأطفال الذين تم اقناعهم بالالتحاق بالتجنيد، الطفل الضحية (أ.س.ل) وهو من أسرة فقيرة وراتب والده الذي يعمل في التعليم كان مقطوعاً منذ بداية الحرب، وقد كانت بداية تجنيد الضحية بتاريخ 1/01/10/10م، حيث قام بترك المدرسة دون علم أسرته، وتم نقله إلى معسكر تدريبي تابع للجماعة بمحافظة إب وتدريبه على استعمال السلاح، وبعد أيام قليلة تم إرساله إلى جبهات القتال ضمن مسلحي جماعة الحوثي بمحافظة الحديدة، ومن حينها انقطعت أخباره ولم ترد الجماعة على مطالبة الأسرة بشأن معرفة مكان ومصير طفلهم حتى اليوم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي، وتحديداً مشرفي الجماعة في محافظة اب وفي مقدمتهم مشرف الجماعة في مديرية القفر المدعو أبو ضحيان العمري.

2. واقعـة تجنيـد الطفـل (س، أ، م, ي) العمـر15 عامـاً، مديريـة بـني حشـيش - محافظـة صنعـاء - بتاريـخ2021/07/02م.

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية بأنه بتاريخ 2021/07/02م قامت جماعة الحوثي عبر القيادي التابع لها أبو علي المشبك بتجنيد الطفل (س، أ، م ي) من أبناء مديرية بني حشيش قرية الخربة محافظة صنعاء, والبالغ من العمر 15 عاماً وإرساله لجبهات القتال دون موافقة أسرته.

وبحسب ما جاء في أقوال المبلغ (ا.م.ح.۱) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (أ.ع.س.ش) و (ن.أ.ع.ح) فإن المدعو أبو علي المشبك القيادي التابع لجماعة الحوثي قام بمساومة والحد الضحية الطفل (س، أ، مي) من أجل السماح لابنه بالذهاب معه لحضور ما يسمي دورات ثقافية والتي تعقدها الجماعة في كثير من المناطق الواقعة تحت سيطرتها لتروج من خلالها افكارها ومعتقداتها، وعند رفض والد الضحية قام بتهديده بأنه في حال عدم السماح لابنه بالذهاب لحضور ما يُسمى الدورات الثقافية سيتم حرمان الأسرة من المساعدات الغذائية التي توزعها بعض الجهات الاغاثية والإنسانية، وكذلك حرمانها من الحصول على الغاز المنزلي التي تقوم ببيعه الجماعة عبر عقال الحارات، وبسبب الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها أسرة الطفل والتهديدات التي كان يتلقاها والد الطفل من المدعو أبو علي المشبك وافق على السماح لابنة الضحية بالحضور في ما يسمي الدورات الثقافية، بشرط أن لا يتم تجنيده أو إرساله لجبهات القتال، إلا أنه وبتاريخ 2021/07/02 سم علومات ولم يقم بالتواصل معها ولا تعرف هل لا يزال على قيد الحياة أم أنه قد لقي حتفه ؟.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود فقد تبين أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة صنعاء مديرية بني حشيش بقيادة المدعو أبو على المشبك.

3. واقعـة تجنيـد الطفـل (م.ن.أ.ع) العمـر 12 عامـاً - حـي شـميلة - مديريـه السـبعين - أمانـة العاصمـة صنعـاء، بتاريـخ 14/2022م.

تتلخـص الواقعــة: بأنــه بتاريــخ 4/11/2022م، قامــت جماعــة الحــوثي بتجنيــد الطفــل (م.ن.أ.ع) مــن أبنــاء حــي شــميلة مديريــة الســبعين أمانــة العاصمــة صنعــاء، والــذي يــدرس في الصــف الســادس الابتــدائي وإرســاله إلــى جبهــات القتــال.

بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما ورد في إفاده المبلغ (أ.ع.ب.أ) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ي.م.أ.أ) و(ص.ث.ع) قامت جماعة الحوثي عبر القيادي التابع لها عبد الحميد الذماري عاقل حارة شميلة والمعين من قبل الجماعة مشرف على المنطقة باستقطاب الطفل (م.ن.أ.ع) والبالغ من العمر 12 عاماً مع عدد من أطفال الحي لحضور دورات ثقافيه تتكلم عن فكر الجماعة وتعدهم بمنحهم مرتبات وسلاحاً مستغلةً ظروف أسر الأطفال المعيشية الصعبة، وخصوصاً الضحية الـذي تـوفي والـده ولا يوجـد لـه عائل إلا والدتـه، وبعـد تلقـي الطفـل ما يسـمي دورة ثقافيـة لمـده ثلاثـة أسـابيع، قامـت جماعـة الحـوثي بتاريـخ 11/4/2022م، بتجنيـده حيـث حـضر المدعـو عبـد الحميـد الذمـاري بطقـم عسـكري إلـى حـارة حـى شـميلة، حيـث يقيـم الطفـل الضحيـة وأخـذه علـى مـتن الحميـد الذمـاري بطقـم عسـكري إلـى حـارة حـى شـميلة، حيـث يقيـم الطفـل الضحيـة وأخـذه علـى مـتن

الطقم مع أربعة أطفال آخرين، لم يتسنَ للجنة معرفة أسماءهم، ومن ثم تم إرساله إلى جبهات القتال، وبالتحديد جبهة مريس محافظة الضالع حيث لا زال يقاتل في صفوف الجماعة هناك.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة؛ وما احتواه الملف من إفادة المبلغ والشهود تأكد اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي والقيادي التابع لها المدعو عبد الحميد الذماري عاقل حارة حى شميلة المسؤول عن التجنيد والتحشيد للجماعة في المنطقة.

4. واقعة تجنيد 12 طفلاً مديرية برط العنان محافظة الجوف بتاريخ 15/2022/06م:

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة والصور الفتوغرافية وإفادة المبلغ (ع.م.م.ج) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.م.م.ج) و(ن.ع.ص.ع) فإنه بتاريخ 15/2022/06م وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: لها بمحافظة الجوف المدعو صادق حسن محمد الغريي باستدراج 12 طفلاً من مدرسة الشهيد محمد عبدالله جراد الكائنة بوادي سلبة مديرية برط العنان محافظة الجوف، وأن بعض هؤلاء الأطفال هم من الأيتام ممن فقدوا آباءهم في جبهات القتال مع الحوثي، ثم قام القيادي المذكور بنقل الأطفال على متن سيارة هيلوكس غمارتين تابعة له إلى معسكرات التجنيد التابعة للجماعة في منطقة مران مديرية حيدان بمحافظة صعدة، وبعد تلقيهم دورات تدريبية على القتال تم إرسالهم إلى جبهات القتال والأطفال الضحايا هم:-

العمر	الاسم	۴
12 عاماً	(ط.ص.ح.م)	1
16 عاماً	(أ.ه.ح.م)	2
14 عاماً	(ی.ص.ح.م)	3
12 عاماً	(ع.م.ح.س)	4
15 عاماً	(ب.ع.م.م)	5
12 عاماً	(ع.م.م.غ)	6
12 عاماً	(ه.م.م.غ)	7
10 عاماً	(ع.م.م.ف)	8
9 عاماً	(ع.ص.ع.ن)	9
9 أعوام	(ز.ع.ع.م.ق)	10
13 عاماً	(ه.رو.ح.غ)	11
12 عاماً	(س.س.غ)	12

أسماء الضحايا

النتيجة:

مــن خــلال التحقيقــات الـــي أجرتهــا اللجنــة في هــذه الواقعــة، ومــا ورد في شــهادات الشــهود الذيــن اســتمعت إليهــم اللجنــة وصــور الضحايــا فقــد تبــين للجنــة أن الجهــة المســؤولة عــن هــذا الانتهــاك هــي قيـادة جماعــة الحــوثي في محافظــة الجــوف؛ والقيــادي في الجماعــة المدعــو صــادق حســن محمــد الغريــي المــشرف التابـع لهــا في المديريــة.

5. واقعة تجنيد ومقتل الطفل (م،م،ت،ف) العمر 17 عاماً ذو واصل، المدان ، محافظة عمران .

تتلخص الواقعة: طبقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما جاء في إفادة المبلغ (س،ع،ق،ف) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (ن،ع،ق،ن) و(ا،ع،ق) والذين أفادوا بقيام جماعة الحوثي بتجنيد الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (ن،ع،ق،ن) و(ا،ع،ق) والذين أفادوا بقيام جماعة الحوثي بتجنيد الطفل (م،م،ت،ف) البالغ من العمر 17 عاماً من أبناء محافظة عمران منطقة المدان ذي واصل وذلك بعد إغراءه بإعطائه رقماً عسكريا وراتباً عسكرياً وقطعة سلاح، وبعد أن وافق الطفل على الالتحاق تم إلحاقه بما يسمى الدورات الثقافية، كما تم إدخاله في دورات تدريبية في أحد معسكرات التدريب التابعة للجماعة في محافظة عمران ليتم إرساله بعد ذلك إلى جبهات القتال بمحافظة الجوف، حيث لقي مصرعه بتاريخ ومحافظة الجوف، حيث لقي مصرعه بتاريخ

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما ورد في إفادة المبلغ وشهاده الشهود فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة عمران.

ب. الحكومة الشرعية:

1. واقعــة تجنيــد الطفــل صــلاح الديــن عبــدالله علــي محســن العامــري 15 عامــاً، مديريــة المدينــة -محافظــة مــاًرب بتاريــخ 7/18/7/15م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ع. ص. أ) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (أ. ع .ح)، و(م .م. ح)، بأنه وبتاريخ 2018/7/15م، تم تجنيد الطفل (ص. ع. ع) الذي لم يتجاوز عمره (15) عاماً، من قبل قيادة اللواء 310 التابع للحكومة الشرعية، حيث تم استغلال حداثة سن الطفل وإقناعه من قبل والده وهو أحد ضباط اللواء بالقتال في صفوف المقاتلين ضد جماعة الحوثي، ومازال الطفل الضحية في صفوف عناصر اللواء حتى الآن.

النتيجة :

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة فقد تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة اللواء 310 التابع للحكومة الشرعية بقيادة العميد محمد الذيفاني.

ثالثاً: زراعة الألغام:

تعتبر جريمة زرع الألغام الفردية من الانتهاكات المجرمة في القانون الدولي الإنساني، والمواثيق المرتبطة بها، ومنها «اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد»، والمصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية في العام 1998م.

وقد أدرجت اللجنة جريمة زرع الألغام ضمن قوائم الانتهاكات التي تعمل على رصدها والتحقيق فيها، وبحسب الاحصائيات فقد بلغ اجمالي عدد الألغام التي تم ازالتها منذ منتصف العام 2018م فيها، وبحسب الاحصائيات فقد بلغ اجمالي عدد الألغام التي تم ازالتها منذ منتصف العام 2018م وحتى نهاية يوليو 2023م "408.633" لغماً وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة، (3) وخلال الفترة التي يُغطيها التقرير، انتهت اللجنة من الرصد والتحقيق في (161) حالة انفجار ألغام فردية، نتج عنها سقوط (55) قتيلاً، بينهم (6) نساء و(26) طفلاً، إضافة إلى سقوط (124) جريحاً، بينهم (6) نساء و(26) طفلاً، وجميع هذه الحالات انفردت بها جماعة الحوثي.

³⁻ حسب موقع برنامج "مسام" لنزع الألغام، والبرنامج الوطني للتعامل مع الألغام.

نماذج من التحقيقات التي قامت بها اللجنة في عدد من وقائع زراعة الألغام الفردية:

1. واقعـة إصابـة الطفلتـين نـدى ونـداء منصـور محمـد عبـد الوهـاب في حـي الدعـوة - مديريـة صالـة محافظـة تعـز بتاريـخ 2022/10/07م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة (11:30) من يوم الجمعة الموافق 2022/10/07م، انفجر لغم مضاد للأفراد بالطفلتين ندى منصور محمد عبد الوهاب ونداء منصور محمد عبد الوهاب في حي الدعوة، مديرية صالة - محافظة تعز.

العمر	الاسم	٦	
10 أعوام	ندی منصور محمد عبد الوهاب	1	أسماء الضحايا
16 عاماً	نداء منصور محمد عبد الوهاب	2	

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق الـنزول الميداني التابع للجنة، الذي باشر الطبية الـنزول إلـى مـكان الحادثة، وإلـى مستشفى الصفوة حيث تـم إسـعاف الضحيتين، وما بينتـه التقاريـر الطبية المرفقـة بالملـف، وما جـاء في شـهادات الشـهود الذين تم الاسـتماع إليهم مـن قبل اللجنـة، ومنهـم: (م. م. ع) و(ض. ق. ع) و (خ. م.ي)، فإنـه في تمـام السـاعة (11:30) مـن صبـاح يـوم الجمعـة بتاريـخ 70/21/2027م، كانـت الطفلتـان نـدى ونـداء منصـور محمـد عبـد الوهـاب، تقومان بجمـع الأحطـاب في حوش به أشـجار وحشـائش يقع مقابـل المـنزل الـذي يقطنان فيـه في حي الدعـوة بمديريـة صالة محافظـة تعز، والـذي نزحتا إليـه بمعية والـدهمـا ووالدتهمـا وأختيهمـا مـن منزلهمـا الكائـن بمديريـة جبل حبشي والـذي كان يتعـرض للقصـف، وأثناء قيامهمـا بجمـع الحطـب ورصـه فـوق بعضـه لـكي يتـم اسـتخدامه في تحضـير وجبـة الغـداء انفجـر بهمـا لغم أرضي، أدى إلـى إصابـة الطفلـة نـداء بكـسر في السـاق الأيسر، وشـظايا بالفخـذ والبطـن وفي أجـزاء مختلفة من الجسـم، وبـترت اليـد اليمنى للطفلـة نـداء بكـسر في السـاق الأيسر، وشـظايا بالفخـذ والبطـن في العـين اليسرى وجروح في القدم اليمنى وشـظايا في العـين اليسرى وجروح في الوجـه، علـى إثـر ذلـك قـام بعـض الجـيران الذيـن سـمعوا انفجـار اللغـم وشـاهدوا الطفلـة ندى وإسـعافها في الوحـه، علـى إثـر ذلـك قـام بعـض الجـيران الذيـن سـمعوا انفجـار اللغـم وشـاهدوا الطفلـة ندى وإسـعافها إلى مستشـفى الثـورة العام، ونقـل الطفلـة ندى وإسـعافها إلى مستشـفى الروضـة الخاص.

النتيجة:

مــن خلال التحقيقــات التــي أجرتهــا اللجنــة فــي هــذه الواقعــة، ومــا ورد فــي شــهادات الشــهود الذيــن اســـتمعت إليهـــم اللجنــة، وما جاء في إفـــادات ذوي الضحايا وما احتوته الصـــور والتقارير الطبية المرفقــة بملــف القضيــة، وكـذا تقريـر الفريـق المكلـف بالــنزول، ورأي خبــير المتفجـرات، فقـــد تبيــن للجنـــة أن الجهــة المســؤولة عـن هــذا الانتهــاك هــي قيـــادة جماعــة الحوثــي في محافظة تعز، وعلى رأسـهم المدعـو العميـد أحمـد الـشرفي قائـد محـور تعـز والمدعـو حسـين الضلعـي قائـد الجبهـة العسـكرية في شرق مدينـة تعـز، والـذي قامـت بزراعـة العديـد مـن الألغـام في المنطقـة قبيـل انسـحابها منهـا.

2. واقعة انفجار لغم بالضحيتين ذكرى محمد داؤود وأمان محمد عكيش في بني عكيش – مديرية حيس محافظة الحديدة بتاريخ 2022/02/04م:

تتلخـص الواقعـة، بحسـب مـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، وبحسـب مـا جـاء في الوثائـق والتقاريـر المرفقـة بالملـف، بأنـه وفي تمـام السـاعة (12:30) ظهـراً، بتاريـخ 2022/02/04م، انفجـر لغـم أرضي مضـاد

للأفراد بالضحيتين ذكرى محمد أحمد داوود، وأمان محمد غالب عكيش في قرية بني عكيش مديرية حيس مديرية حيس - محافظة الحديدة وأدى لإصابتهما إصابات خطيرة.

العمر	الاسم	٦	
12 عاماً	ذکری محمد أحمد داوود	1	أسماء الجرحي
35 عاماً	أمان محمد غالب عكيش	2	

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذي تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة، ومنهم: (س. أ.د.ك) و(م. د. أ. أ. ن) و (ع. م. ح. أ)، فإنه في ظهر يوم الخميس الساعة (12:30) بتاريخ 2022/02/04م، وبينما كانت الضحيتان ذكرى وأمان تقومان بجمع الحشائش « للأبقار من منطقة الزاهي في بني عكيش مديرية حيس محافظة الحديدة، انفجر بهما لغم أرضي تم زراعته في وقت سابق من قبل جماعة الحوثي قبل انسحابها من المنطقة، نتج عنه بتر ساقي الضحية ذكرى من فوق الركبة، وإصابة يدها اليمنى بشظايا متفرقة، كما تم إصابة الضحية أمان بيده اليمني إصابات خطيرة وتوزعن شظايا اللغم على مناطق متفرقة من جسمه.

النتيجة:

مــن خلال التحقيقــات التــي أجرتهــا اللجنــة فــي هــذه الواقعــة، ومــا ورد فــي شــهادات الشــهود الذيــن اســـتمعت إليهـــم اللجنــة، وإفــادات ذوي الضحايا والصـــور والتقارير الطبية المرفقــة بملــف القضيـــة، فقــد تبيــن للجنــة أن الجهــة المســـؤولة عــن هــذا الانتهــاك هــي قيــادة جماعــة الحوثــي في محافظـة الحديدة وعلى رأسـها المدعو يوسـف المداني المعين مـن قبل الجماعة قائد المنطقة العسـكرية الخامسـة، والمدعـو عبـد الخالـق بـدر الدين الحـوثي المعين من قبـل جماعة الحـوثي قائد الحـرس الجمهوري في الحديدة.

3. واقعــة انفجـار لغــم أرضي تســبب بمقتــل الضحية راشــد محمــد صالــح الرمــادي، قريــة الرمــادة - مركــز مســورة -مديريــة نهــم - محافظــة صنعــاء، بتاريــخ 2023/06/22م.

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما جاء في إفادة المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ح، ر، ر، أ) و (م، أ، ص، أ) , بأنه في حوالي الساعة 12 ظهراً بتاريخ الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (ح، ر، ر، أ) و (م، أ، ص، أ) , بأنه في حوالي الساعة 12 ظهراً بتاريخ بقرية 2023/06/22م، انفجر لغم أرضي بالضحية راشد محمد صالح الرمادي أثناء مروره بمنطقة خراشع بقرية الرمادة عزلة مسورة بمديرية نهم محافظة صنعاء، أدى إلى بتر رجله اليسرى وإصابته بشظايا متفرقة في جسده أدت إلى وفاته، وهي من بقايا الألغام التي زرعتها جماعة الحوثي في المنطقة قبل أكثر من خمس سنوات، عندما كانت المنطقة منطقة تماس بين قوات الحكومة الشرعية وقوات جماعة الحوثي، ولم يتم تطهيرها كاملاً من قبل فرق الألغام بعد سيطرة جماعة الحوثي عليها في مطلع العام 2020م.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية وشهادة الشهود، تأكد للجنة ثبوت مسؤولية جماعة الحوثي في مديرية نهم محافظة صنعاء بقيادة المدعو مبارك المشن المعين من الجماعة قائد للمنطقة الثالثة عن هذا الانتهاك.

4. واقعــة انفجــار لغــم فــردي بالضحيــة (ر، د، م، ح) بــني فاضــل - مديريــة حــيران - محافظــة حجــة، بتاريــخ 2021/02/14م .

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما توضحه الصور الفوتوغرافية المرفقة بالملف، وإفادة المبلغ (ع، ح، م، ح) والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم: (م، ج، أ، ح) و (أ، ع، م)، بأنه نتيجة للحرب والاشتباك العسكرية بين قوات الحكومة الشرعية ومقاتلي جماعة الحوثي في مديرية حرض بمحافظة حجة نزح العديد من المواطنين من مناطق الاشتباكات، ومنهم الضحية (ر، د، م، ح)، والذي نزح إلى مركز بني فاضل مديرية حيران محافظة حجة، وبتاريخ 2021/02/14م، وأثناء ما كان الضحية يمشي بالقرب من منزله الذي نزح إليه انفجر به لغم فردي زرعته جماعة الحوثي في المنطقة، عندما كانت منطقة تماس بين قوات الحكومة الشرعية وقوات الحوثيين وقبل السحابهم منها، والذي لم يتم انتزاعه من قبل الفرق الهندسية لنزع الألغام عندما قامت بنزع معظم الألغام بالمنطقة، وقد أدى الانفجار إلى بتر الرجل اليمنى للضحية من فوق الركبة وإصابته معظم الألغام بالمنطقة، وقد تم إسعافه إلى المستشفى بعد الإصابة مباشرة وحالياً يعاني بالعديد من الشظايا في جسده، وقد تم إسعافه إلى المستشفى بعد الإصابة مباشرة وحالياً يعاني من إعاقة نتيجة بتر رجله اليمنى جراء الانفجار.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في إفادة المبلغ والشهود الذين استمعت إليهم اللجنة والصور الفوتوغرافية للضحية والمرفقة بملف القضية، ثبت لدى اللجنة مسؤولية جماعة الحوثي عن ارتكاب الانتهاك بقيادة المدعو يوسف المدانى قائد المنطقة الخامسة.

رابعاً: الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية:

أولـت اللجنـة اهتمامـاً كبـيراً برصـد وتوثيـق الانتهـاكات الـتي تطـال الأعيـان الثقافيـة المتمثلـة بالآثـار التاريخيــة والممتلـكات الثقافيــة النفيســة الــتي تشــكل مخزونـاً تاريخيـاً لــتراث الشــعب اليمــني.

ويعد الاعتداء أو الإضرار بها جريمة وفقاً للتشريعات الوطنية، كما يعتبر مخالفة جسيمة للاتفاقيات الدولية، ومنها اتفاقية لاهاي المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، فضلاً عن مخالفة ذلك لأحكام المادة (16) من البرتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقية جنيف والخاص بالنزاع المسلح غير الدولي، والتي حظرت ارتكاب أي أعمال عدائية ضد الآثار التاريخية والأعمال الفنية التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعوب.

وفي هـذا الإطـار فقـد قامـت اللجنـة خـلال الفـترة الماضيـة مـن عملهـا بالرصـد والتحقيـق في عـدد (23) حـالات ادعـاء بالاعتـداء والإضرار بأعيـان وممتلـكات ثقافيــة وتاريخيــة في عـدد مــن المناطــق منهـا الحديـدة، منهـا (18) واقعــة ثبـت المسـؤولية فيهـا علـى جماعــة الحـوثي، فيمـا ثبتـت المسـؤولية المشــتركة لقــوات الجيـش الوطــني التابـع للحكومــة وطــيران التحالـف العــربي عــن (3) وقائـع، وواقعتــين فيهـا المســئولية مشــتركة.

نماذج من التحقيقات التي أجرتها اللجنة في وقائع الاعتداء على الأعيان الثقافية والتاريخية والدينية:

أ. جماعة الحوثي:

1. واقعة قصف معبد المقة التاريخي - صرواح- محافظة مأرب، 2016/01/14م.

نبذة عن معبد المقة التاريخي:-

يعتبر معبد المقة التاريخي» أو «معبد المقة بعل» أو «محرم بلقيس في مأرب» من أقدم وأكبر المعابد المعروفة في الجزيرة العربية، فهو المحج الرئيس للقبائل السبئية، وواحد من أهم المعالم الأثرية للحضارة السبئية.

ويقع في مديرية صرواح التي كانت تعتبر المركز السياسي والديني الثاني لمملكة سبأ. حيث دلت نتائج البحوث الأثرية أنه قد شيد في مرحلة مبكرة ترقى إلى منتصف الألف الثانية قبل الميلاد، على أقل تقدير، ويمثل المعبد أكبر مكتبة نقوشية في اليمن القديم؛ حيث بلغ عدد ما اكتشف فيه من النقوش زهاء 600 نقشاً، ويتكون من وحدات معمارية عديدة هي: الجدار البيضوي، وبهو المدخل، الملحق الشمالي الشرقي لبهو الأعمدة، الضريح الجنوبي الشرقي الذي يقع خارج الجدار البيضوي، والموالية والمقبرة الجنوبية التي تقع خارج السور البيضوي.

ويرتبط المعبد بالمدينة القديمة، وتحديدًا بمعبد حرونم عبر طريق مقدس يُسمى وفق النقوش مسبأ أوام، وقد ظل المعبد يمارس وظيفته ربما دون انقطاع حتى القرن الرابع والخامس الميلاديين. وقد دلت النقوش على أن المعبد شُيد وتمت توسعته أكثر من مرة ليصبح مجمعاً فخماً يتسع لإقامة الاحتفالات للمعبود السبأي (المقه) إله القمر، عند اليمنيين القدماء، وظل على مدى عدة قرون متنسكاً يحج إليه الناس من كل مكان.

وقد أعلنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، مؤخراً إدراج آثار حضارة مملكة سبأ القديمة بمحافظة مأرب، التي تعود إلى القرن 11 قبل الميلاد، في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر.

ملخص الواقعـة: تتلخص الواقعـة بحسب ما تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة الوطنيـة، وبحسب ما أثبتتـه الوثائـق وتقريـر الـنزول الميـداني والصـور المرفقـة بالملـف، ومـا أفـاد بـه المبلـغ (و. ع. ن) والشـهود الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة الوطنيـة ومنهـم (ح. ع. ص) و (ف. ص. م)، بأنـه بتاريـخ 2016/01/14م، وعندما دخلـت جماعـة الحـوثي مديريـة صرواح قامـت باقتحـام عـدد مـن الأماكـن الأثريـة وتمركـزوا فيهـا مـع كامـل عتادهـم العسـكري ومنهـا معبـد المقـه الأثـري، وترتـب علـى ذلـك اسـتهداف طـيران التحالـف العـربي لمعبـد المقـه الذي يقـع في منطقـة صرواح بصـاروخ (جـو - أرض)، وألحقت هـذه الضربـة الصاروخيـة أضراراً جزئيـة في أعمـدة المعبـد والآثـار الموجـودة فيـه.

النتيجة:

مــن خــلال مـا قامــت بـه اللجنـة مـن أعمـال تحقيــق ومعاينة، ووفقاً لما تضمنه تقرير المعاينة المرفوع مـن قبـل اللجنـة، ومـا ورد في شـهادة الشـهود، فـإن جماعـة الحـوثي قـد أقدمـت علـى دخـول المعبـد وتحويلـه إلـى ثكنـة عسـكرية، الأمـر الـذي أدى إلـى قصفـه مـن قبـل طـع ان التحالـف.

وبناءً عليه واستناداً إلى قواعد القانون الدولي المتعلقة بحماية الأعيان الأثرية والتاريخية، فإن اللجنة ترى أن المسئولية مشتركة عن هذا الانتهاك بين جماعة الحوثي وطيران التحالف العربي.

2. واقعــة اقتحــام بيــت الفــن وتحويلــه لمخــازن أســلحة - مدينــة المحويــت، محافظــة المحويــت بتاريــخ 2019/09/30م.

نبذه عن العين الثقافية:

يُعدبيت الفن في محافظة المحويت أحد أهم الأعيان الثقافية بالمحافظة ويقع في مركز المحافظة وقد تم افتتاحه في منتصف شهر يوليو 2007م، بتمويل من الحكومة اليمنية، وفيه يتم جمع الفنانين التشكيلين من رسامين ونحاتين من مختلف مديريات المحويت، بهدف تنمية مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية ومشاركة بعضهم البعض في أي ابتكاراتهم الجديدة، كما يتم فيه إقامة معارض وفعاليات فنية دورية للرسامين والنحاتين وغيرها من المواهب الفنية في محافظة المحويت، كما تقوم إدارة المركز باختيار المشاركين في المعارض التي تقام داخل اليمن وخارجه.

ملخص الواقعة:

تتلخـص الواقعــة بأنــه في يــوم الإثنــين بتاريــخ 2019/09/30م، قامــت جماعــة الحــوثي باقتحــام مركــز بيــت الفــن الكائــن في مدينــة المحويــت والسـيطرة عليــه وطــرد مــن فيــه وتحويلــه إلــى مخــزن أســلحة تابــع للجماعــة.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ي، ي، ر، ش) وشهادة الشهود الذين استمعت اللجنة إليهم ومنهم: (ع,أ,ع) و(م,م,ي) بقيام جماعة الحوثي بتاريخ 2019/09/30م والقيادي التابع لها المدعو راشد مروان المكنى بأبو عبد الله - والمعين آنذك من قبل جماعة الحوثي مشرفاً على المربعات الأمنية بمركز المحافظة - ومعه المدعو عبد الحميد أبو شمس - المعين من قبل جماعة الحوثي وكيلاً لمحافظة المحويت - ومعهم عدد من العناصر المسلحة باقتحام مركز بيت الفن الكائن في مركز مدينة المحويت بجوار السوق المركزي ومبنى الشباب والرياضة، وبعد اقتحامهم للمركز قاموا بتجميع الصور واللوحات الفنية والتشكيلية التي بداخل بيت الفن ورميها بشكل عشوائي على الأرض والعبث بمحتويات المركز، ومن ثم تم تحويله إلى مقر للجماعة ومخزن للأسلحة ولمعداتهم التي وضعت فوق الصور واللوحات التشكيلية والفنية رغم أهمية هذه اللوحات الفنية التي يزيد عدها عن ثلاثين لوحة فنية سبق وأن تم المشاركة بها وعرضها في عدد من المعارض الدولية .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود وما تضمنه ملف اللجنة من صور ووثائق فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة المحويت وبالتحديد المدعو راشد مروان المكنى بأبو عبد الله المعين من قبلها مشرف المربعات الأمنية، وحالياً مديراً عاماً لمدينة المحويت والمدعو عبد الحميد أبو شمس المعين من قبل جماعة الحوثي وكيلاً لمحافظة المحويت، ومدير عام مكتب الثقافة بالمحافظة المدعوم مجاهد شاكر.

ب. قوات الحكومة الشرعية:

1. واقعــة الاعتــداء علــى جامــع النــور - عزلــة القطابــا- مديريــة الخوخــة - محافظــة الحديــدة بتاريـــخ 2022/07/08م:

نبذة عن العين الأثرية:

يقع مسجد النور في قرية القطابا، بمديرية الخوخة محافظة الحديدة، وتم بناؤه في عهد الدولة الزيادية (204 - 420هـ)، والتي كانت تحكم أجزاء كبيرة من اليمن ومنها مناطق تهامة، كما تم توسعة المسجد في عهد الدولة الأيوبية (569 - 626)، وفي عهد الدولة الرسولية تم تحويله إلى مدرسة علمية يدرس فيها علماء مشهورون، إضافة لكونه مسجداً، وتقدر مساحة المسجد ب 15x30 متراً، ويتكون من المصلى الأساسي بمساحة 15 متراً في 5 أمتار وتتواجد فوقه الثلاث القباب الأثرية، وغرفتان في شمال ويسار المسجد إضافة إلى 12 حماماً.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما حوته الصور والفيديوهات المرفقة، وما جاء في شهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة، ومنهم: (س.ع.أ) و(ب.أ.س) أنه في تمام الساعة (2:00) بعد منتصف الليل بتاريخ 2022/07/08 قام كلٌ من علي حسن قضي قائد الكتيبة الثانية في اللواء التاسع عمالقة وحسين السلمي قائد الكتيبة الأولى في اللواء التاسع عمالقة؛ ومعهم أكثر من عشرة أطقم عسكرية تابعة للواء التاسع عمالقة الذي يقوده يحي الوحيشي قائد اللواء بالانتشار في قرية القطابا بمديرية الخوخة في محافظة الحديدة، ومعهم إحدى المعدات وهي عبارة عن جرافة أو (شيول)، وبعد أن قاموا بمنع المواطنين من سكان القرية من الخروج والدخول والوصول إلى مسجد النور الأثري، تم إصدار الأمر إلى سائق الجرافة بهدم جامع النور الأثري، بحجة أن الجامع تم بناؤه على مقبرة للأموات وأن المسجد فيه أضرحة وهو أمر مخالف للدين، وعندما حاول المواطنون الخروج ومنعهم من تدمير المسجد قاموا بإشهار السلاح عليهم وتهديدهم، وتم هدم المسجد كلياً وتسويته بالأرض ونهب أجهزة الصوتيات ومكبرات الصوت ومحتويات المسجد من منظومة شمسية وإتلاف الكتب المختلفة الموجودة فيه .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم، وما جاء في تقرير الفريق المكلف بالنزول، والصور ومقاطع الفيديو الموضحة للمسجد والهدم والتدمير الذي طاله، فإن قوات الجيش الوطني التابعة للحكومة الشرعية بمحافظة الحديدة وبالتحديد قائد الكتيبة الثانية في اللواء التاسع عمالقة وقائد الكتيبة الأولى في اللواء التاسع عمالقة.

خامساً: استهداف الأعيان والطواقم الطبية:

يعتبر الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية واستهدافها أثناء النزاعات المسلحة من الجرائم والمخالفات الجسيمة للقوانين الوطنية وللاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وبالتحديد أحكام البروتكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير انتهت اللجنة من الرصد

والتحقيق في عدد (6) حالات ادعاء باستهداف الأعيان والطواقم الطبية في عدد من المناطق، منها (4) ثبت المسؤولية في عاد من المناطق، منها الوطني المسؤولية فيها على جماعة الحوثي، فيما ثبتت المسؤولية المشتركة لقوات الجيش الوطني التابع للحكومة وطيران التحالف العربي عن واقعيتن.

- وفيما يلي نماذج من الوقائع التي أنهت اللجنة التحقيق فيها:

أ. نماذج من الوقائع المنسوبة إلى جماعة الحوثى:

1. استهدف المستشفى الميداني - مديرية حيس - محافظة الحديدة بتاريخ 2023/04/18م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في الساعة (11:30) ظهراً الموافق 2023/04/18 من عمل المستشفى الميداني التابع للمقاومة التهامية والكائن في الشارع العام في مديرية حيس محافظة الحديدة، وأدى القصف إلى مقتل الطفل جهاد علي عبد سعيد (12 عاماً) وتضرر المستشفى.

وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لـدى اللجنة، وما تضمنه تقرير الـنزول والمعاينـة المرفوع من قبـل فريـق اللجنة المكلـف، وما أوضحته الصـور ومقاطع الفيديـو، وما جاء في شـهادات الشـهود، وإفادات عدد مـن أعضاء الـكادر الطبي العامـل في المستشـفى ومنهـم: (ف.س.أ) و(ح.م.ع)، فإنـه في السـاعة (11:30) ظهراً مـن يـوم الثلاثـاء الموافـق 2023/04/18م، قامـت جماعـة الحوثي باسـتهداف المستشـفى الميداني التابـع للواء ثاني مقاومـة تهاميـة، الكائـن في مثلث العديـن طريق الحديـدة تعـز مديرية حيس والـذي يسـتخدم لعمليات الإسـعاف والرعايـة الطبيـة للجرحـى مـن المدنيـين والعسـكريين، وذلـك بقذيفـة هـاون تـم إطلاقهـا بطائـرة مسـيرة، وكان أثنـاء القصـف يتواجـد بالقـرب مـن المستشـفى الميداني الطفـل جهاد علـي عبده سـعيد حندج (12 عامـاً) مـن سـكان مدينـة حيـس محافظـة الحديـدة، ويقوم بجمـع علب ميـاة البلاسـتيك كعادتـه اليومية لبيعهـا ومسـاعدته في إعالـة أسرتـه، ممـا أدى إلى إصابتـه بشـظايا القذيفة وتسـبب في قتله مبـاشرة، كما أفاد الشـهود أن القصـف قـد تـم للمستشـفى في فترة الهدنـة المعلنة من قبـل الأمم المتحـدة وأنه لـم يكن في ذلك الوقـت أى عمليات عسـكرية.

النتيجة:

ووفقاً لمــا تضمنــه تقريــر المعاينــة المرفــوع مــن قبــل الفريــق المكلـف بالنـزول مـن قبـل اللجنـة، ومـا ورد في شــهادة الشــهود ومـا تضمنته الصـور ومقاطع الفيديو المرفقة بالملف، فقد ثبــت لــدى اللجنــة مســئولية جماعـة الحـوثي عـن هـذا الانتهـاك وبالتحديـد قيادتهـا في محافظـة الحديـدة وفي مقدمتهـم قائـد المنطقـة العسـكرية الخامسـة التابع للجماعـة المدعو اللواء يوسـف المداني ومـشرف الحوثيـين في محافظة الحديـدة المدعـو أحمـد البـشري ومديـر مديرية حيـس التابع لجماعـة الحوثي المدعـو مروان يوسـف حليص.

ب. الحكومة الشرعية وقوات التحالف العربي:

1. واقعـة قصـف طـيران التحالف لمستشـفى صرواح الريفـي- منطقـة صرواح- مديريـة صرواح - محافظة مأرب، تاريـخ 2015/4/24م.

تتلخص الواقعة: وبحسب ما أثبتته الوثائق المرفقة بالملف لدى اللجنة، وما تضمنه تقرير النزول والمعاينة المرفوع من قبل فريق اللجنة المكلف، وما أوضحته الصور ومقاطع الفيديو، وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ح. ع. ص) و (ف. ص. م) فإنه في يـوم 2015/4/24م،

وبعد أن سيطرت جماعة الحوثي على قرى وعزل مديرية صرواح، اقتحم عناصر الجماعة عدداً من المؤسسات العامة من بينها مدارس ومستشفيات، وتمركزوا في مستشفى صرواح الريفي بعد أن عبثوا بمحتوياته وحولوه إلى ثكنة عسكرية.

وعلى إثر ذلك تم استهداف المستشفى من قبل طائرات التحالف العربي، حيث تم سماع صوت تحليق للطيران تبعه مباشرة سقوط وانفجار صاروخ على مستشفى صرواح. وقد تم الاستهداف أكثر من مرة وتسبب ذلك في حدوث تدمير مبنى المستشفى تدميراً كلياً، وحرمان المدنيين من الخدمات الصحية التي تقدمها.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في تقرير الفريق الميداني وما جاء في شهادة الشهود وما التحقيقات التي أجراء الجمهورية الشهود وما احتوته الصور والتقارير المرفقة بالملف، وحيث أن السيطرة على أجواء الجمهورية الشعيدة.

وبناء عليه يتأكد لدى اللجنة أن المسؤولية عن هذه الواقعة مشتركة بين القوات الحكومية وطيران التحالف العربي من جهة؛ وجماعة الحوثي من جهة أخرى.

سادساً: التهجير القسري:

خلال الفترة المشمولة في التقرير، انتهت اللجنة من التحقيق في (66) واقعة تهجير قسري جماعية وفردية في مناطق مختلفة من اليمن، منها (52) واقعة ثبت فيها مسئولية جماعة الحوثي، وعدد (14) واقعة كانت فيها المسئولية مشتركة بين القوات الحكومية وجماعة الحوثي.

الوقائع مسئولية جماعة الحوثي:

1. واقعــة التهجــير القــسري لســكان قــرى المقاطــرة والمثــافي والصــيرة والحــود- مديريــة الصلــو محافظــة تعـــز تاريــخ 2016/09/30م

تتلخص الواقعة وفقاً لما جاء في ملف القضية لدى اللجنة وما تضمنته الوثائق المرفقة، وعددها (10) كشوفات بأسماء الضحايا المهجرين، موضحاً فيها اسم رب الأسرة وعدد الأفراد وتصنيفهم ذكوراً/إناثاً وفئاتهم العمرية، وبحسب ما جاء في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين التقت بهم اللجنة ومنهم: (٥. ع.ث. ز)، و (ص.ع. ع)، و(ع. ع. م. ث) ، أنه في تاريخ 2016/09/30م، قام مسلحو جماعة الحوثي باقتحام مديرية الصلو، والدخول بأسلحتهم إلى منازل السكان في قرى المقاطرة والمثافي والصيرتين والحود بالمديرية، وتهديد السكان من النساء والأطفال والرجال، ومطالبتهم بترك منازلهم والرحيل منها، وعندما رفض السكان خاصة النساء المغادرة قام المسلحون بتهديدهم بالأسلحة وإشهارها فوق رؤوسهم وإطلاق الرصاص إلى الهواء ، مما اضطر عدد كبير من السكان للمغادرة مشياً على الأقدام، دون أن يسمحوا لهم بحمل أي شيء من أمتعتهم وممتلكاتهم، فيما رفض البقية ، إلا أن مسلحي جماعة الحوثي عادوا في اليوم التالي وحاصروا المنازل، مطالبين البقية بترك كل القرى بحجة أنهم دواعش، وكان كل من يرفض الخروج يتم الاعتداء عليه وضربه بأعقاب الأسلحة وطرده بالقوة، وبلغ عدد الأسر التي هجرت من قرى المقاطرة والمثافي والصيرة والحود (150) أسرةً، قام مسلحو جماعة الحوثي بالتمركز في منازل القرى التي تم تهجير سكانها ونهب عدد كبير منها والعبث بمحتوياتها بعد تشريد سكانها ورحيلهم إلى مناطق متباعدة من مديريات تعز ولحج واب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادة الشهود وإفادة الضحايا، والكشوفات التي تحتفظ بها اللجنة للضحايا الذين أغلبهم من النساء والأطفال، تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وبالتحديد قيادتهم في مديرية الصلو المدعو العميد حمود الشيبه قائد جبهة الصلو وقيادتهم في محافظة تعز بقيادة المدعو اللواء عبدالله يحي الحاكم (أبو على الحاكم) المعين من قبل الجماعة قائد المنطقة العسكرية الرابعة للفترة من 2015-2017م.

• القسم الثاني: نتائج التحقيقات التي أنجزتها اللجنة في الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولى لحقوق الإنسان:

طبقاً لما نص علية قرار إنشاء اللجنة، تعتبر الاتفاقيات السبع الأساسية المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية وهي: العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولات الملحقة بها، واتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وجميع الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الجمهورية اليمنية، إلى جانب التشريعات الوطنية المرتبطة بتلك الحقوق، هي الأساس القانوني الذي تستند إليه اللجنة فيما يتعلق بأعمال الرصد والتوثيق والتحقيق التي تقوم بها في الانتهاكات المتعلقة بقانون حقوق الإنسان.

وبناء على ذلك فقد تعددت أنواع الانتهاكات التي تقوم اللجنة برصدها وتوثيقها والتحقيق فيها والتي من أهمها الآتي:

أولاً: القتل خارج إطار القانون:

خـلال الفـترة الـتي يغطيهـا التقريـر، قامـت اللجنـة برصـد عـدد (76) حالـة ادعـاء بالقتـل خـارج إطـار القانـون قامـت بهـا الأطـراف في مختلـف مناطـق الجمهوريـة اليمنيـة، انتهـت اللجنـة مـن التحقيـق فيهـا جميعـاً، وثبتـت مسـؤولية قـوات الجيـش والجهـات الأمنيـة التابعـة للحكومـة عـن (15) حالـة.

أ. مسئولية جماعة الحوثى:

1. واقعة قتل الضحية عبد الفتاح أمين عبد المجيد حبيب محافظة إب بتاريخ 2017/05/30م

تتلخص الواقعة: بأنه في تمام الساعة (10:00) صباحاً بتاريخ 2017/05/30م، قام مسلح تابع لجماعة الحوثي بإطلاق النار على الضحية الطفل عبد الفتاح أمين عبد المجيد حبيب (12 عاماً) مما أدى إلى مقتله على الفور.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة من صور فوتوغرافية وتقارير، وإفادات أهالي الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (م.ع.ل) و(ع.م.أ) و(ع.م.أ) و(غ.ا.ش) فإنه وفي تمام الساعة (10:00) صباحاً بتاريخ 2017/05/30م، قام أحد المسلحين التابعين لجماعة الحوثي، والمتواجد في النقطة العسكرية التابعة للجماعة في منطقة ذي راشد في مديرية حبيش بمحافظة إب بإيقاف الركاب والمارة في الطريق، وإطلاق النار باتجاه السيارات ومحيط النقطة

بشـكل عشـوائي بحجـة رفـض سـائق أحـد السـيارات التفتيـش مـن قبـل النقطـة، وقـد أدى إطـلاق النـار الكثيـف علـى السـيارات إلـى إصابـة الطفـل عبدالفتـاح أمـين عبـد المجيـد بأكـثر مـن طلقـة ناريـة، أدى لوفاتـه علـى الفـور.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في أقوال المبلغ وشهادات الشهود والصور الفتوغرافية والتقارير الطبية، فإن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي والعناصر التابعون لها في النقطة العسكرية التابعة للجماعة في منطقة ذي راشد في مديرية حبيش بمحافظة اب بقيادة المدعو عبد الرقيب على العديني مشرف النقطة الأمنية.

2. واقعــة مقتــل الضحيــة إيــاد محمــد الجحــشي بمديريــة دمــت محافظــة الضالــع بتاريــخ 2018/03/13م

تتلخص الواقعة وفقًا لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة في قيام مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي متمركزة في مديرية دمت محافظة الضالع بتاريخ 2018/03/13م الساعة 12 صباحاً وبجانب مطعم حضرموت وأثناء خروج الضحية إياد مثنى محمد الجحشي من المطعم ومعه ابنه الذي يبلغ من العمر 5 أعوام بإطلاق الرصاص عليه وإصابته بعدة طلقات في الرأس واليدين توفي على إثرها مباشرة.

وبحسب إفادات ذوي الضحية وكذلك عدد من شهود الواقعة وممن قاموا بمعاينة جثة الضحية بعد استلامها من جماعة الحوثي ومنهم (م,م,ط,ص) و (ص,ن,ص,أ) والذين أفادوا بأن مجموعة مسلحة من جماعة الحوثي كانت متواجدة بجانب مطعم حضرموت بمديرية دمت قاموا بتاريخ 2018/03/13م وأثناء خروج الضحية بصحبة ولده بإطلاق النار عليه دون وجود أي مسوغ قانوني، على الرغم أن الضحية معروف بأنه من أبناء المنطقة المسالمين وليس لديه حتى أي نشاط سياسي ولا ينتمي لأي جهة، وأنه بعد إطلاق النار على الضحية تم تركه ينزف حتى توفي وإن ولد الضحية الذي كان إلى جواره وهو طفل لا يتجاوز الخمس سنوات أصيب بالخوف والهلع عند مشاهدته لمقتل والده أمامه .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة الوطنية وما ورد في أقوال أهالي الضحية وشهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة وأفراد جماعة الحوثي المتمركزة في مديرية دمت / محافظة الضالع بقيادة المدعو هشام عبد الحميد الغرباني.

3. واقعــة مقتــل الضحيتــان ســيف إبراهيــم علــي الزيلعــي وعبــدالله إبراهيــم علــي الزيلعــي، بمديريــة العــرش- محافظــة البيضــاء، بتاريــخ 2023/06/25م.

تتلخص الواقعة وفقاً لما يتضمنه ملف القضية لدى اللجنة، بأنه في حوالي الساعة 1.00 بعد منتصف الليل من يوم الأحد، بتاريخ 2023/06/25م، أقدمت مجموعة من مسلحي جماعة الحوثي منتصف الليل من يوم الأحد، بتاريخ 2023/6/25 بمحافظة البيضاء المعين من جماعة الحوثي المدعو (أبو بقيادة مدير التحريات في أمن منطقة رداع بمحافظة البيضاء المعين من جماعة الحوثي المدعو (أبو حسين الحرمان)، بإطلاق النار على الضحيتين سيف إبراهيم علي الزيلعي وعبدالله إبراهيم علي الزيلعي دون وجود أي مسوغ قانوني، مما أدى إلى مقتل الضحية الأولى على الفور، واصابة الضحية الثانية بجروح بالغة الخطورة نُقل على إثرها إلى المستشفى.

العمر	الاسم	٦	1-211 1
32 عاماً	سيف إبراهيم علي الزيلعي	1	أسماء القتلى
العمر	الاسم	۴	11 1
	عبدالله إبراهيم علي الزيلعي	1	أسماء الجرحى

وبحسب إفادة ذوي الضحايا وشهادة عدد من شهود الواقعة، ومنهم: (ص.ص. أ) و (ع. أ. س)، والدنين أفادوا بأنه في ساعات مبكرة من فجريوم الاحد الموافق2023/06/25م، وصلت مجموعة من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي على متن أحد الأطقم العسكرية إلى سوق عريب لبيع القات الذي يقع في الشارع العام بمديرية العرش، وأثناء ما كان الشاب الضحية سيف إبراهيم علي الزيلعي يقومان بتحميل القات فوق سيارتهما علي الزيلعي وبمعية شقيقه وعبدالله إبراهيم علي الزيلعي يقومان بتحميل القات فوق سيارتهما بغرض بيعه، تقدم منهم المسلحين وطلبوا منهم مبالغ مالية من اجل السماح لهم بتحميل القات فويعيه، وعندما رفض الشقيقان ذلك، هاجمهم المسلحون محاولين جر الضحية عبدالله عنوة إلى الطقم العسكري لاعتقاله، وعندما امتنع عن الصعود اطلقوا عليه وعلى شقيقه النار بشكل مباشر؛ مما أدى إلى اصابته بجروح بليغة، واصابة شقيقه سيف بطلقة في منطقة القلب أردته قتيلا على الفور، ثم غادر المسلحين المكان دون حتى محاولة إسعاف الضحيتين. وعلى الفور هرع الأهالي بعد سماعهم لصوت اطلاق النار إلى موقع الحادث ليجدوا الضحيتين مضرجتين بدمائهما، وأحدهما قد فارق الحياة، فتم اسعاف الضحية سيف للصلاة عليه في جامع الرحمة ودفنه.

النتيجة-:

مـن خـلال التحقيقـات التي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد في أقـوال ذوي الضحايـا، وما جاء في شـهادات الشـهود، وما احتواه ملف القضية من تقارير طبية، فـإن الجهـة المسـئولة عـن هـذا الانتهـاك هـي قيـادة جماعـة الحوثـي فـي محافظـة البيضاء، والمدعـو عبدالله محمـد العربجـي الملقـب (أبو حسـين العربجي) المعـين مـن قبـل جماعـة الحوثي مديـرا لشرطـة محافظة البيضاء، وكـذا المدعو أبو حسـين الهرمـان المعين مديـر للتحريـات في أمن منطقـة رداع.

4. واقعــة قتــل خــارج القانــون للطفــل قيــس ســالم المنبهــي , منطقــة الخميــس - مديــن منبــه – محافظــة صعــدة بتاريــخ 2023/03/16م.

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وما تحكيه الصور الفوتوغرافية المرفقة وإفادة المبلغ (أ,ي,س,ش) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم:(ع,م,ع,ش) و(ع,م,ع) وإفادة المبلغ (أ,ي,س,ش) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم:(ع,م,ع,ش) و(ع,م,ع) بأنه في يوم الخميس حوالي الساعة 10 صباحاً بتاريخ 2023/03/16م، وأثناء ما كان الطفل قيس سالم مسفر المنبهي البالغ من العمر 14 عاماً من أبناء منطقة الخميس مديرية منبه محافظة صعدة متجهاً إلى المستشفى لإسعاف أخته المريضة وعند وصوله إلى نقطة تفتيش تابعه لمسلحي جماعة الحوثي في مدخل مركز مديرية منبه استوقفته إحدى النقاط الأمنية، وطلبوا منه بطاقته الشخصية، وعندما رد عليهم أنه لا يملك أي بطاقة، وأنه مسعف أخته المريضة التي برفقته إلى المستشفى، رفضوا السماح له بالمرور بالرغم من رجائه لهم بمراعاة وضع أخته المريضة وضورورة

إيصالها للمستشفى، وأصروا على عودته من حيث أتى، وعدم الدخول لإسعاف أخته إلى مركز مديرية منبه وعندما حاول الضحية أن يتجاوز النقطة لإنقاذ حياة أخته باشره المسلحون المتواجدون بإطلاق الرصاص عليه، مما أدى إلى إصابته بطلقتين قتل على إثرها في الحال.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود وما تحكيه الصور الفوتوغرافية والتقارير المرفقة بالملف فإن الجهة المسئولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي في مديرية منبه، والقيادي في الجماعة المدعو أبو نصر الساحات قائد نقطة مدخل مدينة منبه بالإضافة إلى باقى العناصر المسلحة التابعة له.

ب. الحكومة الشرعية والجهات التابعة لها والمحسوبة عليها:

1. قتـل الضحيـة أنـور عبـد الفتـاح حسـان الصـوفي - مدينـة النـور، مديريـة المظفـر - محافظـة تعــز، بتاريــخ 2023/02/18م:

تتلخص الواقعة: بقيام أحد أفراد اللواء (170) دفاع جوي، بقتل الضحية أنور عبد الفتاح حسان الصوفي، أثناء ذهابه لأداء صلاة المغرب، ورفض قيادة اللواء تسليمه لتنفيذ إجراءات المحاسبة والمحاكمات العادلة.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية من صور وتقارير طبية، ومذكرات من البحث الجنائي والنيابة وشرطة تعـز، ومـا ورد في إفـادة ذوي الضحيـة، ومـا جـاء في شـهادة الشـهود، الذيـن اسـتمعت لهـم اللجنـة ومنهـم: (س.ب.ع) و (ر.ع.م) و(م .أ.ي) فإنه : عند الساعة (5:18) مساءً من يوم السبت الموافق 2023/02/18م، خرج الضحيـة أنـور عبد الفتاح حسـان الصـوفي(56 عاماً) مـن منزله الكائن في مدينـة النور مديريـة المظفر محافظة تعـز، واسـتقل دراجـة ناريـة للذهاب لأداء صـلاة المغـرب، وأثناء توقيـف المواطن عبـد الصمد محمـد له حول رغبته في شراء أرضية منه، تعرض لطلق ناري في رأسه من قبل الجندي عمر عبد الباسط هائل القدسي التابع للواء (170) مشاة والذي كان متواجداً مع عدد آخر من الجنود والمسلحين التابعين للكتيبة التي يقودها خطاب الياسري، وعلى إثر ذلك قام المواطنون المتواجدون في المكان بنقل الضحية إلى مستشفى تعـز ومـن ثـم تحويلـه إلأي مستشـفي الثـورة، ثـم بعـد ذلـك قامـت أسرة الضحيـة بمتابعـة الجهـات الأمنيـة وقيادة اللواء (170) للقبض على الجندي كونه معروفاً وتسليمه إلى الجهات الأمنية والقضائية، وبالرغم من تفاعل الكثير من النشطاء في مناصرة أسرة الضحية والذي كان يعمل وكيلاً لمدرسة مديرية المظفر، وينال الكثير من التقدير والاحترام من طلابه وزملاءه ، إلا أنه وبرغم صدور أمر قبض قهري بحق المتهم من قبل النيابة والتعميم عليه من قبل إدارة الأمن في تعز إلى كافة النقاط الأمنية وأقسام الشرط ومدراء المديريات، ومخاطبة قيادة اللواء (170) من قبل العديد من الجهات بتسليم المتهم لاستكمال إجراءات التحقيق معه، إلا أن قيادة اللواء وقائد الكتيبة التي ينتمي لها المدعو عمر عبد الباسط هائل القدسي لم تتجاوب مع هذه المخاطبات، كما قامت اللجنة الوطنية للتحقيق بمخاطبة قيادة محور تعز بشأن الواقعة وضرورة القيام بتسليم المتهم إلى القضاء إلا أن اللجنة لم تتلقَ أي رد على مذكرتها حتى تاريخه.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات الـــــي اجرتهـا اللجنــة ومـا ورد في أقــوال أهالــي الضحيــة وشــهادة الشــهود، والصــور والمحــررات الصـادرة مــن الجهـات الرســمية، بشــأن الواقعــة فـإن المســئول عــن هــذا الانتهـاك هــو الجنــدي

عمر عبد الباسط هائل القدسي التابع للواء (170) مشاة، إضافة إلى مشاركة قائد الكتيبة خطاب الياسري، وقائد اللواء العميد ركن عبد الله المخلافي للمتهم في المسؤولية، لرفضهم تسليم المتهم إلى القضاء لاستكمال إجراءات التحقيق معه.

واقعـة قتـل الضحيـة: بسـام محمـد خـضر وعيـص قريـة سـاكن وعيـص مديريـة خنفـر محافظـة أبـين في 2022/01/02م.

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه وفي تاريخ 2022/01/02 الساعة السابعة صباحاً بقرية ساكن وعيص جاءت قوة أمنية تابعة للحزام الأمني مديرية خنفر محافظة أبين، وقامت باقتحام منزل/ الضحية بسام محمد خضر وعيص وكان هو وزوجته وأولاده نياماً وقاموا بركلهم بأرجلهم وأطلقوا النار داخل المنزل وتعالت أصوات الأطفال وأثناء ذلك قام المسلحون بإطلاق الرصاص على الضحية الذي توفي في الحال أمام أولاده وزوجته.

وبحسب إفادات ذوي الضحية وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم (ع.أ.ح) و(أ.م.م.ع) فإنه في تمام الساعة السابعة صباحاً في تاريخ 2022/01/02 شاهد عدداً من الجنود على متن أطقم عسكرية تابعة للحزام الأمني بمحافظة أبين بقيادة عبد الرحمن محمد الشنيني، وهم متجهين لمنزل الضحية / بسام محمد خضر وعيص وعند وصولهم قاموا باقتحام المنزل بتهمة أن الضحية بسام يتعاون مع عناصر تنظيم القاعدة، وعند اقتحام المسلحين تم سماع صوت صراخ الأطفال وزوجه الضحية وأفراد أسرته من داخل المنزل، كما تم سماع أصوات إطلاق رصاص كثيف من داخل المنزل وسماع صوت الضحية بسام محمد خضر وهويصرخ من داخل المنزل ثم بعد لحظات توقف صوت صراخ الضحية بسام بعد إصابته بعدة طلقات في الصدر وأجزاء أخرى من جسده؛ توفي على إثرها مباشرة وتم سحبه من قبل عناصر الحملة إلى خارج المنزل أمام أسرته وأولاده وهو ملطخ بالدماء وسط صراخ وعويل أفراد الأسرة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما ورد بشهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي عناصر الحزام الأمني في مديرية خنفر محافظة أبين بقيادة عبد الرحمن الشنيني.

3. واقعــة قتــل الضحيــة وليــد محمــد الرملــي منيــف، منطقــة الفــاو، مديريــة المدينــة، محافظــة مــأرب، بتاريــخ 2021/05/29م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه وبتاريخ 2021/05/29م، أقدم أحد أفراد النقطة الأمنية التابعة للأمن الخاص في منطقة الفاو- مديرية المدينة – محافظة مأرب، بتصويب سلاحه نحو رأس الضحية وليد محمد الرملي منيف وإطلاق النار، مما تسبب في مقتله على الفور، بالإضافة إلى إصابة أخ الضحية وهو عبدالكريم محمد الرملي في يده وذلك على إثر جدال دار بينهم هم وأفراد النقطة.

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال شهود الواقعة الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ. ص. أ. أ) و (ع. ن. ع) فإنه وفي تاريخ 2021/05/29م، وأثناء مرور الضحية وليد محمد الرملي منيف وأخوه عبدالكريم بسيارته في نقطة النقطة الأمنية التابعة للأمن الخاص في منطقة الفاو، وبعد تجاوزهم النقطة الأمنية بعدة أمتار قام الضحية بإيقاف السيارة للسماح لإثنين من أبناء عمومته بالنزول منها لاعتزامهم الذهاب إلى مديرية الجوبة، وهو الأمر الذي أثار غضب أفراد النقطة نظراً لما أسموه

عدم إبلاغهم بعزمه التوقف وإنزال الركاب من السيارة، وعند نزول الضحية لكي يشرح لأفراد النقطة سبب نزول قريبيه، ومناداته على قريبيه وطلبه منهم إبراز البطائق الشخصية وعرضها على أفراد النقطة الأمنية للتأكد من هويتهم، إلا أن أفراد النقطة لم يتقبلوا الأمر ودار بينهم خلاف مع الضحية، انتهى بقيام أحد أفراد النقطة الأمنية بإطلاق النار على رأس الضحية مما أدى إلى مقتله في الحال وإصابة أخيه عبد الكريم في يده.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما جاء في تقرير الباحث الميداني وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المستولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قوات الأمن الخاصة بمحافظة مأرب بقيادة العميد سليم السياغي، بالإضافة إلى قيادة وأفراد النقطة الأمنية التابعة لقوات الأمن الخاص في منطقة الفاو.

4. واقعـة مقتـل الضحيـة عبـدالله بـن عبـدالله عبدربـه البـاني بمديرية بيحـان- شـارع المطـار -محافظة شـبوة بتاريـخ 2023/4/21م.

تتلخص الواقعة وفقا لما هو مبين في ملف القضية لدى اللجنة، بإنه في تاريخ 2023/4/21م وفي تمام الساعة (7.30) صباحاً، أقدمت عناصر من اللواء السادس التابع لقوات دفاع شبوة على إطلاق النار على الضحية الشيخ عبدالله بن عبدالله عبدربه الباني البالغ من العمر 49، والذي يعمل خطيباً وإماماً لأحد المساجد ومديراً لمكتب الصحة في مديرية بيحان، وذلك عقب انتهائه من أداء خطبة وصلاة العيد في مصلى المطار وأثناء مغادرته المصلى بسيارته برفقة أفراد من عائلته وأخرين. وقد أسفر هذا الاستهداف عن مقتل الشيخ البانى، وإصابة ثلاثة أشخاص آخرين ممن كانوا برفقته في السيارة.

العمر	الاسم	۴	1**11 . 1
49 عام	الشيخ عبدالله بن عبدالله عبدربه الباني	1	أسماء القتلى
العمر	الاسم	۴	
18 عام	خالد عبدالله عبدالله الباني	1	
43 عام	عبدالله محمد ناصر شوبان	2	
50 عام	خالد عبدالله محسن قوبر	3	أسماء الجرحى
27 عام	عبدالكريم محمد عبدالله الباني	4	
24 عام	مهدي عبدالناصر ناصر حمامان	5	
28 عام	صالح أحمد عبدالقادر سيلان	6	

وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (ع.ن.م) و (ع. وبحسب إفادات ذوي الضحية، وأقوال الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، وهم: (ع.ن.م) و (ع.ض) فإنه في صبيحة يوم عيد الفطر المبارك بتاريخ 2023/4/21 م، وعند تمام الساعة ((7.30، وعندما وصل الأهالي إلى (مصلى العيد في المطار) لإداء صلاة العيد، كما جرت العادة في هذه المناسبات الدينية، تفاجأوا بوجود عناصر مسلحة مما يسمى بقوات دفاع شبوة في المصلى مدججين بالسلاح الخفيف والمتوسط ومعهم أطقم ومدرعات عسكرية مسلحة، وعند دخول الضحية الشيخ عبدالله الباني، وهو خطيب صلاة العيد منذ سنين طويلة، وجلوسه على سجادته قبل بدء الخطبة، حاول أثنين من جنود

قوات دفاع شبوة إخراجه من المصلى بسحبه عنوة لمنعه من الخطابة بحجة صدور توجيهات من مكتب أوقاف المحافظة بتكليف مدير مكتب الأوقاف بمديرية بيحان للخطابة نيابة عن الشيخ عبدالله الباني ، لكن الأهالي الموجودين في المصلى منعوا المسلحين وطردوهم خارج المصلى. على اثر ذلك قام المسلحين بتطويق المصلى من جميع الاتجاهات. وبعد ان القى الضحية الشيخ الباني الخطبة المعدة من قبله للعيد، و فراغه من الصلاة ، أقبل المصليين لإلقاء السلام عليه وتهنئته بالعيد، في حين كان أحد الجنود يطلب من كل من فرغ من الصلاة بالخروج ومغادرة المصلى. وبعد مغادرة أكثر المصليين خرج الشيخ الباني من المصلى متجها إلى سيارته بصحبة أبنه وأخوه وآخرين، وبعد ان صعدوا السيارة وعندما هموا بالمغادرة وتجاوز بوابة مصلى المطار اعترضت طريقهم احدى المدرعات لايقافهم وفي الوقت نفسه انهالت عليهم الاعيرة النارية المنطلقة من أسلحة الجنود ومن باقي الأطقم والمدرعات المتواجده في المكان. مما ادى الى مقتل الضحية الشيخ الباني واصابة أربعة اخرين؛ وعلى الفور هرع الأهالي لإسعاف الضحايا إلى المستشفى، ومن بينهم الضحية الشيخ الباني الذي كان قد فارق الحياة متأثرا بالطلقات الضحايا إلى المستشفى، ومن بينهم الضحية الشيخ الباني الذي كان قد فارق الحياة متأثرا بالطلقات الكثيرة الـة الـق تعـرض لهـا واخترقت صدره والـق بلغـت (28) طلقة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وما ورد في شهادات الشهود، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي اللواء السادس التابع لقوات دفاع شبوة بقيادة العميد / أحمد حسين الحارثي، بالإضافة الى أفراد قوات دفاع شبوة الذين قاموا بقتل الضحية خارج إطار القانون. وقد شكل النائب العام فريق لنظر القضية والتحقيق فيها وتم إحالة عدد من المتهمين إلى القضاء للمحاكمة.

ثانياً: الاعتقال والإخفاء القسري:

تمكنت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير من الرصد والتحقيق في (689) حالة اعتقال تعسفي واختفاء قسري قامت بها مختلف الأطراف في جميع مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن عدد (516) حالة اعتقال تعسفي وإخفاء قسري، فيما ثبتت مسؤولية القوات الحكومية والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (152) حالة.

وفيما يأتي نماذج لعدد من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ. الوقائع المنسوبة الى جماعة الحوثي

1. واقعــة اعتقــال عــدد 17 فــرداً مــن الطائفــة البهائيــة - الجــراف - أمانــة العاصمــة صنعــاء، بتاريــخ 2023/05/25م:

تتلخـص الواقعـة: حسـب مـا تضمنه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة، أنـه بتاريـخ 2023/05/25م، قام مسـلحون تابعـون لجماعـة الحـوثي بمداهمـة بيـت الضحيـة عبـد الله العلفـي أثنـاء اجتمـاع دوري لعـدد 17 فـرداً مـن الطائفـة البهائيـة والقيـام باعتقالهم.

وبحسب أقوال الضحايا وذويهم فإنه بتاريخ 2023/05/25م، قام مسلحون تابعون لجماعة الحوثي بمداهمة بيت الضحية عبدالله العلفي أثناء اجتماع دوري لعدد 17 فرداً، من الطائفة البهائية مع أعضاء آخرين عبر الزوم وأثناء الاجتماع تمت مداهمة المنزل ودخول عدد كبير من المسلحين الملثمين ومعهم عدد سبع نساء- مما يسمى بالزينبيات - الذين وصلوا على متن عدد من الأطقم والباصات والسيارات

المدرعة، وبمجرد وصولهم تم تفتيش المنزل المكون من أربع شقق وعزل المجتمعين وإجراء التحقيق معهم في البيت الذي تمت مداهمته من الساعة 9:00صباحاً وحتى 4:30 عصراً، كما تمت مصادرة هواتفهم الشخصية وتم نقلهم إلى السجن ومن بينهم طفلين - تم إطلاق سراحهم في نهاية اليوم نفسه - بالإضافة إلى خمس نساء، وقد أفاد الضحايا عن تعرضهم أثناء الاعتقال والتحقيق معهم للإهانات والسب والتجريح، كما منعت عنهم الزيارة بعد نقلهم إلى السجن وطلب منهم المصادقة على تعهدات بعدم ممارسة أي نشاط للطائفة البهائية كشرط للإفراج عنهم.

النتيجة:

من خلال ما قامت به اللجنة من تحقيقات في الواقعة وما تضمنته الأدلة المرفقة بملف القضية وما احتواه من إفادات ذوي الضحايا وشهادة الشهود، وكذا تقرير فريق الرصد والتوثيق الميداني فقد ثبت لدى اللجنة وقوع هذا الانتهاك في حق الضحايا من الطائفة البهائية ومسؤولية جماعة الحوثي عنه وبالتحديد قيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات بقيادة بقياة المدعو عبد الكريم الحوثي المعين من قبل الجماعة وزير للداخلية والمدعو عبد الحكيم الخيواني.

2. واقعــة اعتقــال تعســفي وإخفــاء الضحيــة (ن، ح، ع، أ) حــي المشــتل مســيك، أمانــة العاصمــة صنعــاء بتاريــخ 2022/05/20م:

تتلخص الواقعة وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بقيام عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي باعتقال الضحية (ن.ح.ع.أ)، من سوق قات مسيك في أمانة العاصمة بتاريخ 2022/05/20م وإخفاءه في مكان مجهول.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ز، ح، أ) وما جاء في شهادة الشهود ومنهم: (ص، أ، ل، أ)، و(م، أ، ع، م) فإنه في حوالي الساعة 1 ظهراً بتاريخ 202/2052م، قامت عناصر مسلحة من جماعة الحوثي على متن طقم عسكري بقيادة أحد المشرفين التابعين للجماعة وهو المدعو/ ماجد السادة باختطاف الضحية (ن، ح، ع، أ) أثناء تواجده بسوق القات بمنطقة مسيك أمانة العاصمة صنعاء، بسبب منشور له على صفحته على الفيسبوك ينتقد فيه جماعة الحوثي والقيادي فيها محمد علي الحوثي، ثم تم نقله إلى إدارة أمن منطقة أزال التي تسيطر عليها جماعة الحوثي وعندما علم أهالي الضحية بواقعة اعتقاله ذهبوا على الفور إلى إدارة منطقة أزال فأبلغهم مدير أمن المنطقة المعين من جماعة الحوثي المدعو / عبد الكريم السراجي، بأنه تم نقل الضحية إلى جهاز الأمن والمخابرات التابع للجماعة بسبب منشوراته وإتهامه بالتحريض والتعامل مع جهات معادية حسب زعمه، وعند رجوع ذوي الضحية إلى قيادة جماعة الحوثي في ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات أنكرت وجود الضحية لديها أو إعطاء أي معلومات عنه لأسرته، ولازال الضحية محتجزاً ومخفياً قسرياً ولا يعلم ذووه مكان احتجازه ولا تعرف عنه أي معلومات منذ اعتقاله .

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما جاء في إفادة المبلغ وشهادة الشهود تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وبالتحديد المشرف التابع لها المدعو/ ماجد السادة وكذلك مدير أمن منطقة أزال المعين من قبل الجماعة المدعو/ عبد الكريم السراجي إضافة إلى قيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي بقيادة المدعو عبد الكريم الحوثي المعين من قبل الجماعة وزير للداخلية والمدعو عبد الحكيم الخيواني.

3. واقعــة اعتقــال تعســفي للضحيــة (م، ح، أ، أ) ونجلــه (ح، م، ح، أ) مديريــة الحــداء -محافظــة ذمــار، بتاريــخ 2022/09/28م

تتخلص الواقعـة: وفقـاً لمـا تضمنـه ملـف القضيـة لـدى اللجنـة أنـه بتاريـخ 2022/09/28م قامـت عنـاصر مسـلحة تابعـة لجماعـة الحـوثي في مديريـة الحـداء محافظـة ذمـار باعتقـال الضحيـة (م، ح، أ، أ) البالـغ مـن العمـر (50 عامـاً) بالإضافـة إلـى ابنـه الطفـل (ح، م، ح، أ) واقتيادهمـا إلـى جهـة مجهولـة.

وبحسب مـا ورد في إفـادة المبلغ (ز،ح، أ) وما جاء في شـهادة الشـهود الذين اسـتمعت إليهـم اللجنة ومنهم (م، ع، ع، أ) و (أ، ز،ح) فإنـه وعلـى إثـر قيـام عناصر مسـلحة من قبل جماعة الحوثي بالبسـط على أراضي واسـعة مـن قريـة الدعيـس بعزلـة أعمـاس الجبـل مديريـة الحـداد محافظـة ذمـار، ومصادرتها لغـرض إنشـاء موقع عسـكري تابـع للجماعـة عليهـا وإتخاذه كمركـز لتفتيش المسـافرين كـون المنطقة مـن المناطـق الواقعة على حـدود محافظـة مـأرب، وبسـبب رفـض الضحيـة (م، ح، أ، أ) البالـغ من العمـر (50 عامـاً) ومعه عدد مـن أبناء المنطقـة لمصـادرة أراضيهـم، قامـت جماعة الحـوثي بتاريـخ 2022/9/27 ماعتقـال نجل المذكـور وهو الطفل (ح، م، ح، أ) البالـغ مـن العمـر (15 عامـاً)، ثـم في اليـوم التالـي الموافـق 2022/9/28م عـادت إلـى القرية بحملة عسـكرية مكونـة مـن ثلاثة أطقم مسـلحة، وداهمت مـنزل الضحيـة (م، ح، أ، أ) وقامت باعتقالـه، واقتياده إلى جهـة مجهولـة، ولا يـزال الضحيـة ونجلـه معتقلان لـدى الجماعة حـتى تاريخه، ولا يعـرف مكانهما ولم يسـمح لأحـد مـن أقاربهم بالتواصـل معهم أو معرفـة أي معلومات بشـأنهم.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود ثبت لدى اللجنة بأن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي جماعة الحوثي، وبالتحديد قيادتها الأمنية بمحافظة ذمار ومنهم محمد ناصر البخيتي المعين من قبل الجماعة محافظاً لمحافظة ذمار والمدعو نصر ناصر البخيتي المعين مديرية وكذلك المشرف الأمني في المديرية المدعو فضل الحريب.

ب. الوقائع المنسوبة إلى الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1. واقعــة اعتقــال وإخفــاء الضحيــة محمــد شــيخ فضــل - مديريــة المنصــورة - محافظــة عــدن بتاريـــخ 2021/05/26م:

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في الساعة (6:00) مساءً بتاريخ 2021/05/26 قامت عناصر تابعة لقوات الحزام الأمني باعتقال الضحية محمد شيخ فضل هيثم (56 عاماً) في منطقة كابوتا مديرية المنصورة محافظة عدن، واقتياده لجهة مجهولة.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهام اللجنة ومنهام: (ب.أ.ر) و (س.ع.ع) و (هام.م.ع) فإنه وبتاريخ 2021/05/26م، وأثناء عودة الضحية محمد شيخ فضل هيثم إلى منزله بعد أن شارك بوقفة احتجاجية رفضاً للتجويع، وحين كان راكباً في باص أجرة بمعية ابنه الطفل وركاب آخريان بينهم نساء، قامت مجموعة مسلحة بازي عسكري على متن طقم عسكري بمحاصرة وإيقاف الباص، ثم طلبوا من الضحية محمد شيخ فضل هيثم النزول من الباص وتسليم نفسه لهم، وحين سؤالهم من المتواجدين عن الجهة التي يتبعوها وسبب الاعتقال رفض المسلحون التعريف بأنفسهم، وأصروا على نزول الضحية وأخذه معهم مخلفين الخوف والذعر بين بقية الركاب، وبعد معرفة أسرة الضحية بما الضحية وأخذه معهم مخلفين الخوف والذعر بين بقية الركاب، وبعد معرفة أسرة الضحية بما

حدث لـه بـدأت بالمتابعـة والبحـث عـن مـكان ومصـير الضحيـة، وتواصلـت مـع الجهـات الرسـمية الأمنيـة والعسـكرية والسـلطة المحليـة، إلا أنهـم لـم يبلغـوا بـأي رد، وبعـد فـترة وصلتهـم بعـض الأخبـار مـن قبـل أحـد القيـادات الأمنيـة في مديريـة الشـعب، أن مـن قـام باعتقالـه هـي عنـاصر تتبـع قيـادة الحـزام الأمـني وأنهـم سـيقومون باسـتجوابه وسـيتم إطـلاق سراحـه، حيـث أن الضحيـة معـروف بـآراءه الرافضـة للفسـاد في عـدن كونـه أحـد قيـادات الحـراك، وقـد طالـب أبنـاء وبنـات الضحيـة بمذكـرات مكتوبـة مـن النائـب العـام ورئيـس النيابـة الجزائيـة باتخـاذ الإجـراءات القانونيـة للكشـف عـن مصـيره وسـبب إخفائـه والسـماح لهـم بزيارتـه، كمـا قامـت اللجنـة الوطنيـة للتحقيـق بتحريـر مذكـرة إلـى الجهـات المعنيـة، إلا أن اللجنـة لـم تحصـل علـى رد حـتى لحظـة كتابـة التقريـر.

النتيجة:

مــن خــلال التحقيقـات التــي أجرتهـا اللجنـة، ومــا ورد فـي أقــوال المبلغين وشـهادة الشـهود، تبيــن للجنـة أن الجهـة المسـؤولة عـن ارتكاب هـذا الانتهـاك هـي: قيادة الحزام الأمـني في العاصمة المؤقتـة عـدن.

واقعــة الإخفــاء القــسري للضحيــة المواطــن عمــر أحمــد محمــد غالــب النظــاري - مديريــة المظفــر - محافظــة تعـــز بتاريــخ 2022/02/26م:

تتلخص الواقعة بأنه في الساعة (12:00) من يوم السبت الموافق 2020/202/26م، قام طقم يتبع الأمن السياسي في محافظة تعز، باعتقال الضحية المواطن عمر أحمد قائد النظاري (28 عاماً) من جوار منزله الكائن في شارع 24 أسفل مدينة النور مديرية المظفر محافظة تعز أثناء خروجه للذهاب لصلاة الظهر، ونقله إلى مقر مبنى مستشفى المستقبل الكائن في عصيفرة والذي يستخدمه الأمن السياسي كمركز احتجاز تابع لهم، وبعد سبعة أشهر من احتجازه والسماح بزيارته من قبل أسرته، تم إخفاء الضحية بعد ذلك وعدم الإعلان عن مصيره أو تحديد مكانه لأسرته.

وبحسب مــا تضمنـه ملــف القضيـة لــدى اللجنـة، ومـا ورد فــي إفــادة وشكوى أسرة الضحية وشهادة الشــهود الذيــن اســـتمعت إليهـــم اللجنة، ومنهـــم: (أ. ي. ل) و(ن.س.ل) فإنه وفي تمام السـاعة (12:00) من يــوم السـبت الموافـق 2022/02/26م، قــام طقـم عسـكري علـى متنـه 10 مسـلحين ويتبـع إدارة الأمـن السـياسي في محافظـة تعــز، باعتقــال المواطـن عمـر أحمـد قائـد النظـاري (28 عامــاً) مـن جــوار منزلـه في شارع 44 أسـفل مدينـة النور مديريـة المظفـر، وهــو في طريقـه إلـى المسـجد لأداء صـلاة الظهـر، واقتيـاده إلـى مبــى مستشــفى المسـتقبل الكائـن في عصيفـرة، والــذي يســتخدمه فــرع الأمـن السـياسي كمركـز احتجــاز مؤقـت تابـع لـه، ولــم يتــم الســماح لـه بالتواصـل مـع أسرتـه أو زيارتهـم لــه إلا بعــد شــهرين مــن البحــث والمتابعــة، وعنـد استفســار والديــه عــن ســبب احتجــاز ابنهمـا تــم الــرد مــن قبــل أحــد العســكر المناوبـين في مركــز الاحتجــاز أنــه بســبب ســفر ابنــه إلــى عــدن، وأنــه مرتبــط بتنظيــم القاعــدة، واســتمرت المناوبـين في مركــز الاحتجــاز أنــه بســبب ســفر ابنــه إلــى عــدن، وأنــه مرتبــط بتنظيــم القاعــدة، واســتمرت الأسرة بمتابعــة الإفــراج عــن ابنهمـا والمطالبــة بإحالتــه إلــى القضــاء لفــترة اســتمرت ســبعة أشــهر، كان الشــرة بمتابعــة الإفــراج عــن ابنهمـا والمطالبــة بإحالتــه إلــى القضـاء لفــترة الســتمرت ســبعة أشــهر، كان نقــل الضحيــة إلــى إدارة شرطــة تعــز ومــن ثــم انقطعــت أخبــاره وعنــد قيــام والــدة الضحيــة بتقديــم مذكـرة ورــر الشرطــة لمعرفــة مـكان ومصــير ابنهــا والســماح بزيارتــه؛ رد عليهــا بأنــه تــم طلبــه مـن قبل وزيــر الداخليــة دون تحديــد لمـكان احتجــازه، وقــد قامــت اللجنــة بتحريــر مذكــرة إلــى كل مــن مديــر شرطــة

تعــز لتوضيــح مــكان وسـبب إخفــاء الضحيــة والإجــراءات الــتي اتبعتهــا الإدارة، إلا أنــه لــم يتــم الــرد علــى مذكراتهـا، كمـا تــم تحريــر مذكـرة استفســار إلــى مديــر رئيــس جهــاز الأمــن السـياسي، ولــم تتلــقَ اللجنــة أي رد حــول المعلومــات والإجــراءات المتعلقــة بإخفـاء الضحيــة حــتى لحظــة كتابــة التقريــر.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة الوطنيـة، ومـا ورد فـي شـهادات الشـهود، وشكوى وإفادة والد ووالـدة الضحيـة، ومـا تضمنه الرد الكتابي مـن قبل إدارة أمن تعز على والدة الضحيـة، فـإن الجهـة المسـئولة عـن هـذا الانتهـاك هـي كلٌ مـن إدارة شرطة تعز بقيـادة مدير عـام الشرطة العميـد منصـور الأكحلي وجهاز الأمـن السـياسي في محافظة تعـز بقيـادة العميد عبـد الواحد سرحان.

3. واقعــة اعتقــال وإخفــاء الضحيــة داوود إبراهيــم حســن قبصــة - مديريــة الخوخــة - محافظــة الحديــدة بتاريــخ 2022/05/18م:

تتلخــص الواقعــة وفقاً لمــا تضمنــه ملـف القضيـة لــدى اللجنـة بأنـه في تمـام السـاعة (12:00) ظهـراً بتاريــخ 2022/05/18م، قـام أفـراد تابعـون لإدارة أمـن الحديـدة باعتقـال الضحيــة داوود إبراهيـم حسـن، واقتيـاده لجهــة غـير معلومــة.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ب.ر.ع) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ن.خ.ب أ) و (ب.ع.ع) والذين أفادوا أن الضحية داوود إبراهيم حسن خرج من منزله بمدينة الخوخة محافظة الحديدة بدراجته النارية، وأثناء وقوفه جوار محطة القمة العربية شمال الخوخة، جاء أفراد يلبسون الـزي العسكري تابعون لمدير أمن الحديدة العميد نجيب ورق، وقاموا باعتقال الضحية واقتياده إلى مكان غير معروف، وعند قيام شقيق الضحية وأسرته بالبحث عنه ومطالبة مدير الأمن بالكشف عن مصير الضحية داوود إبراهيم، تم تهديدهم بأنه في حال استمرار متابعة موضوع الضحية سيكون مصيره، ولايزال الضحية مخفياً ولا يعرف عنه أي معلومات حتى كتابة التقرير.

النتيجة:

مـن خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنـة الوطنيـة، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت لهم، فـإن الجهـة المسـئولة عـن هـذا الانتهـاك هــي إدارة شرطة محافظة الحديدة بقيادة العميد نجيب ورق.

4. واقعــة اعتقــال الضحيــة عبــد المعــين علــي عمــر الرامــي - منطقــة المدينــة - مديريــة المدينــة - محافظــة مــأرب بتاريــخ 2021/7/10 م.

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، أنه بتاريخ 2021/7/10م، قامت عناصر أمنية تابعة لجهاز الأمن السياسي - فرع مأرب باعتقال الضحية القاصر/ عبد المعين علي عمر الرامي، وهو عامل في أحد الورش، وإيداعه في سجن الأمن السياسي بمحافظة مأرب دون أي مسوغ قانوني.

وبحسب ما ورد في إفادة الضحية الذي تم الجلوس معه عند زيارة اللجنة لمقر الأمن السياسي في محافظة مأرب، وما أدلى به والد الضحية وشهود الواقعة ومنهم (م. ع.أ) و(م. أ. م. أ) فإنه بتاريخ 2021/7/10 م توجه الضحية عبد المعين علي عمر الرامي من أبناء قرية طياب مديرية ذي تاعم محافظة البيضاء، ويبلغ من العمر 16 عاماً من مديرية بيحان التي كان يعمل فيها في أحد الورش وتم إغلاقها إلى محافظة مأرب للالتحاق بعمل آخر في أحد الورش، بعد أن نصحه أصدقائه بذلك.

حيث كان مقرراً أن يعمل لدى أحد الورش في مدينة مأرب بوساطة من أحد من أقاربه. وعند وصول الضحية إلى مدينة مأرب تفاجأ بقيام عناصر من الأمن باعتقاله، واقتياده إلى مقر جهاز الأمن السياسي في المحافظة، وإيداعه هناك دون السماح له بإبلاغ أهله عن مكان تواجده ودون مراعاة لكونه قاصراً.

وعندما انقطعت أخباره عن أهله تماماً وفقدوا أي تواصل به، اتجهوا للسؤال عنه وتتبع أخباره لدى من يعرفوه في مارب، وبعد بحث مضنٍ أفادهم شخص من أهالي قرية الضحية أن ولدهم معتقل لدى جهاز الأمن السياسي.

حيث لا زال الضحيـة محتجـزاً فيـه حتى الآن، وقـد قامت اللجنـة بتحرير مذكـرة إلى قيادة فـرع جهاز الأمن السـياسي في محافظة مأرب بشـأن الضحيـة وتم الرد .

النتبحة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة والاستماع إلى أقوال الضحية وما جاء في شهادة الشهود وما تضمنه ملف القضية من أوراق، فقد تبين للجنة أن الجهة المسئولة عن هذا الانتهاك هم عناصر أجهزة الأمن في محافظة مأرب التابعة للحكومة الشرعية تحديداً جهاز الأمن السياسي بمأرب بقيادة رئيس الجهاز العقيد ناجي حطروم.

واقعــة اعتقــال المواطــن محمــد احمــد علــي باحيــدره , في مدينــة المــكلا محافظــة حضرمــوت، تاريــخ 2023/10/23م

تتلخص الواقعـة بأنـه في السـاعة السـابعة مسـاءً بتاريـخ 2023/10/23م قامـت نقطـة عسـكرية تابعـة للأمـن العـام بإيقـاف المواطـن محمـد احمـد علـي باحيـدره واعتقالـه لمـدة أسـبوعين في سـجن مركـز باعبـود وبحسـب مـا أثبتتـه الوثائـق المرفقـة بالملـف لـدى اللجنـة ومـا جـاء في إفـادة ذوي الضحيـة وشـهادات الشـهود الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة وهـم (أ.س.ب) و (ع.م.أ) فإنـه في تمـام السـاعة السـابعة مسـاءً بتاريـخ 2023/10/23م كان الضحيـة محمـد أحمـد علـي باحيـدره عائـداً مـن عملـه في المنجـرة الـي يعمـل بهـا ,وكانـت هنـاك أعمـال شـغب في المـكلا ولـم يكـن يعلـم بـأن هنـاك حملـة تفتيـش يقـوم بهـا جنـود الأمـن, وعنـد وصولـه الـي جولـة الدلـة اسـتوقفته نقطـة عسـكرية وقامـوا بتفتيشـه ووجـدوا رائحـة بـترول عليـه بسـبب عملـه في المنجـرة إلا أنهـم قامـوا باعتقالـه وإيداعـه بسـجن مركـز باعبـود لمـدة أسـبوعين بـدون تحقيـق معـه، وبعدهـا تـم إطـلاق سراحـه.

النتيجة:

من خلال ما ورد في شهادة الشهود وما تضمنته أوراق وملف القضية لدى اللجنة، فقد ثبت للجنة مسؤولية مدير عام الشرطة في مديرية المكلا بمحافظة حضرموت عن الاعتقال التعسفي الذي تعرض له الضحية.

ثالثاً: التعذيب وسوء المعاملة:

خلال الفترة التي يغطيها التحقيق قامت اللجنة بالرصد والتحقيق بعدد (20) حالة ادعاء بالتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (15) حالة تعذيب، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (3) حالات تعذيب، وواقعتين مسؤولية جهات أخرى.

وفيما يأتي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

أ. جماعة الحوثي:

1. واقعــة تعذيــب أفضــت إلــى المــوت للضحيــة /إبراهيــم يحيــى هشــول الثمــاني، مديريــة ســحار-محافظــة صعــدة بتاريــخ 2022/12/27م.

تتلخص الواقعـة: طبقاً لما احتـواه ملف القضيـة لدى اللجنـة والصـور والتقاريـر المرفقة بالملف وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (ف، د، ع، ش) وشـهادة الشـهود الذيـن اسـتمعت إليهـم اللجنـة ومنهـم: (ع، أ، ح، ش) و(ف، د، ع، ش) بأنـه بتاريـخ 2022/12/27 قامـت عنـاصر مسـلحة تابعـة لجماعـة الحـوثي بقيـادة المدعو أبـو محمـد الفهيـد المعـين مـن قبـل جماعة الحـوثي مديـراً لقسـم الطلـح مديريـة سـحار، بالإضافة إلى عدد عنـاصر مسـلحة ترافقـه باختطـاف الضحيـة إبراهيـم يحيـي هشـول الثمـاني أثنـاء مـاكان في الطريـق متجهاً إلى مقـر عملـه في سـوق الجعملـة بمديريـة مجـز والـذي كان يعمـل في بيع الخضـار، ومـن ثم نقلـه على متن طقـم عسـكري إلـي إدارة أمـن سـوق الطلح مديريـة سـحار، بمحافظة صعـدة الواقع تحـت سـيطرة الجماعة, وبحسـب إفـادة المبلـغ وأقـوال الشـهود، فـإن الضحية تعرض هناك لأشـد أنـواع التعذيب من الـضرب والجلد والصعـق بالكهربـاء ولمدة 48 سـاعة حتى فـارق الحياة، وذلـك بتاريـخ 20/2/21/220م، وقد تحصلـت اللجنة على العديـد مـن الصـور الفوتوغرافيـة لجثـة الضحية والـذي يظهر عليهـا التعذيب الوحـشي في معظم جسـده والتي تحتفـظ بها اللجنـة في ملـف القضية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ والشهود والتقارير والصور التي تحتفظ بها اللجنة، فإن الجهة المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي في محافظة صعدة؛ وبالتحديد المدعو أبو محمد الفهيد المعين من قبل جماعة الحوثي المعين مديراً لقسم الطلح بمديرية سحار محافظة صعدة والعناص المسلحة المشاركة معه في عملية الاختطاف والتعذيب للضحية.

تتلخص الواقعة: طبقاً لما احتواه ملف القضية لدى اللجنة بأنه بتاريخ 20/1/07/02م، قامت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي باختطاف الضحية عبد ربه عبد الله سعد راجي من أبناء قرية البرقة عزلة آل سالم مديرية كتاف محافظة صعدة، ونقله إلى سجن الأمن الوقائي بمحافظة صعدة وتعذيبه حتى الموت.

وبحسب ما تضمنته إفادة المبلغ (ي.ع.ف.ز) وما ورد في شهادة الشهود الذي استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ص.م.م.ن) و(ن.ع.ص.م) بأنه وبينما كان الضحية عبد ربه عبد الله سعد راجي داخل سوق القات بمنطقة دارس بأمانة العاصمة صنعاء، داهمه عدد من العناصر المسلحة التابعة لجماعة الحوثي؛ وقامت باختطافه وإخفاءه لمدة أربعة أشهر دون أن تعرف أسرته عنه أي معلومات ولا عن سبب اختطافه ولا عن مكان إخفائه، وبعد البحث والمتابعة من قبل أسرته من خلال بعض أصدقائهم الذي لهم علاقة ببعض القيادات التابعة لجماعة الحوثي تمكنت الأسرة من الحصول على بعض المعلومات عنه، مفادها أنه تم القيادات التابعة لجماعة الحوثي تمكنت الأمن الوقائي بمحافظة صعدة، التابع لجماعة الحوثي، ومن خلال إفادة المبلغ والشهود فقد تعرض الضحية هناك للتعذيب الشديد في معتقل الأمن الوقائي بمحافظة صعدة أفضى إلى وفاته, وبتاريخ 2022/02/05 تواصلت قيادة جماعة الحوثي بأسرة الضحية وطلبت منهم الحضور لاستلام جثته من المستشفى الجمهوري بمحافظة صعدة .

كم أفاد المبلغ والشهود بأن الضحية كان من المعارضين لجماعة الحوثي منذ العام 2004م، وقد تم تهجيره من مسقط رأسه بعزلة آل سالم إلى مركز المحافظة مدينة صعدة حتى سيطرة الجماعة على مركز المحافظة، وفي العام 2011م، نزح إلى مدينة صنعاء خوفاً على نفسه وأسرته، واستقر في مديرية بني الحارث حي دارس أمانة العاصمة صنعاء وظل مقيماً هناك حتى تاريخ اعتقاله.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في اقوال المبلغ والشهود ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي جماعة الحوثي، وبالتحديد القيادات التابعة لها بالأمن الوقائي بمحافظة صعدة والعناصر المسلحة التي قامت بالاعتقال.

3. واقعــة تعذيـب الضحيــة عبــد الحميــد جعفــر – قريــة الجنــد – مديريــة التعزيــة – محافظــة تعــز بتاريــخ 2016/08/24م.

تتلخص الواقعة: بقدوم مسلحين تابعين لجماعة الحوثي إلى منطقة الجندية مديرية التعزية محافظة تعز، بتاريخ 2016/08/24م، واقتحام منزل الضحية عبد الحميد جعفر في الجند وإطلاق الرصاص عليه، مما أدى إلى إصابته ومن ثم القيام بعد ذلك نقله إلى سجن مدينة الصالح بالحوبان حيث تعرض هناك للتعذيب مما تسبب له في إعاقة دائمة كما استمر اعتقاله ثلاث سنوات.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية وإفادة الضحية الذي استمعت له اللجنة بعد خروجه من الاعتقال والصور والتقاريـر الطبيـة، ومـا جـاء بأقـوال العديد مـن الشـهود الذين اسـتمعت إليهـم اللجنة ومنهـم: (م.خ. ح) و(م,س.ص) و(م. س.ع) و(هــد.ش) و(ف. ، .ش) و(ر.أ.ي) فإنه وعند الساعة (6:30) مساءً بتاريخ 2016/08/24م، أقدم ت عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي في منطقة الجند مديرية التعزية على محاصرة منزل الضحية عبد الحميد محمد جعفر (56 عاماً) الذي يعمل موجهاً في سلك التربية والتعليم ومطالبته بالخروج من منزله لكونه مطلوب القبض عليه بأوامر من مشرف الجماعة في منطقة الحوبان المدعو منصور على اللكومي، بسبب كتاباته ضد الجماعة في مواقع التواصل وانتقاده المتواصل لها، كما قام المسلحون بإطلاق الرصاص على المنزل بغرض إثارة الرعب لـدى الضحية وأسرته، ثم أنه وبعد خروج الضحيـة إليهـم قـام أحد المسـلحين بإطلاق طلقـة على ركبته فيما قام مسـلح آخـر بضربه على رأسـه بالبندق، وعند محاولة زوجته مساعدته تم الاعتداء عليها وأخذ التلفون الخاص بزوجها والذي كان في يدها، فيما قام مجموعة من العناصر المسلحة بالدخول إلى المنزل ونهب عدد من الممتلكات منها ذهب ومبالغ مالية نقدية، إضافة إلى سلاح الضحية الشخصي والذي تم نهبه من داخل المنزل، بعد ذلك قام المسلحون باقتياد الضحية وهو مصاب إلى سجن مدينة الصالح الذي يشرف عليه المدعو على حمدان الكميل، حيث تم وضعه لمدة سنة أشهر، في شقة مظلمة لا يوجد فيها أي مصدر للضوء وهذه الشقة تعرف لدى السجانين والمعتقلين باسم شقة عدن، مما تسبب للضحية بالإصابة بضعف شديد في النظر، كما تعرض الضحية منذ أول يوم للاعتقال لأشكال من التعذيب حيث كان الحراس والمحققون يقومون بلي رجله المصابة وضربه عليها بالعصي، وذلك بالرغم من أنه تم إجراء عملية سريعة له في الركبة وإعادته من المستشفى إلى السجن في نفس اليوم، واستمرت عملية التعذيب لفترة طويلة للضحية وذلك لإكراهه على ما أسـموه الكشـف عن أسـماء قيـادات المقاومـة التابعة للشرعيـة في مدينة تعـز، حيث كان يتعـرض الضحية للصعـق بالكهربـاء وتعليقـه إلـى المروحـة والـضرب بالعـصي علـى كل أجزاء جسـمه مما تسـبب لـه نزيف من الـرأس والأنـف، كمـا تسـبب التعذيـب في عـدد مـن المضاعفـات للإصابـة التي تعـرض لهـا في الركبـة وأصبح لا يستطيع الوقوف حتى للذهاب إلى الحمام إلا زاحفاً، كما كان يتم تهديد الضحية باعتقال ابنته الصحفية ربا.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التي أجرتهـا اللجنـة الوطنيـة ومـا ورد فـي أقـوال الضحية، وما جاء في شهادة الشـهود، ومـا تحكيـه التقاريـر الطبيـة المرفقـة بالملف، فـإن الجهـة المسـئولة عـن هـذا الانتهـاك هـي قيـادة جماعـة الحوثـي فـي محافظـة تعـز بقيـادة المدعـو عبـد الخالـق الجنيـد المعين مـن قبـل الجماعة مديـراً لأمـن تعـز، ومـشرف الجماعـة في منطقـة الحوبـان المدعـو منصـور علـي اللكومـي ، والمـشرف علـى معتقـل الصالـح المدعـو علـى حمـدان الكميـل.

ب. الحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1. واقعــة تعذيــب الضحيــة/ علــي محمــد صالــح الدوخــة مديريــة الشــيخ عثمــان محافظــة عــدن بتاريــخ 2022/07/08م:

تتلخص الواقعة وفقاً لما يتضمنه ملف التحقيق لدى اللجنة الوطنية: أنه بتاريخ 2022/07/08م قامت مجموعة من جنود شرطة الشيخ عثمان باعتقال الضحية علي محمد صالح الدوخه ونقله لقسم شرطة الشيخ عثمان حيث تعرض هناك للتعذيب ومفارقته للحياة بعد أربعة أشهر من الاعتقال وبسبب التعذيب.

وبحسب مـا جـاء في إفادة المبلغ، وماتضمنـه ملف القضيـة من وثائـق وتقارير، وما ورد في شـهادة الشـهود الذيـن اسـتمعت لهـم اللجنـة، ومنهـم (ح.م.ي.أ) و (أ.ع.ع.أ): أنه وبتاريـخ 2022/07/08م، قام أفراد يتبعون قسـم شرطـة الشـيخ عثمان باعتقـال الضحية/علـي محمد صالح الدوخـة، وأخذه مـن جانب إحدى العمائـر في منطقة الشـيخ عثمـان والـذي يعمـل فيهـا كحـارس واقتياده إلى قسـم شرطـة الشـيخ عثمان علـى متن طقم عسـكري تابع لمعسـكر المشـاريع، وبعـد احتجازه في قسـم الشرطة لمدة أربعة أشـهر تعـرض الضحية خلالهـا للتعذيب ولـم يسـمح لـه بالتواصل مع أسرتـه، التي كانت تبحث عنـه، وتداولت مواقـع التواصل الاجتماعي صـورة الضحية، وهـو مكبـل اليديـن وعليـه آثـار تعذيـب وهزيـل الجسـم بسـبب حرمانـه مـن الأكل والـشرب، وبعـد أن وصـل الخـبر إلـى أسرتـه وحـضروا لزيارتـه إلى قسـم شرطـة الشـيخ عثمان تـم إبلاغهم مـن قبل قيـادة القسـم أنهم لا يسـتطيعوا رؤيتـه حاليـاً وفي اليـوم التالـي تبين وفـاة الضحية في قسـم شرطة الشـيخ عثمان بسـبب التعذيب.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة وما ورد في شهادات الشهود وما تضمنه ملف القضية من وثائق ومرفقات، فإن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هم قيادة وأفراد قسم شرطة الشيخ عثمان بقيادة المدعو محمد أحمد مقبل السكرة القائم بأعمال مدير قسم شرطة الشيخ عثمان الذي تم تعيينه بتاريخ 5/7/2022م.

2. واقعــة اعتقــال وتعذيــب الضحيــة عــوض أحمــد الدقيــل - مديريــة المــكلا- محافظــة حضرمــوت بتاريــخ 2022/11/25م:

تتلخص الواقعة بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة بأنه في الساعة (5:00) مساءً بتاريخ 2022/11/25 مقامت النقطة العسكرية في منطقة الشقين في مديرية المكلا محافظة حضرموت، باعتقال المواطن عوض أحمد محمد عوض الدقيل (56 عاماً)، واقتياده إلى مركز الاعتقال في مطار الريان.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما ورد في إفادة وشكوى أسرة الضحية وشهادة

الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ومنهم: (أ.ع.س) و(أ.س.ر)، وما جاء في أقوال الضحية الذي استمعت إليه اللجنة: فإنه وفي تمام الساعة (5:00) مساءً بتاريخ 20/21/11/25م، وأثناء مرور الضحية بنقطة الشقين مديرية المكلا محافظة حضرموت، قام عناصر النقطة بإيقاف الباص الذي يقل الضحية، بالإضافة إلى عدد من الركاب العائدين من عدن إلى منازلهم في المكلا، وإنزالهم وتفتيشهم والاطلاع على بطائقهم الشخصية، ثم السماح للباص بالتحرك بعد أن تم إنزال الضحية عوض أحمد الدقيل منه، وإبلاغه أن الموضوع مجرد أمرٍ إجرائي واشتباه فقط، وأنه وسيتم إيصاله إلى منزله بمجرد الانتهاء من الإجراءات، إلا أنه وبعد مرور بعض الوقت تفاجئ الضحية بوجود طقم عسكري أمر بالصعود على متنه، ومن ثم تم نقله إلى سجن الريان في المكلا، وعلى إثر ذلك قامت أسرة الضحية بمتابعة الجهات الأمنية، واللقاء بمحافظ المحافظة للاستفسار عن وضعه، والذي رد عليهم بأنه بصحة جيدة، ولا يوجد ضده أي اتهام وأن الأمر مجرد اشتباه، وأن عليهم تقديم شكوى بالنقطة التي قامت باعتقاله إلا أن الضحية استمر قيد الاحتجاز لمدة تقارب الشهرين مع حرمانه من حقه في زيارة أسرته، والتواصل معها، وبحسب إفادة زوجة الضحية أنه قد سبق اعتقاله واحتقاله وحمد في إلا بتاريخ 1/20/9/1010م.

النتبحة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية من أدلة وشهادات الشهود ومذكرات الموجهة من أسرة الضحية، فقد ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي قيادة المنطقة العسكرية الثانية.

رابعاً: تفجير المنازل:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة بالرصد والتحقيق في (20) حالة تفجير منازل، ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الانتهاكات تنفرد به جماعة الحوثي فقط، وعلى نحو ما هو مبين في نتيجة التحقيقيات الخاصة ببعض النماذج التي أوردتها اللجنة في هذا التقرير.

تتلخـص الواقعـة بأنـه في السـاعة (4:00) مسـاءً الموافـق 2020/01/04م، قـام مسـلحون تابعـون لجماعـة الحـوثي بوضـع عبـوات ناسـفة متفجـرة في مـنزل الضحيـة عبـد ربـه محمـد عبـده البخيــتي (44 عامـاً) الكائـن في قريـة عظاكـم عزلـة الصـدر مديريـة حبيـش محافظـة اب ومـن ثـم تفجـيره وتسـويته بالـتراب.

وبحسب ما تحكيه الصور والتقارير المرفقة وما ورد في إفادات الضحايا وما جاء في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ي.أح.ي) و(ع.أ.أ) و(خ.أ.م.ع) فإنه في تمام الساعة (4:00) الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ي.أح.ي) و(ع.أ.أ) و(خ.أ.م.ع) فإنه في تمام الساعة (4:00) مساءً بتاريخ 2020/01/04م، قامت جماعة الحوثي المسلحين على متن أطقم عسكرية إلى قرية عظاكم في مديرية حبيش، وذلك للقبض على الضحية عبد ربه محمد عبده البخيتي (44 عاماً) بتهمة أنه متمرد على الجماعة، وعندما وصل المسحلون إلى القرية رفض أهالي القرية اعتقال الضحية كونه شيخ قريتهم، وعلى إثر ذلك قامت جماعة الحوثي بتعزيز الحملة العسكرية بمجموعة أخرى من المسلحين قاموا باجتياح القرية بعد قصفها وطرد أهل القرية من داخل مساكنهم، ثم قام المسلحون بوضع عدد من العبوات الناسفة المتفجرة في منزل الضحية المذكور وتفجيره بالكامل وتسويته بالتراب.

النتيجة:

مــن خــلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا جـاء فـي إفـادات الضحايـا وما ورد في شـهادة الشـهود ومــا تضمنتـه الصــور المرفقـة بملــف القضيـة، تبيـن للجنــة أن الجهـة المسؤولة عــن الانتهـاك هـي قيادة جماعــة الحوثــي بقيـادة مشرفهـا الأمـني في مديرية حبيـش المدعو أبو نـواف الهتـاري، وكذا قيـادة الجماعة في محافظـة اب وعلـى رأسـهم اللـواء عبـد الواحد محمد صـلاح محافـظ المحافظة.

2. واقعــة تفجــير منــازل الضحايــا: (ج، ي، س، س) و (ن، ع، ج، س)، قريــة زوقــر - مديريــة العشــة -محافظــة عمــران، بتاريــخ 2022/06/29م.

تتلخص الواقعة: بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة وبحسب ما جاء في إفادة المبلغ (١، ع، ج، س) وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة وهم: (ع، م، م، ع) و(ص، ع، ع، ١) بأنه في يوم الأربعاء بتاريخ 2022/06/29م أقدمت عناصر مسلحة من جماعة الحوثي بقيادة المدعو/ حميد كراع المعين من قبل جماعة الحوثي مديراً لأمن مديرية العشة على اقتحام قرية زوقر بمديرية العشة محافظة عمران بعدد من الأطقم المسلحة؛ ومن ثم تطويق القرية ومداهمة منازل الضحايا: (ج، ي، س، س) و (ن، ع، ج، س), واقتحامها وإخراج أسرهم من النساء والأطفال بالقوة، ونهب ومصادرة محتوياتها ومن ثم زراعة العبوات الناسفة في أركانها وتفجيرها وتدميرها كلياً.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في هذه الواقعة وما جاء في إفادة المبلغ وشهادة الشهود ثبت لديها أن الجهة المسؤولة عن الانتهاك هي قيادة جماعة الحوثي ومسئولها الأمني: حميد كراع , المُعين من قبلها مديراً لمديرية العشة محافظة عمران .

خامساً: الاعتداء على حرية الرأى والتعبير:

تمهید:

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، انتهت اللجنة من التحقيق في عدد (6) حالة اعتداء على حرية الرأي والتعبير، قامت بها مختلف الأطراف في عدد من مناطق الجمهورية اليمنية، ثبتت مسؤولية جماعة الحوثي عن (3) حالات، فيما ثبتت مسؤولية قوات الجيش والجهات الأمنية التابعة للحكومة عن عدد (3) حالات.

وفيما يلي نماذج لبعض الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

- أ. وقائع منسوبة إلى جماعة الحوثي.
 - 1. واقعة اعتقال الناشطين الاعلاميين:
- 1 أحمــد أحمــد حجــر. 2 مصطفــى محمــد أحمــد المومــري. 3 أحمــد يحيــى عــلاو. 4 محمــد أحمــد المصباحــي أمانــة العاصمــة صنعــاء بتاريــخ 25 و27 ديســمبر 2022 و 1ينايــر 2023م:

تتلخـص الواقعــة: بحسـب مـا خلـص إليـه تحقيـق اللجنـة ومـن خـلال البيانـات والمعلومـات والأدلـة الــي تـم جمعهـا عـن طريـق فريـق رصدهـا الميـداني في قيـام جماعـة الحـوثي ممثلـة في مـا يسـمى بجهـاز الــي تـم جمعهـا عـن طريـق فريـق رصدهـا الميـداني في قيـام جماعـة الحـوثي ممثلـة في مـا يسـمى بجهـاز الــي تـم جمعهـا عـن طريـق فريـق رصدهـا الميـداني في قيـام جماعـة الحـوثي ممثلـة في مـا يسـمى بجهـاز الميـداني في قيـام جمعهـا عـن طريـق فريـق رصدهـا الميـداني في قيـام جماعـة الحـوثي ممثلـة في مـا يسـمى بجهـاز الــي تـم جمعهـا عـن طريـق فريـق رصدهـا الميـداني في قيـام جماعـة الحـوثي ممثلـة في مـا يسـمى بجهـاز الـــي تـم جمعهـا عـن طريــق في مـا يسـمى بجهـاز

أحمد حجر 2 - مصطفى محمد أحمد المومري 3 - أحمد يحيى علاو 4 - محمد أحمد المصباحي من أماكن متفرقة في أمانة العاصمة، حيث أن منهم من أختط ف من الشارع ومنهم من تم مداهمة منزله مباشرة واعتقاله من بين أولاده، وذلك على خلفية انتقادهم في وسائل التواصل للوضع الذي عيشها الناس في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وعلى إثر الاعتقال تم اقتياد الضحايا إلى سجن ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات حيث تم إبقاؤهم هناك لفترة أُحيلوا بعدها إلى ما تسمى النيابة والمحكمة الجزائية المتخصصة في أمانة العاصمة، وبتهم مختلفة الغرض منها إرهاب الضحايا وقمع حرية الرأي والتعبير وعن طريق استخدام القضاء ومن خلال المحكمة المذكورة تحديداً، والتي تعتبر تابعة وخاضعة لسلطة جماعة الحوثي وبعد محاكمة استمرت حوالي شهرين, صدرت ضد الضحايا أحكام متفرقة تراوحت ما بين الحبس مدة ستة اشهر الى ثلاث سنوات ،ليتم بعد ذلك صدور ما شمى بالعفو عنهم وتم إطلاق سراحهم.

النتيجة:

خلصت اللجنة في تحقيقها في هذه الواقعة إلى تأكيد أن ما مُورس بحق الناشطين الإعلاميين الأربعة المذكورين هو انتهاك لحرية الرأي والتعبير، وتأكد لدى أن اللجنة جماعة الحوثي ممثلة بقيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات التابعة للجماعة برئاسة المدعو عبد الكريم الحوثي المعين من قبل الجماعة وزير للداخلية والمدعو عبد الحكيم الخيواني، وكذا رئيس وأعضاء ما يسمى بالمحكمة الجزائية المتخصصة في أمانة العاصمة، هي المسؤولة عن ارتكاب هذا الانتهاك.

2. واقعــة اعتقــال وتعذيــب الصحفــي (ع، و، أ، ل) مديريــة ميفعــة عنــس - محافظــة ذمــار بتاريــخ 2022/7/30

تتلخص الواقعة: وفقاً لما تضمنه ملف الواقعة لدى اللجنة الوطنية بأنه بتاريخ 2020/7/30م قامت عناصر مسلحة من جماعة الحوثي باعتقال الصحفي والناشط الحقوقي (ع، و، أ، ل) من أبناء مديرية ميفعة عنس محافظة ذمار بسبب نشره لآراءه المعارضة للجماعة على وسائل التواصل الاجتماعي.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ح، ص، م، ا) و (م، ع، م، أ) بأن الضحية (ع، و، أ، ل) كان يعمل صحفياً ويمارس نشاطه الإعلامي على وسائل التواصل الاجتماعي، وأنه لهذا السبب كانت عناصر جماعة الحوثي تقوم بمضايقته بشكل مستمر، كما كانت تبعث له رسائل التهديد عبر عدد من الأشخاص من أبناء منطقته، وأنه لهذا السبب ونظراً لزيادة التهديدات التي كان يتعرض لها أُضطر إلى التخفي والتنقل للمبيت بين منزله ومنازل أقارب له لعدة أشهر، ثم أنه وبتاريخ 2022/7/30م، داهمت عناصر مسلحة من جماعة الحوثي منزل الضحية وقاموا باعتقاله من بين أطفاله وزوجته، ثم تم نقله إلى إدارة أمن ميفعة عنس واحتجازه فيها لثلاث ساعات تم نقله بعدها إلى قسم الوحدة بمدينة ذمار والذي تم فيه التحقيق معه هناك ومن ثم حيث تم إخفاؤه هناك عن أسرته لمدة ثلاثة أشهر، وسمح له بعدها بالاتصال بهم، وخلال فترة حيث تم إخفاؤه هناك عن أسرته لمدة ثلاثة أشهر، وسمح له بعدها بالاتصال بهم، وخلال فترة احتجاز الضحية في هذا المعتقل تم حجزه في زنزانة انفرادية لا يسمح له فيها بالخروج إلى الحمام الإمرتين في اليوم، كما استمر التحقيق معه طوال الثلاث الأشهر تعرض خلالها للتعذيب النفسي والجسدي بالضرب واللطم والركل والتهديد بالقتل والتصفية ، وكان المشرف على التحقيق معه هم المدعو يحيى عبد الله الشرف والمدعو وسيم الوشلى مسؤول التحقيقات في الأمن والمخابرات، المدعو يحيى عبد الله الشرف والمدعو وسيم الوشلى مسؤول التحقيقات في الأمن والمخابرات،

والـذي وجهـوا لـه عـدة اتهامـات منهـا التخابـر مـع الحكومـة الشرعيـة والتحالـف العـربي، وبعـد مـرور ثلاثـة أشـهر مـن احتجـازه في زنزانـة انفراديـة، تـم نقلـه إلـى عنـبر مـع أكـثر مـن 30 معتقـلاً مـن مختلـف المحافظـات وأن الضحيـة بسـبب الرعـب والتعذيـب الـذي تعـرض لـه أصيـب بجلطـة تسـببت لـه بمـرض شـديد كاد يمـوت بسـببها، ومـن دون أن تقـوم عنـاصر جماعـة الحـوثي المسـؤولة عـن المعتقـل بإسـعافه وتقديـم الرعايـة الطبيـة اللازمـة لـه، كمـا تـم إجبـاره أثنـاء التحقيـق علـى تسـجيل اعترافـات بعـدد مـن التهـم الملفقـة لـه، وتسـجيلها بالفيديـو والتوقيـع والبصـم عليهـا ببصمتـه في محـاضر التحقيـق.

ثم إنه بعد ذلك وبعد مرور ثمانية أشهر من اعتقاله وعبر وسطات وبضمانات قبلية من وجهاء وشخصيات اجتماعية من أبناء المنطقة، وبعد أن دفعت أسرة الضحية مبالغ مالية كبيرة رشاوي وأتاوات لمشرفين تابعين لجماعة الحوثي مقابل الإفراج عنه، وبعد أن فرضت عليه الإقامة الجبرية ومنعه من النشر وإلزامه بالبقاء في منزله تحت الرقابة.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما جاء في إفادة المبلغ وشهادة الشهود فقد ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات في محافظة ذمار، وعلى رأسهم المدعو يحيى عبد الله الشرفي والمدعو وسيم الوشلي مسؤول التحقيقات، والمدعو أبو عبد الملك مطهر شرف المشرف الأمني للجماعة في مديرية ميفعة عنس.

3. واقعــة اعتقــال الناشــط الإعلامــي ماجــد أحمــد حســن البازلــي - منطقــة هــبرة - مديريــة شــعوب - أمانــة العاصمــة بتاريــخ 2015/08/02م:

تتلخص الواقعة: بقيام عناصر مسلحة تابعة لجماعة الحوثي باعتقال الناشط الإعلامي الضحية ماجد أحمد حسن البازلي بتاريخ 2015/08/02م، واقتياده إلى مركز الاحتجاز في الأمن السياسي بأمانة العاصمة، وتعرضه للاعتقال هناك لمدة تقارب الثمان سنوات.

وبحسب إفادة الضحية الذي استمعت له اللجنة بعد الإفراج عنه، وصا جاء في شهادة شهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (أ.ح.س) و(ع.ع.ص) و(م.م.ي)، فإنه وعند الساعة (12:00) ظهراً بتاريخ 2015/08/02م، وأثناء خروج الضحية ماجد أحمد حسن علي البازلي (24 عاماً) من منزله ظهراً بتاريخ 2015/08/02م، وأثناء خروج الضحية ماجد أمنة العاصمة، جاءت سيارتان أحدها تحمل في شارع الحافة منطقة هبرة مديرية شعوب محافظة أمانة العاصمة، جاءت سيارتان أحدها تحمل لوحات أجرة (تاكسي) والأخرى نوع هايلوكس، وعلى متنهما عدد من المسلحين التابعين لجماعة الحوثي، والـذي قامـوا باسـتيقاف الضحية وتكتيف يديه إلى الخلـف وربـط عينيه لمنعه من الرؤية، واقتياده إلى سـجن الأمـن السـياسي الكائن في حـدة، ومـن ثـم وضعه في زنزانه انفرادية، والتحقيق معـه بتهمـة الكتابـة ضـد الجماعـة في مواقـع التواصـل والتحريـض عليهـا وتأييـده للشرعيـة ولقـوات التحالـف، ولكونـه عضو في مـا يسـمى بحركـة رفـض الانقـلاب الـتي تشـكلت ونشـطت مـع بدايـة اسـتيلاء جماعـة الحـوثي على العاصمـة صنعـاء في سـبتمبر 2014م، وأن الضحيـة كان يتعـرض أثنـاء التحقيـق معـه للتعذيـب والـضرب على الأرجـل والأيـدي وتعليقـه وربطـه لسـاعات طويلـة وتقييـد أرجلـه بالسلاسـل لمـدة للائـة أشـهر، إضافـة لحرمانـه مـن الزيـارة وعـدم إعـلام أسرتـه عـن مكانـه إلا بعـد مـدة سـتة أشـهر مـن الاعتقـال، وقـد اسـتمرت فـترة اعتقـال الضحيـة لمـدة سـبع سـنوات وثمانيـة أشـهر حـتى تـم الإفـراج عنـه الاعتقـال، وقـد اسـتمرت فـترة اعتقـال الضحيـة لمـدة سـبع سـنوات وثمانيـة السليـب الأحمـر.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة، وما جاء في إفادة الضحية وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، ثبت لدى اللجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي جماعة الحوثي وقيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات في أمانة العاصمة والقيادي في الجماعة المدعو يحيى سريع.

ب. وقائع منسوبة للحكومة الشرعية والجهات المحسوبة عليها:

1. واقعــة الاعتــداء علــى مبــنى نقابــة الصحفيــين اليمنــين - مديريــة التواهــي - محافظــة عــدن بتاريـــخ 2023/03/01م:

تتلخص الواقعة في قيام قوات تابعة للحزام الأمني في مديرية التواهي بمحافظة عدن، باقتحام مبنى نقابة الصحفيين المتواجدين نقابة الصحفيين المتواجدين المقابة ومنعهم من دخوله وذلك بتاريخ 2023/03/01م.

وبحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وما جاء في تقرير فريق اللجنة المكلف بالنزول، وما أوضحته الوثائق الخاصة بملكية مبنى نقابة الصحفيين، وما ورد في إفادة الضحايا وشهادة الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ع.خ.ن) و(م.ص.ث) و(ف.ق.ع) فإنه في تمام الساعة (0:00) صباحاً بتاريخ 2023/03/01م، أقدمت عناصر تابعة للحزام الأمني في العاصمة المؤقتة عدن في مديرية التواهي، باقتحام مبنى نقابة الصحفيين اليمنين فرع عدن الكائن في الشارع العام في مديرية التواهي جوار حديقة فيكتوريا، باستخدام القوة العسكرية، وذلك بعد محاصرة المبنى وتهديد مدير فرع نقابة الصحفيين الصحفي محمود ثابت بالتصفية الجسدية وطرده من مكتبه ومن مبنى النقابة، ثم قيام العناصر المسلحة بعد ذلك بإنزال لافته النقابة من على المبنى، والاستيلاء على المبنى المدي يعود ملكيته لنقابة الصحفيين البمنيين منذ ما قبل العام 1990م.

النتيجة:

من خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، ومـا ورد فـي إفـادات قيـادة النقابـة وما جاء في شـهادة الشـهود، ومـا احتواه ملـف القضيـة مـن معلومـات ووثائق عـن الواقعـة فإن الجهة المسؤولة عن هـذا الانتهـاك هـي الحـزام الأمـني في العاصمـة المؤقتـة عـدن، مديريـة التواهـي.

القسم الثالث: الانتهاكات المتعلقة بالنساء:

تمهید:

أوضح ت اللجنة في تقاريرها السابقة الإطار القانوني الذي تعمل من خلاله بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها ما هو متعلق بحقوق النساء وحمايتهن والتي يأتي من ضمنها التشريعات الوطنية، بالإضافة إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتي صادقت عليها اليمن، إضافة إلى قرار مجلس الأمن رقم 1325 والقرارات اللاحقة به الخاص بحماية حقوق النساء أثناء النزاع المسلح، خصوصاً الحماية من العنف الجنساني، ونظراً لخطورة الوضع الذي تعيشه النساء، في ظل ضعف سلطة الدولة واشتعال الحرب في كثير من المناطق اليمنية، وما صاحب ذلك من انتهاكات طالت كافة فئات المجتمع اليمني، خصوصاً الفئات الأكثر ضعفاً وفي مقدمتها النساء، ونتيجة

لتوسع ظاهرة الاعتداء على النساء، وزيادة عدد الانتهاكات المرتكبة بحقهن في كثير من المحافظات، فقد أولت اللجنة هذا الجانب كثيراً من الاهتمام .

وتأكيـداً لذلـك وبالإضافـة إلـى تنـاول موضـوع انتهـاكات حقـوق الإنسـان ضـد النسـاء ضمـن أنـواع الانتهـاكات الأخـرى المختلفـة الـتي تعرضهـا اللجنـة في تقاريرهـا، تفـرد اللجنـة فيمـا يلـي بعـض النمـاذج المتعلقـة بانتهـاكات حقـوق الإنسـان ضـد النسـاء لتوضيـح مسـتوى وأشـكال الانتهـاكات الـتي تمـارس ضدهـن في كافـة المناطـق ومـن جميـع الأطـراف.

1. واقعــه اعتقــال وتعذيــب وإخفــاء الضحيــة (ي،ص،ع،أ) حــي مســيك، مديريــة آزال، أمانــة العاصمــة صنعــاء، بتاريــخ 8/ 4/ 2020م، وحـــتى تاريــخ 10/10/ 2022م.

تتلخص الواقعــة:- بأنــه في حوالــى الســاعة 2:00 م بتاريــخ 8/ 4/ 2020 قامــت عنــاصر مســلحة مــن مــا يســمى بالزينبيــات التابعــة لجماعــة الحــوثي بمداهمــة مــنزل الضحيــة (ي،ص،ع،أ) الكائــن في حــي مســيك بمديريــة آزال أمانــة العاصمــة، واعتقالهــا وإخفائهــا لمــده ســنتين وإطــلاق سراحهــا بعــد ذلــك بتاريــخ 2022/07/13م، ولا زالــت مخفيــة حــتى تاريخــه.

وبحسب ما ورد في إفادة المبلغ (أ.م.ص.أ) وشهاده الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة ومنهم: (ح.ع.ص.ح) و(أ.ع.ع.أ) فإنه بتاريخ 2020/04/07م وفي تمام الساعة 8:00 مساءً وعندما كان عاقل حارة مسيك المدعويحيى العلفي يوزع كروت بيع الغاز المنزلي طلبت منه الضحية اعطائها كرتاً إضافياً لاحتياج أسرتها لأسطوانة غاز إضافية، وأثناء ما كانت تشرح له ظروفها وضرورة زيادة حصة عائلتها من الغاز المحدد لهم تحول الكلام بينها وبينه إلى مشادة كلامية بسبب رفضه لطلبها، وتطورت المشادة الكلامية إلى انتقادها له ولتصرفات جماعة الحوثي وتعرضها لقائد الجماعة عبد الملك الحوثي بعد رد عاقل الحارة عليها بأن الغاز هو منحة من السيد وتهديدها بسبب انتقادها للجماعة وقائدها.

وفي اليوم التالي الساعة 2:00 ظهراً بتاريخ 2020/04/08 م، داهم منزل الضحية طقم عسكري عليه عدد من العناصر المسلحة مما يسمى بالزينبيات يحملن أسلحة (كلاشنكوف) تقودهن المدعوة أمة الحق؛ والتي طلبت من الضحية الذهاب معها من دون إبداء أي اعتراض ومن دون أن ترفع صوتها، وإلا ستتعرض للضرب وبعد صعود الضحية على متن الطقم تم اقتيادها إلى جهة مجهولة.

ومن دون أن تبلغ أسرتها عن مكان اعتقالها، ومن دون أن تعطي جماعة الحوثي أي معلومات عنها وبقت أسرة الضحية تبحث عنها لدى كافة الأجهزة الأمنية التابعة للجماعة، ومن خلال بعض الأشخاص والأصدقاء الذين لهم علاقات بقيادات تلك الأجهزة، إلا أنهم لم يحصلوا عن أي معلومات عنها إلا بعد مرور حوالي عامين من إخفائها وبالتحديد في تاريخ 2022/07/13 م، حيث تفاجئت أسرة الضحية بظهورها أمام باب المنزل، وهي في حالة صعبة وسيئة وتظهر عليها بوضوح علامات الإرهاق والانهاك الجسدي وجسمها هزيل وشعرها تم حلاقته وأظافرها منزوعة، وعلى الفور قامت أسرة الضحية بإسعافها إلى المستشفى وهي في حالة هذيان وعقلها شبه مختل ولا تقدر حتى أن تتعرف على أفراد أسرتها، وبقيت مرقدة في المستشفى لمده يومين وبعدها خرجت إلى منزلها بعد أن استقرت حالتها، وبحسب إفادة المبلغ والشهود أن الضحية ذكرت بأنها تعرضت للتعذيب الشديد طوال فتره التحقيق؛ ومن ذلك التعذيب من خلال الصعق بالكهرباء ونزع أظافرها وحلق شعرها وإجبارها على لعن العراباء الخري لعناصر الجماعة من الصباح وحتى جماعة الحوثي، كما كان يتم إجبارها على العمل بصناعة الخبز لعناصر الجماعة من الصباح وحتى

وقـت متأخـر مـن المسـاء، كمـا ذكـرت الضحيـة أنهـا كانـت محتجـزة في مبـني مـا يسـمى جهـاز الأمـن الوقـائى التابـع لجماعـة الحـوثى .

ثم إنه وبعد حوالي شهرين من إطلاق سراح الضحية وبالتحديد في بتاريخ 2022/10/10م، الساعة 7:00 مساءً قامت عدد من عناصر ما يسمى بالزينبيات تقودهن القيادية سكينة العقيلي بمداهمة منزل الضحية مرة أخرى واعتقالها من المنزل، واقتيادها على متن طقم عسكري وإخفائها لدى جهة وفي مكان مجهول حيث لازالت مخفية لدى جماعة الحوثي، دون أن تعلم أسرتها عن أي معلومات عنها أو عن مكان إخفائها حتى وقت كتابة التقرير.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها اللجنة في الواقعة وما احتواه ملف القضية من أقوال المبلغ والشهود تبين للجنة أن الجهة المسؤولة عن هذا الانتهاك هي قيادة ما يسمى بجهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الحوثي، والقيادية المدعوة أمة الحق، وكذا القيادية سكينة العقيلي، بالإضافة إلى عاقل ومشرف حارة حي مسيك المدعويحيى العلفي، إضافة إلى القيادات والعناصر المشاركة في اعتقال الضحية وتعذيبها في جهاز الأمن الوقائي التابع لجماعة الحوثي بأمانة العاصمة صنعاء.

2. واقعـة انفجـار لغـم وإصابـة الضحيـة أمـل محمـد علـي - مديريـة مقبنـة محافظـة تعـز بتاريـخ 2023/06/22م:

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة (06:30) مساءً بتاريخ 2023/06/22م، انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد بالضحية أمل محمد علي مقبل وذلك أثناء عودتها إلى منزلها الكائن في تبة البركّنة عزلة العبدلة مديرية مقبنة - محافظة تعز.

العمر	الاسم	٦	2 - 11 - 1
34 عاماً	أمل محمد علي مقبل	1	اسم الضحية

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحايا، وما تضمنه تقرير فريق النزول الميداني المكلف من قبل اللجنة ومنهم: (م. أ. ن. ث) و(م.ع. أ.س) و وما جاء في شهادات الشهود الذي تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م. أ. ن. ث) و(م.ع. أ.س) و (ه. م. ع. م)، فإنه في تمام الساعة (6:00) من مساء يوم الخميس الموافق 2023/06/22م، وبينما كانت الضحية أمل محمد علي مقبل عائدة لمنزلها بعد أن اضطرت للخروج لرعي المواشي بالرغم من أنه لم يمر على ولادتها سوى عشرين يوماً، وحين كانت تقوم برعي بقرتها و(3) وأغنام تمتلكها وتعتمد عليها في معيشتها، دهست البقرة على لغم أرضي أدى إلى مقتل البقرة والأغنام، كما تطايرت شظايا اللغم لتصيب الضحية أمل مما أدى إلى إصابتها بكسور بالظهر والقدمين، بالإضافة إلى إصابتها بعدد من الشظايا في مناطق متفرقة من جسمها، وبعد سماع انفجار اللغم ذهب أخوها وبعض سكان القرية لإسعافها، إلا أن مسلحي جماعة الحوثي المتواجدين بالقرب من المكان قاموا بإطلاق النار عليهم، ومنعهم من إسعاف الضحية، وبعد وقت طويل من الانفجار، تمكن الجيران من سحبها ونقلها إلى مركز الفكيكة الصحي في عزلة حمير مديرية مقبنة، وهو الأقرب إلى منطقتهم لإجراء الإسعافات الأولية، ثم تم بعد ذلك نقلها إلأى مستشفى الثورة في مدينة تعز، واستغرق نقلها حوالي (7) ساعات بسبب إغلاق الطرق الرئيسية واضطرار المسعفين إلى المدور بطرق جبلية وعرة من أجل الوصول إلى المدينة.

النتيجة:

مــن خلال التحقيقــات التــي أجرتهــا اللجنــة فــي هــذه الواقعــة، ومــا ورد فــي شــهادات الشــهود الذيــن اســـتمعت إليهــم اللجنــة، وإفــادات ذوي الضحيــة والصــور المرفقــة بملــف القضيــة، فقــد تبيـــن للجنــة أن الجهــة المســؤولة عــن هـــذا الانتهــاك هـــي قيـــادة جماعــة الحوثــي المتواجدة في مديريـة مقبنـة، بقيـادة المدعـو أمـين حميـدان المـشرف العـام لشـئون الســاحل، والعميد أحمـد عبد الله الـشرفي قائـد محـور تعـز المعينـان مـن قبـل الجماعـة، الـتي قامـت بزراعـة ألغـام فرديـة في مناطـق وبيئات النسـاء المتمثلـة بالمراعـي وأماكـن المياه.

تتلخـص الواقعــة وفقــاً لمــا تضمنــه ملـف التحقيــق لــدى اللجنــة، أنــه في تمــام الســاعة (08:00) صباحــاً بتاريـخ 2016/09/28م، تــم تهديــد وتهجــير المواطنــة جليلــة مقبــل هائــل وأسرتهــا المكونــة مــن (14) شـخصاً مــن منزلهــا في قريــة الصيــار مديريــة الصلــو محافظــة تعــز.

وبحسب ماورد في إفادة الضحية وشهادات الشهود الذين تم سماعهم من قبل اللجنة ومن بينهم: (ج.س. أ) و (ع. ع. م.ع) و (ه. ع. ع. ص) فإنه في تمام الساعة (08:00) صباحاً بتاريخ 2016/09/28م، جاء مسلحو جماعة الحوثي إلى قرية الصيار بمديرية الصلو، وبالتحديد إلى منزل الضحية جليلة مقبل هائل (60 عاماً) وطلبوا منها الخروج من المنزل هي وأبناءها البالغ عددهم (14) شخصاً جميعهم من أبنائها وبناتها وزوجات أبناءها وأحفادها، وهددوها بأنه ما لم تغادر المنزل فإنهم سيقومون بتفجيره، بالرغم من محاولت الضحية جليلة إقناعهم والتودد لهم بأنها وأسرتها لا يملكون سكناً آخراً، وليس لديهم مال لكي ينزحوا ويدفعوا إيجاراً، إلا أنهم أصروا على خروجها مع أسرتها، واضطرت جليلة لإخراج أسرتها فيما بقت هي بالمنزل الذي بنته من عملها بالأرض وعاشت به طول حياتها الزوجية وذلك لكي تحرسه من أي اعتداء أو نهب، لكن مسلحي جماعة الحوثي عادوا في اليوم الثاني وأطلقوا الرصاص على منزلها وطلبوا منها الخروج من منزلها دون أن تحمل أي شيء من محتويات المنزل، والاكتفاء بملابسها الشخصية.

النتيجة:

من خلال التحقيقات التي أجرتها، وما ورد في شهادات الشهود الذين استمعت إليهم اللجنة، فإن جماعة الحوثي بقيادة قائد جبهة الصلو المعين من الجماعة المدعو العميد حمود الشيبة هي المسؤولة عن تهجير الضحية من سكنها وبقية أسرتها بالمخالفة لجميع القواعد والأعراف ومبادئ وأحكام القانون الدولي الإنساني الخاص بحماية المدنيين خاصة النساء.

4. واقعــة انفجــار لغــم أرضي بالضحيــة مريــم علــوي عبــد الكريــم الهشــامي في منطقــة طيــاب -مديريــة ذي ناعــم- محافظــة البيضــاء، بتاريــخ 2021/09/01م.

تتلخص الواقعة، بحسب ما تضمنه ملف القضية لدى اللجنة، وبحسب ما جاء في الوثائق والتقارير المرفقة بالملف بأنه وفي تمام الساعة 5.00 مساءً بتاريخ 2021/09/01م، انفجر لغم أرضي مضاد للأفراد بالضحية مريم علوي عبد الكريم الهشامي تبلغ من العمر () في منطقة طياب - مديرية ذي ناعم - محافظة البيضاء، وأدى إلى إصابة الضحية ونفوق عدد من أغنامها.

وبحسب ما ورد في إفادات ذوي الضحية، وما تضمنه تقرير فريق اللجنة وما جاء في شهادات الشهود الذين تم الاستماع إليهم من قبل اللجنة ومنهم: (م.ع.م) و (س.ع.س) ، فإنه في ينوم الأربعاء السناعة 11.00 صباحاً بتاريخ 2021/09/01م ، كانت الضحينة ترعى أغنامها كالمعتاد في الجبال المحيطة بقريتها في منطقة تعرف بحنكة العبيد، حيث كانت هذه الأغنام تمثل مصدر رزق الضحينة وأسرتها الوحيد، وأثناء قيامها بالرعي انفجر عدد من الألغام الأرضية التي زرعتها جماعة الحوثي في أطراف قرية طياب لحماية مواقعها في المنطقة، وأدى الانفجار إلى نفوق (25) رأساً من أغنام الضحية ونجاتها بأعجوبة من موت محقق بعد إصابتها بحالة من الفرع والذهول.

وقد هرع الأهالي فوراً وبعد سماعهم للانفجار في محاولة لإسعاف الضحية إلا أن أفراد جماعة الحوثي طوقوا المنطقة ومنعوهم من الاقتراب أو التصوير.

النتيجة:

مـن خـلال التحقيقـات التـي أجرتهـا اللجنـة، والأدلـة التـي حصلـت عليهـا، فـي الواقعة المذكـورة أعـلاه وفي غيرهـا مـن الوقائـع المتعلقـة بزراعـة الألغـام الفرديـة، تبيَّـن للجنـة بـأن المسـؤول عـن هـذه الانتهـاكات هـي جماعـة الحوثـي بقيادة مشرف الجماعة في محافظة البيضاء المدعو / حمود محمد شـتان ومـشرف الجماعـة بالمديرية/ عبـد الله محمد الريامـي ومراد عبـد الله الريامي.

• القسم الرابع: وقائع قصف الطائرات الأمريكية بدون طيار (الدرونز):

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، تم الانتهاء من الرصد والتحقيق (4) وقائع ادعاء بانتهاك تتعلق بقيام ما يسمى بالطائرات الأمريكية بدون طيار، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى سقوط عدد (7) ضحايا، جميعهم من المدنيين.

فيما يأتي نموذج من الوقائع التي تم التحقيق فيها من قبل اللجنة:

1. واقعة قصف مدنيين، مديرية الصومعة - محافظة البيضاء، بتاريخ 2018/03/29م.

تتلخــص الواقعــة وبحســب مــا تضمنــه ملــف القضيـــة لــدى اللجنــة بأنــه فـــي تمــام الســاعة (2.00) مساءً بتاريخ 2018/03/29م، أطلقـــت طائـــرة بـــدون طيــار أمريكيــة صاروخـــاً علـى سيارة صالون (لاندكـروزر تويوتـا) تقــل خمسـة مـن المدنيـين مـن عائلـة المنــذري، قتــل علـى إثرهـا ثلاثـة أشـخاص فـوراً، في حـين أصيـب اثنـان؛ تـم إسـعافهما علـى الفـور إلـى مستشـفى الصومعــة وتــوفي أحدهمـا في المستشـفى في حـين خضـع الآخـر وهــو ســائق السـيارة للعــلاج مــن إصابـات خطـيرة تعــرض لهــا.

نوع الانتهاك	العمر	الاسم	٦
قتل	72 عاماً	الحاج سالم محمد المنذري	1
قتل	55 عاماً	محمد صالح محمد المنذري	2
قتل	47 عاماً	عبد الله صالح أحمد المنذري	3
قتل	50 عاماً	ناصر أحمد عمر المنذري	4
إصابة	42 عاماً	عادل عبد الله المنذري	5

أسماء وبيانات الضحايا

وقد قدام فريق اللجنة المكلف بالرصد بالانتقال إلى مكان وقوع القصف والاستماع إلى وقد قد قد من ذوي الضحايا وشهادة الشهود ومنهم: (م. ي. م) و (أ. ع. م) والذين شهدوا بأنه عند الساعة 2.00 مساءً بتاريخ 2018/03/29م، تم قصف سيارة على متنها خمسة أشخاص من المدنيين، كانوا متجهين إلى احدى مشايخ الصومعة لحل قضية نزاع حول أرض، كما جرت العادة والأعراف لدى القبائل، وأثناء مرور السيارة في الخط العام الاسفلتي الرابط بين العقلة ومركز مديرية الصومعة، تم استهدافها بصاروخ من طائرة أمريكية بدون طيار (درونز).

وفور وقوع الحادث هرع المواطنون إلى مكان الحادث وشاهدوا ثلاث جثت متفحمة إثر الحريق الذي نشب في السيارة بسبب الصاروخ، في حين أُصيب اثنان من الركاب بإصابات بليغة؛ وقام المواطنون بنقلهم وإسعافهم للعلاج في مستشفى الصومعة، حيث توفي أحد الضحايا فور وصوله إلى المستشفى في حين خضع الضحية الخامس للعلاج، كما تسبب القصف في تلف السيارة بشكل كامل.

وبحسب إفادة الشهود ومن تم السماع لأقوالهم من أبناء المنطقة فإن الضحايا جميعهم عمال مدنيون ومعروفون في إطار المنطقة بعدم علاقتهم بأي تنظيمات ارهابية.

النتيجة:

مــن خــلال مـا قامــت بــه اللجنـة مــن تحقيــقات فــي هذه الواقعة بالإضافـة إلـى عـدد مـن الوقائـع الأخـرى المتعلقـة بقصـف الطائـرات الأمريكيـة لمواطنيــن مدنييـن، خلصـت اللجنـة إلى مسـئولية القــوات الأمريكيــة، بالشــراكة مـع الحكومــة اليمنيـة التــي سـمحت بمثــل هـذه التدخــلات المؤدية إلى ارتكاب هــذا النـوع مــن الانتهـاكات.

التحديات والصعوبات

مع مرور أكثر من (8) سنوات على عمل اللجنة الميداني في التحقيق المباشر في انتهاكات حقوق الإنسان، استطاعت اللجنة التغلب على الكثير من التحديات التي تواجه عادةً أعمال التوثيق والتحقيق في الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان، والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني، واستطاعت كسب ثقة الكثير من الضحايا في كافة المحافظات، إلا أنه وكشأن أي عمل فعلي في حماية حقوق الإنسان، وإنصاف الضحايا، خاصة في ظل أوضاع الحرب وتعدد الأطراف، واجهت اللجنة الوطنية وغيرها من المؤسسات والجهات المحلية والدولية تحديات، من أهمها:

- 1. عـدم الالــتزام بالهدنــة الإنســانية، واســتمرار أعمــال العنــف واســتهداف المدنيــين وزراعــة الألغــام وســقوط ضحايــا، وهــو الأمــر الــذي ضاعــف مــن جهــود اللجنــة.
- 2. عدم تعاون بعض أطراف النزاع مع اللجنة، وتأخر بعض الأطراف في الرد على مذكرات اللجنة واستفساراتها الموجهة بشأن ادعاءات انتهاكات منسوبة لمحسوبين عليها.
- 3. إحجام بعض الفئات من الضحايا عن التبليغ نظراً لخصوصية الانتهاكات وصعوبة توفير أدلة بشأنها، ومن ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي خاصة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.
- 4. صعوبة التنقل في المديريات التي تشتعل فيها الحرب بسبب قطع الطرق الرئيسية وزراعتها بالألغام ووعورة الطرق الفرعية.
- 5. تردي مستوى الخدمات العامة في غالبية مناطق الجمهورية خاصة خدمات الاتصالات والكهرباء والطرق، الأمر الذي نتج عنه صعوبة وصول الراصدين للمناطق النائية، والتواصل معهم وإرسال المعلومات من قبلهم للجنة.

التوصيات:

على الرغم من التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقاريرها العشرة السابقة وتقريرها الخاص بالسجون ومراكز الاحتجاز في اليمن، إلا أن عدداً من التوصيات لم يتم تنفيذها من قبل الأطراف، وهو ما ساهم في استمرار عدد من الانتهاكات التي انتهت اللجنة من التحقيق فيها، وأوضحت عدداً من نماذجها في هذا التقرير وما سبقه من تقارير سابقة، موضحة فيها مسؤولية كل طرف عن عدد من أنواع انتهاكات قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

- وتضع اللجنة هنا عدداً من هذه التوصيات لكافة أطراف النزاع، وإلى كل طرف على حدة

إلى جميع الأطراف:

- 1. تنفيذ كافة توصيات اللجنة الوطنية الواردة في تقاريرها السابقة
- 2. تجديد الهدنة الإنسانية التي تم البدء فيها في أبريل 2022م، والإلتزام ببنودها المتعلقة بوقف أعمال الحرب والعنف والأعمال العسكرية ورفع الحصار عن تعز، وفتح الطرق الرئيسية بين المحافظات، للمساهمة في الحدمن الانتهاكات وإعمال حقوق الإنسان.
- 3. تسهيل وتيسير أعمال الغوث الإنساني للمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.
 - 4. تمكين كافة المواطنين في جميع المناطق من الوصول الآمن للموارد.
- 5. وقف جميع أعمال القتل خارج نطاق القانون والاعتقال غير القانوني والإخفاء القسري، وتقييد الحريات وسرعة الإفراج الفوري وغير المشروط على جميع المعتقلين والمخفيين قسراً، وعدم التذرع بالظروف الاستثنائية.
- 6. حماية الأطفال وضمان عدم تعرضهم للانتهاكات الجسيمة الستة، ومنع تعرض النساء والمهشمين لأشكال العنف والتمييز.
- 7. التوقف عن الممارسات القمعية ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، التي تمس حقوقهم، وحقوق المجتمع في الحصول على المعلومة.
- التعاون مع اللجنة الوطنية وطاقهما الميداني العامل في كافة المحافظات وتيسير جميع أعمالها وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة، وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان الصادرة من العام 2015م وآخرها القرار الصادر في أكتوبر2022م.

توصيات إلى الحكومة الشرعية

- 1. إيقاف عمليات الاعتقال الغير قانونية في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين دون أي مسوّغ قانوني، في كافة المعتقلات والسجون الغير قانونية.
- 2. بناء قدرات قطاع العدالة والأمن وحث القضاء على القيام بدوره الأساسي في إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان وإنشاء محكمة ونيابة نوعية مختصة للنظر في انتهاكات حقوق الإنسان على النحو الذي يكفل عدم الإفلات من العقاب.

- 3. توفير خدمات الحماية والرعاية للأطفال وللنساء، خصوصاً الناجيات من العنف والنازحات من مناطق الحرب.
- 4. اعتماد سياسة اقتصادية شاملة، تساهم في إيقاف تدهور العملة ورفع المعاناة على المواطنين والاستمرار بصرف مرتبات الموظفين في كافة محافظات الجمهورية.
- 5. تفعيـل كافـة مؤسسـات الدولـة الخدميـة "الصحـة، الكهربـاء، المـاء، النظافـة، وضمـان حصـول
 المواطنـين علـى حقوقهـم الاجتماعيـة المنصـوص عليهـا في القوانـين الوطنيـة والاتفاقيـات الدوليـة
 المصـادق عليهـا اليمـن.

توصيات إلى جماعة الحوثي

- 1. وقـف أعمـال العنـف ضـد المدنيـين واسـتهدافهم، خاصـة أعمـال القنـص والاسـتهداف بالطائـرات المسـيرة، والإلـتزام ببنـود الهدنـة الإنسـانية.
 - 2. الكف عن استهداف الأعيان المدنية، والمنشئات الاقتصادية والحيوية، وموانئ النفط وتهديد السفن.
 - 3. التوقف عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في الحرب، واتخاذ إجراءات منع تجنيدهم وعدم تكرارها.
- 4. الكف عن إجراء التعديلات الطائفية في المناهج الدراسية، ووقف استخدام المدارس والمنشئات الحكومية في إقامة الدورات الثقافية والمخيمات الصيفية الطائفية.
 - 5. الامتناع عن مضايقة التجار وابتزازهم، ووقف أعمال الجبايات ومصادرة أموال وممتلكات المواطنين.
- 6. إيقاف عمليات الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري للمواطنين والمواطنات، وممارسات التضييق على المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وإطلاق سراح كافة المحتجزين والمحتجزات، والحدمن الإجراءات المقيدة لحرية الرأي والتعبير، لاسيما ضد المعارضين السياسيين والنشطاء ومنظمات المجتمع المدنى.
- 7. التوقف الفوري عن ممارسة كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي عامة؛ وضد النساء. خاصة؛ بما في ذلك الانتهاكات في أماكن الاحتجاز المختلفة، وتقييد حرية الحركة والتنقل للنساء.
 - 8. الامتناع عن زراعة الألغام والإلتزام بإعطاء خرائط توضيحية بمناطق زراعتها.
- 9. تعيين ضابط اتصال للرد على استفسارات اللجنة والتعاون معها لضمان قيامها بالمهام الموكلة لها بالتحقيق في كافة الانتهاكات.

التحالف العربي لدعم الشرعية

- 1. المساهمة في إيجاد سلام عادل شامل في اليمن، قائم على احترام حقوق الإنسان ومساءلة مرتكبي الانتهاكات، وانصاف الضحايا.
- 2. دعم الحكومة اليمنية في توحيد الأجهزة الأمنية والقوات العسكرية، ووضع تلك الأجهزة والقوات تحت سيطرة الحكومة الشرعية، لضمان بسط سلطتها على كافة أراضي الجمهورية، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والرفاه لكافة اليمنيين.
- 3. زيادة مستوى التعاون مع اللجنة وسرعة الردعلى الاستفسارات المقدمة منها بشأن الوقائع

المنسوبة للطيران، والتي حدثت خلال السنوات الماضية وما تزال اللجنة تتابع التحقيقات فيها.

توصيات إلى المجتمع الدولي

- 1. دعـم عمليـات بنـاء السـلام الشـامل الفاعـل في اليمـن والاتفاقيـات الـتي ترعاهـا الأمـم المتحـدة، وإشراك المجتمـع المـدني والنسـاء وروابـط الضحايـا في مسـاراتها المختلفـة، والحـرص علـى تمحورها علـى إتبـاع نهـج العدالـة الـذي يؤمـن المسـاءلة وعـدم تكـرار الانتهـاكات وتعويـض الضحايـا والإصـلاح المؤسـسي والأمـني.
- 2. تقديم الدعم الفني لمؤسسات الدولة في اليمن للنهوض بها لاسيما النظام القضائي، وأجهزة إنفاذ القانون.
- 3. الضغط على أطراف النزاع بالتعاون مع اللجنة الوطنية للتحقيق وتيسير أعمالها ورفع مستوى الدعم المقدم لها من المفوضية السامية لحقوق الإنسان بما يكفل وفاءها بالتزاماتها بإجراء تحقيقات مهنية وشفافة.

	بسسها لندازهم لاحيم
الرقــمر: التاريـخ:	
الموافق :	

(المُمْ لَهُ فُورِكَ مَا لَافِينَكَ مَّ رئايرِكُ مُجَبُّلِ الوزراء

المحترم المحترمون المحت

الأخ/ وزير الدفـــاع الأخ/ وزير الداخليــة الأخ/ رئيس جهاز الأمن القومي الأخ/ رئيس جهاز الأمن السياسي الأخوة/ محافظي المحافظات

تحية طيبة . .

مرفق بهذا صورة رسالة الأخ/ مدير مكتب رئاسة الجمهورية رقم (740/م ر/2022)، بتاريخ 2022/10/29م، المتضمنة توجيهات فخامة الأخ/ رئيس مجلس القيادة الرئاسي، بالأخذ بتوصيات اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، التي تهدف إلى تحسين وضع حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات المحسوبين على الجهات العسكرية والأمنية، وتحسين بيئة السجون، وكفالتها لحقوق السجناء والمحتجزين، كما هو موضح بالمرفق../.

يتم التوجيه لكافة المؤسسات والأجهزة التابعة لكم؛ بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، والرد على استفساراتها الموجهة لهم، والتشديد على عدم ممارسة أي انتهاكات تتعارض مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الإنساني الدولي، ومحاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من المحسوبين على الجهات العسكرية والأمنية، وتحسين بيئة المؤسسات العقابية، وضمان حصول السجناء والمحتجزين على حقوقهم المكفولة وفقاً للتشريعات الوطنية والمواثيق الدولية...

د. معین عبداللك سعید رئیس مجلس الوزراء



صورة مع التحية اـ:

- مدير مكتب رئاسة الجمهورية
- وزير الشؤون القانونية وحقوق الإنسان

 - . - الأمين العام لمجلس الوزراء

الرقد: <u>كالراح راري</u>) التاريخ: ٢٩ / / / كي دي الموافق:



الطهن رسّة العمنيّة مَكتب رئاسَة المجهورية

دولة د . معين عبدالملك سعيد

رئيس مجلس الوزراء المحترم

تحية طيبة وبعد،،

امنياتنا لكم بالتوفيق الدائم في مهامكم واعمالكم، تقضي توجيهات فخامة الأخرئيس عجلس القيادة الرئاسي (حفظه الله) بمخاطبتكم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيه المعنيين في الحكومة والمؤسسات بسرعة التجاوب مع توصيات اللجنة الوطنية المتحقيق في ادعاءات التهاكات حقوق الانسان الواردة في تقريرها العام والتي تهدف الى تحسين وضع حقوق الانسان ومحاسبة مرتكي الاتهاكات الحسويين على جهات امنية وعسكرية إضافة الى تحسين بيئة المؤسسات العقابية المتمثلة في السجون وكفالتها لحقوق السجناء والمحتجزين، وتوجيه كافة الوزارات والأجهزة العسكرية والأمنية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية بتعامل البناء وسرعة الردعلى استفسارات اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان الموجهة اليها.

وتقبلوا تحياتنا،،،





آلية وطنية للرصد والتحقيق في ادعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، واستناداً إلى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم "2140" لسنة 2014م وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.